كلية اللغة العربية بأسيوط

المجلة العلمية

------

# الواسطة عند النحاة
# بين النفي والإثبات

إعداد

د/ جمال حسن بشندي عيسى

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بأسيوط

( العدد الثاني والثلاثون – الجزء الأول ٢٠١٣م )

بسم الله الرحمن الرحيم

# مُقَدِّمَة

الحمدُ لله الذي جعلنا أُمَّةً وَسَطًا ، والصلاة والسلام على أحسنِ الناسِ خَلْقًا وخُلُقًا ، وأعظمهم شرفًا ، وأَوْسَطِهِمْ نَسَبًا ، سيدنا محمدٍ إمام الأنبياء والمرسلين ، ورحمة الله للعالمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعـد ،،،

فـلا رَيْبَ أن النحـاة المتقدمين قـد استفرغوا جُهدهم ، وبـذلوا وُسعهم فـي استقراء كلام العرب ، واستخراج القواعد الجامعة ، والأحكام المطردة منه .

ثم توالت جهودُ المتأخرين الذين عكفوا على هذا الموروث العظيم الذي آل إليهم ؛ نفاذًا إلى دقائقه ، واستدراكًا لفائته ؛ فازدادت التآليف اتساعًا ، وتشعبت الأبوابُ النحوية ، وتنوعت العلل والتأويلات العقلية .

وكان من ثمرة ذلك أن وَقَفَ بعضُ النحويين على ما اصطلحوا عليه فيما بعدُ بالواسطة ، وهي : ما لها منزلةٌ بين منزلتين ، أو حُكْمٌ بين حُكْمَيْن ، كالمضاف إلى ياء المتكلم ، فلا هو معربٌ ، ولا هو مبنيٌّ .

وقد تتبع الباحث ما ورد من الواسطة على هذا المعنى ، وأعانه على ذلك أن أبا الفتح عثمان بن جني قد أفرد لها بابًا في كتابه : (الخصائص) وهو : (بابٌ في الحُكْم يقفُ بين الحُكْمَيْن).[1]

وعلى هذا النحو من الصنيع فَعَلَ السيوطي ؛ إذ عَقَدَ – في حرف الواو من

---

[1] الخصائص ٢/٣٥٦ .

كتابه : (الأشباه والنظائر في النحو) بابًا يحمل اسم (الواسطة).[1] أورد فيه كلام ابن جني ، وزاد عليه بعض ما يندرج تحت هذا الحُكْم .

وقد أضاف الباحث إلى ما ورد في هذين الكتابين ما وَسِعَهُ من مسائل منثورة في أمهات كتب النحو ، وعَزَمَ على دراستها ؛ جمعًا لشتاتها ، وتنبيهًا على المعتمد منها .

وشاءت إرادة الله أن تكون هذه الدراسة بعنوان :

( الواسطة عند النحاة بين النفي والإثبات )

وأن تأتي في مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة مباحث ، وخاتمة ، وفهرس للمصادر والمراجع :

المقدمة : وفيها ذكرت سبب اختيار الموضوع ، وخطة البحث فيه .

التمهيد : مفهوم الواسطة .

المبحث الأول : الواسطة في باب المعرب والمبني بين النفي والإثبات .

المبحث الثاني : الواسطة في باب النكرة والمعرفة بين النفي والإثبات .

المبحث الثالث : الواسطة في أبواب متفرقة بين النفي والإثبات .

وجاءت الدراسة على النحو التالي :

١- جمعت ما تفرق من مسائل الواسطة ، ولم أَسْتَبِحْ لنفسي أن أنسب إلى أحد من النحويين شيئًا منها إلا بنص صريح من كلامه ، أو مِن كلام مَن نسبه إليه من العلماء .

٢- وضعت عنوانًا للمسألة التي وردت فيها الواسطة ، فكانت جملة هذه المسائل ست عشرة مسألة ، وكان نصيب المبحث الأول سبعًا ، والثاني خمسًا ، والثالث أربعًا .

---

[1] الأشباه والنظائر في النحو ٣٦٧/١ .

٣- ذكرت نص كلام مَن قال بالواسطة في كل مسألة ، مسبوقًا بتمهيد موجز يتضمن فحوى المسألة التي ورد فيها ، وملحقًا بدراسة تحليلية مفصلة لأقوال النحويين فيها .

٤- ختمت كل مسألة بتعقيب ، أبرزت فيه ما لا سبيل إلى ذكره في الدراسة مع بيان رأي الباحث في كل منها .

الخاتمة : وفيها ذكرت أهم نتائج البحث .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

د : جمال حسن بشندي عيسى

# تمهيد

## مفهوم الواسطة

الناظر في حديث النحويين عن الواسطة يقف على أنهم استعملوها في الدلالة على معنيين :

الأول : أنها أداة تربط بين أجزاء الجملة ؛ ومن دلائل ذلك أنهم جعلوا حروف العطف واسطة بين المعطوف والمعطوف عليه . قال الناظم :

التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلاَ وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى بَدَلاَ .[1]

ونصوا على أن الهمزة ، والتضعيف ، وحروف الجر وسائط بين الفعل اللازم ومعموله .[2] قال ابن بابشاذ : (والذي يتعدى بواسطة ، فجملة الوسائط ثلاث : واسطة مقدمة في أول الفعل ، كالهمزة من قولك : قام زيدٌ ، وأقمت زيدًا وخرج زيدٌ ، وأخرجته ، وواسطة في وسط الفعل ، وهو التضعيف ، مثل فَرِحَ زيدٌ ، وفرَّحته أنا ، وحَزِنَ زيدٌ ، وحَزَّنته ، وواسطة من بعده ، كحروف الجر ، نحو: مررت بزيدٍ ، ونزلتُ على عمرٍو).[3]

وذكروا أن الفاء واسطة بين الشرط والجزاء . قال ابن جني : (وأنت في قولك : " أَمَّا زَيدٌ فمنطلقٌ " إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين ، ولا تقول : " أما فزيدٌ منطلقٌ " ، كما تقول – فيما هو في معناه – : " مهما يكن من شيء فزيدٌ

---

(1) الألفية ٣٨ .

(2) ينظر المسائل المنثورة ٥٨ ، والإنصاف ٢٦٣/١ ، واللباب ٣٥٢/١ .

(3) شرح المقدمة المحسبة ٣٦٨ .

منطلقٌ " ، وإنما فُعِلَ ذلك ؛ لإصلاح اللفظ).[١]

وصَرَّحُوا بأن أدوات الاستثناء واسطةٌ بين المستثنى والمستثنى منه . قال الفارسي : (الاستثناء ينتصب بالفعل ، إذا قلت : " جاءني القومُ إلا زيدًا "، فجاز نصب " زيدًا " بتوسط الحرف).[٢]

وسَنَدُ النحاة في هذا المعنى أن الواسطة مِن " الوَسْط " بسكون السين وهو ظرفٌ ، مثل " بَيْنَ " وزنًا ومعنى ، تقول : " جَلَسْتُ وَسْطَ القَوْمِ " أي : بينهم ، ولما كانت " بَيْنَ " لا تكون بعضًا لِمَا تُضَافُ إليه كانت الوَسْط كذلك ؛ ألا ترى أن وَسْطَ القَوْمِ غيرهم ، وأنك إذا قلت : "وَسْطَ رأْسِهِ دُهْنٌ ، نصبت وَسْط على الظرفية ، وليس هو بعض الرأس.[٣]

الثاني : أن الواسطة اسمٌ لِمَا له منزلةٌ بين منزلتين ، أو حُكْمٌ بين حُكْمَيْنِ ، وهذا المعنى هو موضوع هذا البحث .

ومن أمثلته : الأسماء قبل التركيب . قال السيوطي : (ذهب قومٌ إلى أنها واسطةٌ ، لا مُعْرَبةٌ ؛ لعدم موجب الإعراب ، ولا مبنيةٌ ؛ لعدم مناسبة مبني الأصل).[٤]

وضمة المنادى المفرد المعرفة ، نحو : يا زيدُ . قال ابن الشجري – في الجواب عن سؤال أبي نزار[٥] عن هذه الضمة – : (فقلت له : إن ضمة المنادى

---

[١] الخصائص ٣١٢/١ .

[٢] المسائل المنثورة ٥٨ .

[٣] ينظر مادة " وسط " في القاموس ٨٩٤/١ ، واللسان ٤٢٧/٧ – ٤٢٨ ، ومختار الصحاح ٣٠٠/١ .

[٤] الأشباه والنظائر في النحو ٣٦٧/١ .

[٥] هو : حسن بن صافي بن عبد الله بن نزار البغدادي النحوي الملقب بملك النحاة ، وُلِدَ ببغداد ، وتوفي بدمشق سنة (٥٦٨هـ) ينظر : بغية الوعاة ٥٠٤/١ – ٥٠٥ .

لها منزلةٌ بين منزلتين ، فقال منكرًا لذلك : وما معنى المنزلة بين المنزلتين ؟ فجهل معنى هذا القول ، ولم يُحِسَّ بأن هذا القول يتناول أشياء كثيرة من العربية ، كهمزة بَيْنَ بَيْنَ التي هي بين الهمزة والألف ، أو الهمزة والياء ، أو الهمزة والواو ، وكألف الإمالة التي هي بين ألف التفخيم والياء ، وكالصاد المُشْرَبة صوت الزاي ، وكالقاف التي بين القاف الخالصة والكاف).[١]

والعَلَم بالغلبة ، نحو : ابن عباس ، وابن عمر . قال أبو حيان : (وتقسيم الأكثرين العلم إلى منقول ومرتجل هو بالنسبة إلى الأكثر الأغلب ، وإلا فالذي علميته بالغلبة لا منقولٌ ، ولا مرتجل).[٢]

والمُعَرَّف بالألف واللام نحو : الرجل ، أو بالإضافة ، نحو : غلامك . قال ابن جني – في باب الحُكْم يقف بين الحُكْمين – : (ومن ذلك ما كانت فيه اللام أو الإضافة ، نحو : الرجل ، وغلامك ، وصاحب الرجل ، فهذه الأسماء كلها ، وما كان نحوها لا منصرفة ، ولا غير منصرفة).[٣]

واعتمد النحاة في هذا المعنى على أن الواسطة من " الوَسَط " بالتحريك[٤]، وهو اسمٌ لِمَا بين طَرَفَي الشيء ، تقول : قَبَضْتُ وَسَطَ الحَبْلِ ، وكَسَرْتُ وَسَطَ الرُّمْحِ ، وجَلَسْتُ وَسَطَ الدَّارِ ، وقالوا : الشيء الوَسَطُ ، أي: بين الجيد والرديء ، وقال الشاعر :

---

[١] أمالي ابن الشجري ٣٦٨/٢ .

[٢] الارتشاف ٩٦٣/٢.

[٣] الخصائص ٣٥٧/٢-٣٥٨ .

[٤] في اللسان – وسط ٤٢٨/٧ – : (وكل ما يصلح فيه " بَيْنَ " فهو بالسكون ، وما لا يصلح فيه " بَيْنَ " فهو بالفتح . وقيل : كلٌّ منهما يقع موقع الآخر).

إِذَا رَكِبْتُ فَاجْعَلُونِي وَسَطَا إِنِّي كَبِيرٌ لَا أُطِيقُ العَنَدَا .[1]

أي : اجعلوني وسَطًا لكم ، ترفقون بي ، وتحفظونني ؛ فإني أخاف إذا كنت وحدي ، متقدمًا لكم ، أو متأخرًا أن تفرط دابتي ، أو ناقتي ، فتصرعني.[2]

قيل : ومنه سُمِّيَتِ الصلاة الوُسْطَى في قول الله – تعالى – : ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ وَالوُسْطَى﴾[3] ؛ لأنها وَسَطٌ بين صَلاَتَي الليل ، وصَلاَتَي النهار؛ ولذلك وقع الخلاف فيها ، فقيل : العصر ، وقيل بخلاف ذلك .[4]

ولم يكن النحاة بِدْعًا في هذا المعنى ، فقد ورد ذلك في بعض مباحث العلوم الشرعية والعقلية ، كالفقه ، والحديث ، والأصول ، واللغة ، وغيرها .

أما الفقه فالطلاق : سُنِّيٌّ ، وبِدْعِيٌّ ، وهل بينهما واسطة ؟ وجهان :

---

[1] البيت من الرجز وهو بلا نسبة في أدب الكاتب ٣٨٠/١ ، واللسان (وسط) ٤٢٧/٧ ، والمغني ٨٩٤.

[2] ينظر مادة " وسط " في القاموس ٨٩٤/١ ، واللسان ٤٢٧/٧ – ٤٢٨ ، ومختار الصحاح ٣٠٠/١ .

[3] من الآية ٢٣٨ من سورة البقرة .

[4] وقيل : إنها صلاة الجمعة ؛ لأنها أفضل الصلوات ، وقيل : سُمِّيَت الصلاة الوسطى ؛ لأنها أفضل الصلوات ، وأعظمها أجرًا ؛ ولذلك خُصَّتْ بالمحافظة عليها ، وعلى هذا يكون الوَسَط بالتحريك صفةً ، وإن كان أصله أن يكون اسمًا ؛ من جهة أن أوسط الشيء أفضله ، وأعدله وخياره ، قال تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ {من الآية ١٤٣ من سورة البقرة} أي : عدلاً ، أو خيارًا ، وواسطة القلادة : الجوهر الذي في وسطها ، وهو أجودها؛ ولذلك قالوا : كل خصلة محمودة لها طرفان مذمومان ؛ فإن السخاء وسطٌ بين البخل والتبذير ، والشجاعة وسط بين الجبن والتهور . ينظر جامع البيان للطبري ٥٥٤/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢/٣ ، واللسان (وسط) ٤٢٧/٧ : ٤٣٠ ، ومختار الصحاح (وسط) ٣٠٠/١ .

أحدهما : نعم ، وهو طلاق غير الموطوءة ، والحامل ، والصغيرة ، والآيسة ، فليس بِسُنِيٍّ ، ولا بِدْعِيٍّ . والثاني : لا ، وجَعَلَ الأربعة من قسم السُنِّيِّ ؛ بناءً على أنه ليس بِمُحَرَّمٍ .

وكذلك الخُنثى المُشْكِل ، هل هو واسطةٌ ، أو إما ذَكَرٌ ، أو أنثى ؟ وجهان. الأصح الثاني .

وأما في الحديث فذكروا أن الحديث الحَسَنَ واسطةٌ بين الصحيح ، والضعيف .

وأما في الأصول فالواسطة بين الحَسَنِ والقبيح قيل بها في فِعْلِ غير المُكَلَّف ، والمكروه ، والمُبَاح .

وأما في اللغة فالواسطة بين الصِّدْق والكَذِب قيل بها فيما طابق الاعتقاد دون الواقع ، أو عكسه ، أو كان ساذجًا ، لا اعتقاد معه ، طابق الواقع ، أم لا .[1]

[1] ينظر : الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية للسيوطي ٥٣٥ .

# المبحث الأول

# الواسطة في باب المعرب والمبني بين النفي والإثبات

## الأسماء قبل التركيب

ذهب بعض النحويين إلى أن الأسماء قبل التراكيب واسطةٌ بين المعرب والمبني ؛ لعدم الموجب لكلٍ منهما . قال السيوطي : (ذهب قومٌ إلى أنها واسطةٌ ، لا مُعْرَبةٌ ؛ لعدم موجب الإعراب ، ولا مبنيةٌ ؛ لعدم مناسبة مبني الأصل).[1]

الدراسة والتحليل :

المراد بالأسماء قبل التركيب تلك التي وردت في كلام العرب لمجرد العدد ، ولم يقصدوا الإخبار بها ، ولا الإضافة إليها ، وذلك كأسماء العدد المسرودة ، نحو : واحدْ ، اثنانْ ، ثلاثهْ ، وأسماء حروف التهجي ، نحو : ألفْ ، بَاءْ ، تَاءْ ، ثَاءْ ، جِيمْ ، ونحو : زَيْدْ ، بَكْرْ ، عَمْرْو ، وفواتح السور، نحو : " ص " ، و" ق "، و" الم ".[2]

وللنحويين في هذه الأسماء ثلاثة أقوال :

الأول : أنها معربة حُكْمًا ، لا لفظًا ؛ لسلامتها من شبه الحرف ، وتأثرها بالعوامل الداخلة عليها ، ولأن عدم التركيب ليس سببًا في البناء ، ولسكون آخرها وصلاً بعد ساكن ، نحو : قَافْ سينْ ، وليس في المبنيات ما يكون كذلك .

ومعنى إعرابها حكمًا أنها صالحةٌ للعمل ، وقابلةٌ للإعراب ، إذا رُكِّبَتْ ، ولا يلزم من كونها ليست معربةً لفظًا ألاَّ تكون معربةً حكمًا ، ولو لزم ذلك لم يُعَلَّ في الإفراد : فتًى ، ونحوه ؛ لأن سبب الإعلال في مثله فتح ما قبل الآخر مع تحركه ،

---

[1] الأشباه والنظائر في النحو ٣٦٧/١ .

[2] ينظر : شرح الكافية للرضي ٥٣/١ ، والتذييل والتكميل ١٣٥/١، وحاشية الصبان ٥٠/١.

أو تقدير تحركه ، ولكان الموقوف عليه مبنيًا ، وكذا المحكيّ ، والمتبع .[1]

وإلى هذا ذهب بعض النحويين[2] ، واختاره الزمخشري ، فقال في تفسير قول الله تعالى " الم ": (وحكمها – ما لم تُلْهِهَا العوامل – : أن تكون ساكنةَ الأعجاز موقوفة ، كأسماء الأعداد ، فيقال : ألفْ لامْ ميمْ ، كما يقال : واحدْ ، اثنانْ ، ثلاثةْ ، فإذا وليتها العوامل أدركها الإعراب ، تقول : هذه ألفٌ ، وكتبت ألفاً ، ونظرت إلى ألفٍ ، وهكذا كل اسم عمدت إلى تأدية ذاته فحسب قبل أن يحدث فيه بدخول العوامل شيء من تأثيراتها ، فحقك أن تلفظ به موقوفًا ؛ ألا ترى أنك إذا أردت أن تلقي على الحاسب أجناسًا مختلفة ؛ ليرفع حسبانها ، كيف تصنع ؟ وكيف تلقيها أغفالاً من سمة الإعراب ؟ فتقول : دارْ ، غُلاَمْ ، جَارِيَهْ ، ثَوْبْ ، بِسَاطْ ، ولو أُعْرِبَتْ رُكِّبَتْ شططًا).[3]

فإن قيل : إذا كانت هذه الأسماء معربةً ، فما هذه السكونُ التي لا تنفك عن أواخرها ؟ قيل : إنما سكنت ؛ لعدم موجب الإعراب ، وسكونها هذا للوقف ، وليس للبناء ؛ بدليل أنك تقول فيها بالوقف مع الجمع بين الساكنين ، كما تقول – إذا عددتَ – : واحدْ ، اثنانْ ، ثلاثةْ ، أربعةْ ، وهكذا .

قال في الكشاف : (فإن قلت : مِنْ أَىِّ قَبِيلٍ هِيَ من الأسماء ، أمعربةٌ أم مبنيةٌ ؟ قلت : بل هي أسماء معربة ، وإنما سكنت سكون زَيْد ، وعمرو ، وغيرهما من الأسماء حيث لا يمسها إعرابٌ ؛ لفقد مقتضيه وموجبه ، والدليل على أنّ

---

[1] ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٠٣/١– ١٠٤ ، ٣٥٦ ، والتذييل والتكميل ١٣٥/١، والهمع ٧٥/١ ، والأشباه والنظائر في النحو ٣٦٧/١ ، ونتائج التحصيل ٢٧٥/١ .

[2] لم أقف على تعيين من قال بذلك قبل الزمخشري ، وقد جاء التعبير عنهم بلفظ (بعض النحويين) في شرح التسهيل ٤٣/١ ، والتذييل والتكميل ١٣٥/١، ونتائج التحصيل ٢٧٦/١.

[3] الكشاف ٢٠/١ .

سكونها وَقْفٌ ، وليس ببناءٍ أنها لو بُنِيَتْ لَحُذِيَ بها حَذْوَ : كيف ، وأين ، وهؤلاء . ولم يقل : " صْ ، قْ ، نْ " مجموعًا فيها بين الساكنين).[١]

الثاني : أنها مبنية ، وإليه ذهب ابن الحاجب ، واختاره ابن مالك ، والمرادي[٢] ، والشاطبي[٣] ، والأشموني .[٤]

وقد اختلف هؤلاء في سبب البناء ، فجعل ابن الحاجب عدم التركيب من أسباب البناء[٥] ، فقال : (الإعراب لا يستحق إلا بعد التركيب ؛ لأن وضعه لتبيين المعاني الحاصلة فيه بالتركيب ، وهي الفاعلية ، والمفعولية والإضافة ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : ما أَحْسَنَ زيدٌ ، ورفعت عُلِمَتِ الفاعليةُ ، وإذا نصبت عُلِمَت المفعولية ، وإذا خفضت عُلِمَت الإضافة ، فلولا الإعراب لما عُرِفَت هذه المعاني ، ولكانت تختلط ، ولو ذكرت الكلمات من غير تركيب لم يكن إعرابٌ ، كقولك : ألفْ، بَا ، تَا ، ثَا ، وكقولك : واحدْ ، اثنانْ ، ونحو ذلك مما تعدده تعديدًا من غير إسناد).[٦]

وعَلَّلَ ابن مالك البناء في الأسماء قبل التركيب بأنها تشبه الحروف المهملة في كونها لا عاملة ، ولا معمولة ، فقال : (ومما يشكل أمره من الأسماء المبنية ما بُنِيَ قبل التركيب ، كحروف التهجي المسرودة ، وهي أيضًا غير خالية من شبه الحرف ؛ لأنها كلها غير عاملة في شيء ، ولا معمولة لشيء ، فأشبهت الحروفَ المهملة ، كـ " هل ، ولو ، ولولا").[٧]

---

[١] الكشاف ٢٠/١ .

[٢] ينظر : توضيح المقاصد ٣٠١/١ ، ٢٩٧/٢ .

[٣] ينظر : المقاصد الشافية ٨٧/١ .

[٤] شرح الأشموني ٥٠/١ .

[٥] ينظر : شرح الكافية للرضي ٥٣/١ ، والهمع ٧٥/١ .

[٦] شرح الوافية نظم الكافية ١٢٨

[٧] شرح التسهيل ٤٣/١ .

وأدخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي ، وأدخله غيره في الاستعمالي ، وأدخله الشاطبي في أسماء الأصوات .[١] فقال في أسماء العدد المطلقة : (لما كانت في حين العدِّ بها لا تقع فاعلةً ، ولا مفعولةً ، لم تكن على الحدِّ الذي تستوجب معه الإعراب ، فصارت كالأصوات فبُنِيَتْ ، وكذلك حروف التهجي كألفاظ العدد).[٢]

الثالث : أنها واسطةٌ ، لا مُعْرَبةٌ ، ولا مبنيةٌ ؛ لعدم الموجب لكلٍ منهما ، أما كونها غير معربة فواضحٌ ؛ لأنها لم تُرَكَّبْ مع عامل ، وأما كونها غير مبنية فَلِسُكونِ آخرها وصلاً بعد ساكن ، نحو : قَافْ سينْ ، وليس في المبنيات ما يكون كذلك .[٣]

وقد اختار هذا المذهبَ ابنُ عصفور[٤] ، وأبو حيان[٥]، والسيوطي[٦]. قال قال أبوحيان : (فأما الأسماء المتمكنة قبل التركيب ، كحروف الهجاء : ألفْ ، باءْ ، تاءْ ، ثاءْ ، جيمْ ، وكأسماء العدد : واحدْ ، اثنانْ ، ثلاثهْ ، فلا توصف ببناء ، ولا إعراب ، خلافًا لمن زعم أنها معربةٌ في الحُكْمِ لا في اللفظ ، وخلافًا لمن ذهب إلى أنها مبنيةٌ).[٧]

**تعقيب :**

يبدو للباحث بعد هذه الدراسة أربعة أمور :

---

[١] التصريح ٥٣/١ .

[٢] المقاصد الشافية ٨٧/١ .

[٣] ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٠٣/١- ١٠٤ ، ٣٥٦ ، والتذييل والتكميل ١٣٥/١، والهمع ٧٥/١ ، والأشباه والنظائر في النحو ٣٦٧/١ .

[٤] شرح الجمل لابن عصفور ١٠٤/١ .

[٥] ينظر : التذييل والتكميل ١٣٥/١ ، والارتشاف ٦٧٦/٢ .

[٦] ينظر : الهمع ٧٥/١ .

[٧] الارتشاف ٦٧٦/٢ .

١- أن سبب الخلاف في هذه المسألة مبنيٌّ على الخلاف في تحرير قول سيبويه : (واعلم أن هذه الحروفَ إذا تُهُجِّيَتْ مقصورةٌ ؛ لأنها ليست بأسماء ، وإنما جاءت في التهجي على الوقف ، ويدلك على ذلك أن القاف، والصاد ، والدال موقوفة الأواخر ، فلولا أنها على الوقف حُرِّكَتْ أواخرهن).[١]

وبيان ذلك أن قوله : (فلولا أنها على الوقف حُرِّكَتْ أواخرهن) فيه دليل لمن تمسك بالإعراب ، أي : لو كانت مبنيةً لَمَا سَكَنَ آخرها وصلاً بعد ساكن ، نحو : قَافْ سينْ ، وليس في المبنيات ما يكون كذلك .

وقوله : (واعلم أن هذه الحروف ... إلى آخره) فيه مستندٌ لمن رَكَنَ إلى البناء ، فهذه الأسماء تُشْبِهُ الحروف المهملة في كونها لا عاملة ، ولا معمولة .

وكذلك قوله : (موقوفة الأواخر) فيه مسكة لمن جنح إلى أنها واسطة بين الإعراب والبناء ، حتى إن بعضهم فسرها بذلك[٢] ، وهذه عبارة الأشموني : (وذهب بعضهم إلى أنها موقوفةٌ ، أي : لا معربةٌ ، ولا منيةٌ).[٣]

٢- أن هذا الذي جاء على لسان سيبويه ، وغيره من المتقدمين والمتأخرين من إطلاقهم حروف التهجي على الأسماء قبل التركيب[٤] إنما هو من قبيل المجاز ، والتوسع في العبارة ، والمراد : أسماء حروف التهجي ، نص على ذلك الزمخشري ، فقال : (فإن قلت : لِمَ قَضَيْتَ لهذه الألفاظ بالاسميةِ ؟ وهَلاَّ زعمتَ أنها حروف ، كما وقع في عبارات المتقدّمين ؟ قلت : قد استوضحت بالبرهان النَّيِّرِ

---

[١] الكتاب ٣/٣٦٥ .

[٢] ينظر : توضيح المقاصد ١/٣٠١ .

[٣] شرح الألفية للأشموني ١/٥٦ .

[٤] ينظر : الكتاب ٣/٣٦٥ ، والمسائل البصريات ١/٤٠٨ ، وشرح التسهيل ١/٤٣ ، والمقاصد الشافية ١/٨٧ .

أنها أسماء غير حروف ، فعلمت أن قولهم خليقٌ بأن يصرف إلى التسامح).[١]

٣- أن الخلاف بين مَن قال بالواسطة في هذه الأسماء ، وبين من رأى أنها معربةٌ حكمًا إنما هو خلافٌ لفظيٌّ ؛ ذلك بأن الأول لا ينفي قبولها للإعراب، والثاني لا ينفي كونها غير معربة ولا مبنية بالفعل ، فالخلاف بينهما إنما هو في التسمية وعدمها .[٢] قال الخضري : (وقول ابن عصفور: إن الأسماء قبل التركيب لا معربةٌ ، ولا مبنيةٌ ليس قولاً بالواسطة ؛ لإمكان حمله على أن المراد غير معربة بالفعل ، فيوافق قولَ الزمخشري في الأعداد المسرودة : إنها معربة حكمًا).[٣]

وعلى هذا فالقولان متفقان على أنها معربة بالمعنى المصطلح عليه في المعرب ، وهو ما سلم من شبه الحرف ، فرجع الخلاف إلى قولين فقط : كونها مبنية لشبهها بالحرف ، وكونها معربة لسلامتها من شبهه.[٤]

وقيل : ليس النزاعُ في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك : أعربت ، فإن ذلك لا يحصل إلا بإجراء الإعراب على آخر الكلمة بعد التركيب ، بل في المعرب اصطلاحًا ، فاعتبر الزمخشري مجرد الصلاحية لاستحقاق الإعراب بعد التركيب ، واعتبر ابن الحاجب مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ، وأما وجود الإعراب بالفعل في كون الاسم معرباً ، فلم يعتبره أحدٌ ؛ ولذلك يقال : لم يعرب الكلمة ، وهي معربة . قال الصبان : (وهو حسنٌ ينبغي أن يُحْمَلَ عليه مُوهِمُ خلافه).[٥]

٤- أن الذي تميل إليه النفس ما ذهب إليه ابن الحاجب ، وابن مالك من أن الأسماء قبل التركيب مبنيةٌ ؛ لما تقدم من الأدلة ، ولأن القول بالواسطة في

---

[١] الكشاف ١/ ٢٠ .

[٢] حاشية الصبان ١/ ٥٦ .

[٣] حاشية الخضري ١/ ٢٦.

[٤] ينظر : حاشية الصبان ١/ ٥٦ ، وحاشية الخضري ١/ ٢٦.

[٥] حاشية الصبان ١/ ٥٦ .

هذه الأسماء لا ينفي قبولها للإعراب ، وهي غير معربة بالفعل ، فضلاً عن أن القول بإعرابها حكمًا لا يخفى ما فيه من ضعف ؛ ذلك بأن ما سلف من قولهم : لا يلزم من كونها ليست معربةً لفظًا أَلاَّ تكون معربةً حكمًا ، ولو لزم ذلك لم يُعَلَّ في الإفراد فتًى ، ونحوه ؛ لأن سبب الإعلال في مثله فتح ما قبل الآخر مع تحركه ، أو تقدير تحركه ، ولكان الموقوف عليه مبنيًا ، وكذا المحكيّ والمتبع ، يرد عليه أن المحكيَّ والمتبع والموقوف عليه مركبٌ مع عامل يطلب الإعراب لفظًا ، أو حكمًا ، وأما هذه الأسماء فلم تُرَكَّب مع عامل ، فيستحيل أن يُتَخَيَّلَ فيها الإعراب حكمًا ، وإنما قِيلَ به في تلك ؛ لدخول العامل .

وأما " فتىً " فهو مما وُضِعَ في أول أحواله متحركَ الآخر ؛ فلذلك أُعِلَّ ، وهو قبل التركيب موضوعٌ على حركة ، أو تقدير الحركة ؛ فلذلك انقلبت ياؤه ألفًا ؛ لتحركها مع ما قبلها .[1]

[1] ينظر التذييل والتكميل ١/١٣٥-١٣٦ .

## ٢- المنادى المفرد المعرفة

ذهب بعض النحويين إلى أن الضمة في نحو : " يا زيدُ ، ويا رجلُ " ليست حركة بناء ، ولا حركة إعراب ، وإنما هي واسطة بين المعرب والمبني . قال ابن يعيش : (إذا قلت : " يا زيدُ ، ويا خالدُ " أمبنيٌّ هو ، أم معربٌ ؟ وهل الضمة فيه حركةُ بناء ، أو حركة إعراب ؟ فالجواب أنه مبني على الضم ... وقد ذهب قومٌ إلى أنه بين المعرب والمبني).[١]

**الدراسة والتحليل** :

في حركة المنادى المفرد المعرفة من نحو قولك : " يا زيدُ ، ويا رجلُ[٢] " خلافٌ بين النحويين على ثلاثة مذاهب :

الأول : مذهب الجمهور من المتقدمين والمتأخرين : أنها حركة بناء ، وأن الاسم الذي هي فيه منادى مبنيٌّ على الضم ، وموضعه النصب على أنه مفعولٌ به ؛ لأن التقدير في قولك " يا زيد " : أدعو زيدًا ، أو أنادي زيدًا، فلما قامت " يا " مقام " أدعو " عَمِلَتْ عَمَلَهُ .[٣]

والدليل على أنه مبنيٌّ حذفُهم التنوين منه ، ولو كان معربًا لَمَا حُذِفَ التنوين منه ، كما لم يُحْذَفْ من النكرة غير المقصودة في نحو قول الأعمى : " يا

---

[١] شرح المفصل ١٢٩/١ .

[٢] فـ (رجل) في الأصل نكرةٌ ، وإنما صار في النداء معرفة بالقصد والإقبال عليه ؛ وذلك أنك لما قصدت قصده ، وأقبلت عليه صار معرفة باختصاصك إياه بالخطاب دون غيره . ينظر : الأصول ١٤٧/١ ، والإيضاح للفارسي ١٨٧ ، واللمع ١٠٦ ، وشرح المفصل ١٢٨/١.

[٣] ينظر : الكتاب ١٨١/١-١٨٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١١/١ ، ٣٧٠ ، والأصول ١٤٧/١-١٤٨، والجمل للزجاجي ١٦١ ، والنكت للأعلم ١٤٣/١، وائتلاف النصرة ٤٥ ، والتوطئة : ٢٨٨ ، والفصول الخمسون لابن معط : ٢١٠ والمقاصد الشافية ٢٥٧/٥.

رجلاً خذ بيدي ".[1]

والذي يدل على أنه في موضع نصب أن المضاف إذا وقع موقعه يكون منصوبًا نحو : يا عبدَ اللهِ ، وأنك تقول في نعت المفرد : يا زيدُ الظريفَ ، بالنصب ؛ حملاً على الموضع ، كما تقول : يا زيدُ الظريفُ ، بالرفع ؛ حملاً على اللفظ ، ولولا أن موضعه نصبٌ لَمَا وجب نصب المضاف الواقع موقعه ، ولما جاز النصب في نعته.[2] قال المبرد : (فإن كان المنادى واحدًا مفردًا معرفةً بُنِيَ على الضم ، ولم يلحقه تنوين).[3]

على أنهم اختلفوا في علة بنائه ، فقيل : إجراؤه مجرى الأصوات من نحو: عَدَسْ[4] في كونه غاية ينقطع عندها الصوت ، وصيرورته معه كالشيء الواحد ، والأصوات مبنية ، فكذلك ما أشبهها.[5]

وقيل : شبهُه بكاف الخطاب من ثلاثة أوجه : الخطاب ، والتعريف، والإفراد ، فلما أشبه كَافَ الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيًا ، كما أن كَافَ الخطاب مبنيةٌ .[6]

وقيل : وقوعُه موقعَ اسم الخطاب ؛ لأن الأصل في " يا زيدُ " أن تقول : يا إياك ، أو يا أنت ، فلما وقع الاسم المنادى موقع اسم الخطاب وجب أن يكون مبنيًا

---

[1] ينظر : شرح المفصل ١٢٨/١.

[2] ينظر : الإيضاح للفارسي ١٨٨ ، والإنصاف ٣٢٦/١ ، وشرح المفصل ١٢٩/١ .

[3] المقتضب ٢٠٤/٤.

[4] عدس : اسم زجر للبغل . ينظر : اللسان (عدس): ١٣٣/٦ .

[5] ينظر : الكتاب ١٨٣/١ ، وأسرار العربية : ٢٢٥ ، والارتشاف ١٠٥٩/٣ ، والمساعد ٤٨٩/٢ .

[6] ينظر : الإيضاح للفارسي ١٨٨، والإنصاف : ٣٢٥/١ . ٣٢٦ ، وشرح الأنموذج : ٤٣ ، والهمع : ٢٩/٢.

**كما أن اسم الخطاب مبني .[1] قال الزجاجي : (الاسم المنادى المفرد العلم مبنيٌّ على الضم ؛ لمضارعته عند الخليل وأبي عمرو وأصحابهما للأصوات ، وعند غيرهما ؛ لوقوعه موقع المضمر).[2]**

**فإن قيل : أليس المضاف مخاطبًا ؛ فهلاَّ بنُِيَ لوقوعه موقع أسماء الخطاب ، كما بني المفرد ؟ قيل : الفرق من وجهين :**

**١- أن المفرد وقع بنفسه موقع الاسم المضمر ؛ ألا ترى أنه يتعرَّف بنفسه، كما يتعرف المضمر . وأما المضاف فيتعرف بالمضاف إليه ؛ فلم يقع موقع المضمر في جميع أحكامه ، كما يقع المفرد .**

**٢- أنه لو سلم أن المضاف وقع موقع الاسم المضمر كوقوع المفرد لم يلزم بناؤه ؛ لأنه عرض فيه ما يمنع البناء ، وهو وجود المضاف إليه ؛ لأنه حَلَّ محل التنوين ، ووجود التنوين يمنع البناء ، فكذلك ما يقوم مقامه.[3]**

**وأما المضاف فلم يُبْنَ ؛ لأنه قد تمكن في الإضافة ، ولأنه يضعف جعله مع حرف النداء كالشيء الواحد .[4]**

**وإنما كان البناء على الضم ؛ لثلاثة أوجه :**

١- أنه لو بني على الفتح لالتبس بما لا ينصرف ، ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف **إلى** ياء المتكلم ، وإذا بطل بناؤه على الفتح والكسر تعين

---

**[1] ينظر : التعليقة ١/٣٢٧-٣٢٨ ، والمسائل الحلبيات للفارسي ٣١٤ ، ٣١٥ ، وعلل النحو ٣٣٥، والإنصاف ١/٣٢٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٨٧ ، والتخمير ١/٣٣٠ وموصل النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ خالد ٣/١١٥٥، والهمع : ٢/٢٩.**

**[2] أمالي الزجاجي ٨٣ .**

**[3] ينظر : التعليقة ١/٣٢٧-٣٢٨ ، وعلل النحو ٣٣٥ ، وأسرار العربية : ٢٢٧، والإيضاح شرح المفصل ١/٢٥٢-٢٥٣.**

**[4] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢/٨٨ .**

بناؤه على الضم.[١]

**٢- أنه بني على الضم ؛ فرقًا بينه وبين المضاف ؛ لأنه إن كان مضافًا إلى ياء المتكلم كان مكسورًا ، وإن كان مضافًا إلى غيره كان منصوبًا ، فبني على الضم ؛ لئلا يلتبس بالمضاف ؛ لأن الضم لا يدخل المضاف .[٢]**

**٣- أنه بني على الضم ؛ لأنه لما كان غاية يتم بها الكلام ، وينقطع عندها أشبه " قَبْلُ ، وبَعْدُ " ، فبنوه على الضم ، كما بنوهما على الضم.[٣]**

**الثاني : مذهب الكسائي : أن حركة المنادى في نحو قولك : " يا زيدُ ، ويا رجُلُ " حركة إعراب ، لا حركة بناء ؛ لأن هذا المنادى ليس فيه سببٌ من أسباب البناء ؛ لذا وجب إعرابه مرفوعًا ؛ لأنه لو جُرَّ لشابه المضاف إلى ياء المتكلم – إذا حُذِفَت منه الياء – ولو نُصِبَ بالفتحة لشابه غير المنصرف ، فَرُفِعَ غيرَ مُنَوَّنٍ بلا عامل رافع ؛ فرقًا بينه وبين ما رُفِعَ بعاملٍ رافعٍ .[٤]**

**حكى ذلك عنه الرضي ، وقال : (ولا يُعْتَرَضُ عليه بالمبتدأ ؛ فإن العامل فيه عنده هو الخبر ، قال{ يعني الكسائي} : وإنما نُصِبَ المنادى المضاف ؛ لطوله، ولأن المنصوبات في كلام العرب أكثرُ ، فهو – عنده – مرفوع ، أو منصوبٌ بلا عامل).[٥]**

**وقد اختار هذا المذهبَ اليزيدي ، والرياشي[٦] ، ونقل الأنباري أن هذا**

---

[١] ينظر : أسرار العربية : ٢٠٤ .، وشرح الكافية للرضي ٣٤٩/١ .

[٢] ينظر : جمل الزجاجي : ٢٦٣ ، والإنصاف : ٣٢٦/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٤٩/١ .

[٣] ينظر : الكتاب ١٨٢/٢ ، وأسرار العربية : ٢٠٥ .

[٤] ينظر مذهب الكسائي في المقاصد الشافية ٢٥٧/٥وموصل النبيل إلى نحو التسهيل١١٥٥/٣.

[٥] شرح الكافية للرضي ٣٤٩/١ . .

[٦] ينظر رأي اليزيدي ، والرياشي في : الارتشاف ٢١٨٣/٤ ، وتوضيح المقاصد ١٠٦٠/٣ .

مذهب الكوفيين ، فقال : (ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معربٌ مرفوعٌ بغير تنوين).[١]

الثالث : مذهب بعض النحويين : أنها واسطةٌ ، فلا هي حركةُ بناء ، ولا حركةُ إعراب . قال ابن يعيش – في المنادى المفرد المعرفة – : (وقد ذهب قومٌ إلى أنه بين المعرب والمبني).[٢] وقال السيوطي : (المنادى المفرد ، نحو : " يا زيدُ " ذهب قومٌ إلى أنه واسطة بين المعرب والمبني).[٣]

هكذا جاءت العبارةُ عند ابن يعيش ، والسيوطي خاليةً من دليل أولئك فيما ذهبوا إليه من القول بالواسطة ، بيد أن القراءة السابقة تعطي هذا التصور ، وهو أن الذي دعاهم إلى ذلك إنما هو عدم الموجب لكلٍ من الإعراب والبناء في المنادى المفرد المعرفة .

أما كون الحركة فيهما ليست للبناء فلأن نحو : " زيد ، ورجل " ليس فيهما سببٌ من أسباب البناء ، وأما كونها ليست للإعراب فلشبه المنادى بالأصوات في كونه غاية ينقطع عندها الصوت ، وصيرورته معه كالشيء الواحد، والأصوات مبنية ، فكذلك ما أشبهها ، ولوقوعه موقع الضمير ، والضمير مبني ، فكذلك ما أشبهه .

على أن ظاهر كلام ابن الشجري أنه على هذا المذهب ، وهذه عبارته : (ضمة المنادى المفرد المعرفة لها باطراد منزلةٌ بين منزلتين ، فليست كضمة " حَيْثُ " ؛ لأن ضمة " حَيْثُ " غير مطردة ؛ وذلك لعدم اطراد العلة التي أوجبتها ، ولا كضمةِ " زيد " في نحو : " خَرَجَ زَيْدٌ " ؛ لأن هذه حدثت

---

[١] الإنصاف ٣٢٣/١ .

[٢] ينظر : شرح المفصل ١٢٩/١ . .

[٣] الأشباه والنظائر ٣٦٧/١ . .

بعاملٍ لفظي).[١]

وقال – في الجواب عن سؤال أبي نزار عن هذه الضمة – : (فقلت له : إن ضمة المنادى لها منزلةٌ بين منزلتين ، فقال مُنكِرًا لذلك : وما معنى المنزلة بين المنزلتين ؟ فجهل معنى هذا القول ، ولم يُحِسَّ بأن هذا القول يتناول أشياء كثيرة من العربية ، كهمزة بين بين التي هي بين الهمزة والألف ، أو الهمزة والياء ، أو الهمزة والواو ، وكألف الإمالة التي هي بين ألف التفخيم والياء ، وكالصاد المُشْرَبة صوت الزاي ، وكالقاف التي بين القاف الخالصة والكاف).[٢]

**تعقيب** :

نتج عن هذه الدراسة أنه لا عامل في ضمة المنادى على مذهب الكسائي. وأما على مذهب الجمهور فالعامل فيها لفظيٌّ ، وأما على مذهب ابن الشجري فالعامل فيها معنويٌّ ، وهو الاطراد ، ذلك بأنه لَمَّا اطردت الضمة في نداء العلم المفرد ، نحو : يا زيدُ ، ويا عمرُو ، ويا محمدُ ، وفي النكرة المقصودة قَصْدَهَا ، نحو : يا رجلُ ، يا غلامُ ، يا امرأةُ ، تَنَزَّلَ هذا الاطراد فيها منزلةَ العامل المعنوي الرافع للمبتدأ من حيث اطردت الضمة في كل اسم ابتدئ به ، مجردًا عن عامل لفظي ، وجيء له بخبرٍ ، كقولك : زيدٌ منطلقٌ ، وجَمَعَ بينهما أن الاطراد معنىً ، كما أن الابتداء معنىً ، ومن شأن العرب أن تَحْمِلَ الشيء على الشيء مع حصول أدنى مناسبة بينهما .[٣]

والرأي في ذلك ما ذهب إليه الجمهور من أن حركة المنادى المفرد المعرفة في نحو : " يا زيدُ ، ويا رجلُ " حركة بناء ؛ لما سلف من أدلتهم ، ولأن ما تمسك

---

[١] أمالي ابن الشجري ٣٦٧/٢ .

[٢] أمالي ابن الشجري ٣٦٨/٢ .

[٣] أمالي ابن الشجري ٣٦٧/٢ – ٣٦٨ .

به الكسائي من أنه معربٌ مرفوعٌ بلا عامل محضُ تَحَكُّمٍ لا يستند إلى دليل ، وليس له نظير ، فلا يُوجَدُ مرفوعٌ بلا رافع ، أو منصوبٌ بلا ناصب ، أو مجرور بلا جار .

وأما ما ذهب إليه ابن الشجري من أنه واسطة بين المعرب والمبني ففيه نظرٌ من وجهين :

أحدهما : أنه لو صح ما ادعاه من أن اطراد العلة عاملٌ في حركة المنادى للزم أن يقال : إن الاطراد هو عامل الرفع في الفاعل ، والنصب في المفعول ، والجر في المجرور ، واللازم مُنتفٍ ؛ إذ لم يقل به أحدٌ من النحاة .

الآخر : أن حمله اطرادَ الضمة في المنادى على العامل المعنوي الرافع للمبتدأ من اطراد الضمة فيه بجامع أن الاطراد معنى ، كما أن الابتداء معنى ، قد يكون له وجهٌ لو كان المنادى منونًا ، وقد أجمعوا على أنه لا يُنَوَّن إلا في ضرورة الشعر[1] ، فدل ذلك على أن هذا الحمل بعيدٌ ، وأن هذه الحركة ليست حركة إعراب ، وإنما هي حركة بناء .

[1] ينظر : الكتاب ٢٠٢/٢ ، والهمع ٣٩/٢ – ٤٠ ..

# ٣ ـ المضاف إلى ياء المتكلم

حَكَمَ بعضُ النحويين على الكسرة في نحو : " صاحبِي ، وغلامِي " بأنها ليست حركةَ إعرابٍ ، ولا حركةَ بناءٍ ، بل واسطة بينهما . قال ابن يعيش: (وقد ذهب قومٌ إلى أن هذه الحركة لها حُكْمٌ بين حُكْمَيْنِ ، وليست إعرابًا ، ولا بناءً).[١]

**الدراسة والتحليل** :

من أحكام المضاف إلى ياء المتكلم أنه إن كان مبنيًا قبل الإضافة ، نحو: " لَدُن " فإنه لا يزال مبنيًا بعدها .

وأما إن كان معربًا قبل الإضافة – وهو الكثير[٢] – ففيه بعدها خلافٌ بين النحويين على أربعة مذاهب :

**الأول** : أنه معربٌ بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة ؛ لشغل آخره بالحركة التي تقتضيها ياءُ المتكلم ، فتقول : هذا غلامِي ، ورأيت غلامِي ، ومررت بغلامِي ، وإلى هذا ذهب الجمهور .[٣] قال الأشموني:(في المضافِ إلى ياء المتكلم أربعةُ مذاهب : أحدُها : أنه معربٌ بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة ، وهو مذهب الجمهور).[٤]

**الثاني** : أنه مبني ، وهذا مذهب الجرجاني ، وابن الخشاب ، والمطرزي وهو ظاهر كلام الزمخشري ، وإليه جنح ابن الشجري .[٥]

---

[١] شرح المفصل ٣٢/٣ .

[٢] ينظر شرح التسهيل ١٤٣/٣ ، والمقاصد الشافية ١٩٣/٤-١٩٤.

[٣].ينظر الكتاب ٢٢١/٢ ، ٤١٤/٣ والتكملة : ٢٤٩، والرضي ١٠٠/١ .

[٤] شرح الألفية ٢٨٣/٢ .

[٥] ينظر : المقتصد ٢٤٠/١ ، والمفصل ١٣٩ ، وشرح المفصل ٣٦٧/١ ، والارتشاف ١٨٤٧/٤

قال ابن مالك : (وزعم الجرجاني – ووافقه ابنُ الخشاب والمطرزي، وهو الظاهر من قول الزمخشري – أن المضاف إلى ياء المتكلم مبنيٌّ ، وفي كلام ابن السراج احتمال[١]).[٢]

وبَنَوا على ذلك أن كسرة هذا المضاف كسرة بناء ، لا كسرة إعراب . قال ابن الشجري : (وأقول : إن هذه الحركة حركة بناء كحركة التقاء الساكنين في نحو : لم يخرجِ القومُ و﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾[٣] وإن كانت في كلمة معربة ، وأقول : إن كل حركة لم تحدث عن عامل حركة بناء).[٤]

وذكروا في علة البناء شبه المضاف إلى ياء المتكلم بالحروف ؛ لخروجه عن كل مضاف ؛ لأن كل مضاف لا يتغير آخره لأجل المضاف إليه، وخروج الشيء عن نظائره يلحقه بالحروف ؛ إذ لا نظير لها من الأسماء ؛ لأن الكسرة فيه لم تحدث بعامل ؛ ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل .[٥]

وإنما وجب بناء ما قبل ياء المتكلم على الكسرة ؛ لأنهم لو أعربوه لم تسلم الياء مع الضم والفتح ؛ إذ الضم يقتضي قَلْبَهَا إلى الواو ، والفتح يقتضي قلبها ألفًا ، فلما تعذَّرَ رفع الحرف المتصل بهذه الياء ونصبه ، كسروه ؛ ليسلم .[٦]

---

والأشباه والنظائر ٣٦٩/١.

[١] ينظر الأصول ١٢٤/٢ .

[٢] شرح التسهيل ١٤٣/٣ .

[٣] من الآية ٢٨ من سورة آل عمران .

[٤] أمالي ابن الشجري ٤/١ .

[٥] ينظر : شرح المفصل ٣٦٧/١ ، والأشباه والنظائر ٣٦٩/١ ، والأشموني ٢٨٣/٢ .

[٦] ينظر أمالي ابن الشجري ٣/١ – ٤ .

**الثالث** : أنه معربٌ في الرفع والنصب بحركة مقدرة ، وفي الجر بكسرة ظاهرةٍ ، خَلَفَت كسرةَ المناسبة .[١]

وقد رَكَنَ إلى ذلك ابنُ مالك ، فقال : (والصحيح أن المكسور الآخر للإضافة إلى الياء معربٌ تقديرًا في الرفع والنصب ؛ لأن حرف الإعراب منه في الحالين قد شُغِلَ بالكسرة المجلوبة ؛ ترعيةً للياء ، فتعذر اللفظ بغيرها ، فَحُكِمَ بالتقدير ، كما فُعِلَ في المقصور ، وأما حال الجر فالإعراب ظاهرٌ ؛ للاستغناء عن التقدير ، هذا عندي هو الصحيح ، ومن قَدَّرَ كسرةً أخرى فقد ارتكب تكلفًا ، لا مزيد عليه ، ولا حاجة إليه).[٢]

**الرابع** : أنه واسطةٌ بين المعرب والمبني ، فلا هو معربٌ ؛ إذ لو كان معربًا لظهرت فيه حركة الإعراب ؛ لأنه لا يقبل الحركة ، ولا هو مبنيٌّ ؛ لأن الكلمة لم يوجد فيها شيءٌ من أسباب البناء ؛ فلزم أن ينتفي الوصفان هنا ، وأن يُعْرَف باسم يخصه ، وتلقيبُهُ بالخَصِيِّ موافقٌ لمعناه ؛ لأن الخَصِيَّ معدوم فائدة الذكورية ، ولم يثبت له صفةُ الأنوثية ، فهو في المعنى كالمضاف إلى ياء المتكلم فإنه كان قبل الإضافة معربًا ، فلما عرضت له الإضافة زال عنه الإعراب ، ولم يثبت له صفة البناء ، كما أن السليم الذكر والخصيين عَرَضَ له إزالتها ، ولم يصر بذلك أنثى .[٣]

وعلى هذا جماعة من النحويين . قال العكبري : (وذهب قوم إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم غيرُ مبنيٍّ ؛ إذ لا علة فيه توجب البناء ، وغيرُ معرب ؛ إذ لا يمكن ظهور الإعراب فيه مع صحة حرف إعرابه ، وسموه خَصِيًّا).[٤]

---

[١] ينظر الارتشاف ١٨٤٧/٤ ، وتوضيح المقاصد ٨٣٤/٤ ، وحاشية الصبان ٢٨٣/٢.

[٢] شرح التسهيل ١٤٤/٣ ، وينظر التسهيل ٤٨ .

[٣] ينظر : مسائل خلافية في النحو ٨٣ – ٨٥ ، والهمع ٧٦/١ .

[٤] اللباب ٦٧/١ .

وقد اختار هذا المذهبَ ابنُ جني ، فقال – في باب الحُكْم يقف بين الحُكْمَيْن – : (وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو : غُلاَمِي ، وصَاحِبِي ، فهذه الحركة ، لا إعرابٌ ، ولا بناءٌ ، أما كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعًا ومنصوبًا ، وهي فيه نحو : هَذا غُلاَمِي ، ورأَيْتُ صَاحِبِي ، وليس بين الكسر ، وبين الرفع والنصب في هذا ، ونحوه نِسْبَةٌ ، ولا مقاربة ، وأما كونها غير بناء فلأن الكلمة معربة متمكنةٌ ، فليست الحركة – إذن – في آخرها ببناءٍ ؛ ألا ترى أن غلامى في التمكن، واستحقاق الإعراب ، كغلامك ، وغلامهم ، وغلامنا ؟ فإن قلت : فما هذه الكسرة في نحو : غلامي ؟ قلت : هي من جنس الكسرة في الرفع والنصب ، أُكْرِهَ الحرفُ عليها فلزمت في الحالات ، وليست إعرابًا إلا أن لفظها كلفظ حركة الإعراب ، كما أن كسرة الصاد من " صِنو " غيرُ كسرة الصاد في " صِنوَان " حكمًا ، وإن كانت إياها لفظًا).[1]

**تعقيب** :

كشفت الدراسة لدى الباحث عن ثلاثة أمور :

**الأول** : أن ثمرة الخلاف تظهر في نحو : غُلاَمِي حَاضِرٌ ، فغلامٌ : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة ؛ بناءً على أن المضاف إلى ياء المتكلم معربٌ ، وفي محل رفع ؛ بناءً على أنه واسطة بين المعرب والمبني ؛ إذ ليس الإعراب المحلي مخصوصًا بالمبني ، هذا هو الظاهر ، وإن تَوَقَّفَ فيه بعض النحويين ، وسكت عنه بعضهم [2].

**الثاني** : أن ما نُقِلَ في تحرير مذهب الواسطة من أنهم لَقَّبوا المضاف إلى ياء المتكلم بالخَصِيِّ ؛ موافقةً لمعناه ... إلى آخره ، يرد عليه أن ليس في شيء

---

[1] الخصائص ٢/٣٥٦- ٣٥٧ .

[2] ينظر حاشية الصبان ٢/٢٨٣ .

من كتب ابن جني هذا الذي نُقِلَ عنه ، وابنُ جني من أشهر القائلين بالواسطة في ذلك ، حتى إن كثيرًا من النحويين ، كابن الشجري ، وأبي حيان ، والمرادي ، والسيوطي ، والأشموني ، قد اقتصروا على نسبة المذهب إليه .[1]

والذي حَكَوه عنه في تعليل ذلك لا يخرج عما ورد على لسانه من أنه يرجع إلى أن الاسم عنده لا ينحصر في المعرب والمبني ، بل له حالة أخرى تسمى بالواسطة . قال أبو حيان : (مذهب ابن جني أنه لا معربٌ ، ولا مبنيٌّ ؛ إذ الاسم لا ينحصر عنده في المعرب والمبني ، بل له حالةٌ ثالثة، مثل هذا).[2]

أو يرجع إلى انتفاء سبب البناء ، وعدم ظهور الإعراب . قال السيوطي: (والثالث : واسطة ، لا مبني ؛ لعدم السبب ، ولا معرب لعدم ظهور الإعراب فيه وعلى هذا ابن جني).[3]

فإن قيل : لعل إطلاق هذا اللقب إنما ذكره غير ابن جني ممن قال بالواسطة في ذلك . قيل : إن كثيرًا من أهل هذا الشأن ، كابن يعيش نسب القول بالواسطة إلى قومٍ من النحويين ، ولم يزد على ما سلف من كلام ابن جني ، وهذا نصه : (وقد ذهب قومٌ إلى أن هذه الحركة لها حُكْمٌ بين حُكْمَيْن ، وليست إعرابًا ، ولا بناءً ، أما كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعًا ، أو منصوبًا ، وهي فيه ، فدل على أنها غير إعراب ، وأما كونها غير بناء فلأن الكلمة لم يوجد فيها شيءٌ من أسباب البناء).[4]

وإنما بسطت الكلام على ذلك ؛ لأدفع عن أولئك النحاة ما قد يرد عليهم من

---

(1) ينظر : الارتشاف ١٨٤٧/٤، وتوضيح المقاصد ٨٣٤/٤ ، والهمع ٧٦/١ ، والأشموني ٢٨٣/٢ .

(2) الارتشاف ١٨٤٧/٤ .

(3) الهمع ٧٦/١ .

(4) شرح المفصل ٣٢/٣ .

أن تسميتهم المضاف إلى ياء المتكلم خَصِيًّا خطأٌ ؛ لأن الخصيّ ذكرٌ حقيقة ، وإنما زال عنه بعض أعضائه ، وأحكام الذكورة ثابتةٌ له ، وكان الأشبه بما ذهبوا إليه أن يسموه خنثى مُشْكِلاً .[1]

**الثالث** : أن الذي يرتضيه الباحث في ذلك ما ذهب إليه ابن جني من أن المضاف إلى ياء المتكلم واسطة بين المعرب والمبني ؛ وذلك من أربعة أوجه :

١- ما سلف من أنه لو كان معربًا لظهرت فيه حركة الإعراب ، ولو كان مبنيًا لَوُجِدَ فيه شيءٌ من أسباب البناء ، فلما خلا من حركات الإعراب ، وأسباب البناء لزم أن ينتفي عنه الوصفان ، وأن يُعْرَف باسم يخصه .

٢- أن ما ذهب إليه ابن مالك من أنه معربٌ في الرفع والنصب بحركة مقدرة ، وفي الجر بكسرة ظاهرةٍ ، يرد عليه قول أبي حيان : (ولا أعرف له سلفًا في هذا المذهب).[2]

٣- أن رَدَّ القول بأن كسرة المضاف إلى ياء المتكلم ليست إعرابًا ، ولا بناءً ، بل واسطة بينهما ، مبنيٌّ على منع الواسطة بين المعرب والمبني ؛ لأنهما ضدان ، وليس بينهما واسطة ، صَرَّحَ بذلك العكبري في قوله : (ليس في الكلام كلمةٌ ، لا معربة ، ولا مبنية ، وذهب قومٌ إلى ذلك ، فقالوا في المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو : " غُلاَمِي ودَارِي " هو لا معرب ، ولا مبني ، وحجة الأولين : أن القسمة تقضي بانحصار هذا المعنى في القسمين المذكورين : المعرب والمبني ؛ لأن المعرب هو الذي يختلف آخره باختلاف العامل فيه لفظًا ، أو تقديرًا ، والمبني ما لزم آخره حركة ، أو سكونًا ، وهذان ضدان ، لا واسطة بينهما ؛ لأن الاختلاف وعدم الاختلاف يقتسمان قسيمي النفي والاثبات ، وليس بينهما ما ليس بمثبتٍ ، ولا

---

[1] ينظر : اللباب ٦٧/١ ، ومسائل خلافية ٨٥-٨٦ ، والأشباه والنظائر ٣٦٨/١ .

[2] الارتشاف ١٨٤٧/٤ .

منفي ؛ يدل عليه أن الأضداد قد تكثر ، مثل البياض ، والحمرة ، والسواد ، ولكن لكل واحدٍ منها حقيقةٌ في نفسه ، والنفي والاثبات ليس بينهما واسطة ، هي ضد ينبيء عن حقيقة ، كالحركة والسكون).[١]

وفي هذا الحمل نظرٌ ؛ لأنه يُفْضِي إلى أن الواسطة ما لها ضد ينبيء عن حقيقة،وهذا تَحَكُّمٌ لا دليل عليه ، ولو صح لَمَا كان السَّخَاءُ واسطة بين البخل والتبذير ؛ لأنه ليس ضدًا لأحدهما ، وإنما هي ما له منزلةٌ بين منزلتين ، أو حُكْمٌ بين حُكْمَيْن ؛ حكى ذلك في اللسان عن الليث ، وغيره من أرباب اللغة في حد " الوَسَط".[٢]

٤- أن ما ذهب إليه الجرجاني ومن وافقه من أن المضاف إلى ياء المتكلم مبنيٌّ ؛ لإضافته إلى غير متمكن يرد عليه ما يلي :

أ- أن القول بذلك يستلزم بناء المضاف إلى سائر المضمرات ، بل إلى كل الأسماء التي لا تَمَكُّنَ لها ، وذلك باطلٌ ، وما استلزم باطلاً فهو باطلٌ .

ب - أن ذلك يستلزم بناء المثنى المضاف إلى ياء المتكلم ، وبناؤه باطلٌ، وما يستلزم باطلاً فهو باطلٌ .

ج - أن المضاف إلى غير متمكن لا يُبْنَى لمجرد إضافته ، بل للإضافة مع كونه قبلها مناسبًا للحرف في الإبهام والجمود ، نحو : " غَيْر " ، والمضاف إلى ياء المتكلم لا يُشْتَرَط ذلك في كسر آخره ، فدل ذلك على أنه غير مستحق للبناء .[٣]

---

[١] مسائل خلافية ٨٣ – ٨٤ .

[٢] اللسان (وسط) ٧/٤٣٠- ٤٣١ .

[٣] ينظر : شرح التسهيل ١/١٤٤ ، والرضي ١/١٠٠ ، وحاشية الصبان ٢/٢٨٣ .

## ٤- (سحر) المراد به يوم بعينه

بعض النحويين على أن " سَحَر " في نحو : جئتك يومَ الجمعة سَحَرَ " واسطة بين المعرب المبني . قال الخضري : (وقيل : لا معربٌ ، ولا مبنيٌّ).[١]

**الدراسة والتحليل** :

من سَنَن العرب في " سَحَر " أنهم إن جَرَّدُوه من " أل " والإضافة ، وقصدوا به يومًا بعينه ، فإنهم لا يُنونونه ، فتقول : " لقيته سَحَرَ " بالنصب على الظرفية من دون تنوين ، إذا أردت سَحَرَ ليلتك .[٢]

وقد كان حذف التنوين منه مبعث نظر النحويين ، ومحل اجتهادهم، وأدى بهم ذلك إلى أربعة آراء :

الأول : أنه معربٌ غير منصرف ؛ بدليل حَذْف التنوين منه ، وهذا رأي جمهور النحاة .[٣] قال أبوحيان : (أما " سَحَر " من يوم بعينه فظرفٌ لا ينصرفُ ، ولا يدخله تنوينٌ ، وقال الجمهور : معربٌ).[٤]

والمانع له من الصرف : العدل والتعريف ، أما العدل فعن اللفظ بأل، وكان الأصل أن يُعَرَّف بها ، قال ابن مالك : (ومما منع صرفه للعدل والتعريف "سَحَر" إذا قُصِدَ به سحر يوم بعينه ، وجُعِلَ ظرفًا ، كقولك : خرجت يوم الجمعة سَحَرَ ، والأصل أن يُذْكَر مُعَرَّفًا بالألف واللام ، فَعُدِلَ عن الألف واللام ، وقُصِدَ تعريفه ،

---

[١] حاشية الخضري ١٠٧/٢ .

[٢] توضيح المقاصد ١٢١٨/٤ .

[٣] ينظر الكتاب ٢٢٥/١ ، ٢٨٣/٣- ٢٨٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١٠٩/٣، والمقتضب ٣٧٨/٣ ، ٣٥٦/٤ ، والأصول ١٩٢/١، والإيضاح ١٥٨ ، وتوضيح المقاصد ١٢١٧/٤، وأوضح المسالك ١٢٩/٤ ، والهمع ١٠٦/١.

[٤] الارتشاف ٨٧٠/٢ .

فاجتمع فيه العدل والتعريف ، فَمُنِعَ من الصرف).[١]

وأما التعريف فقيل : بالعلمية ؛ لأنه جُعِلَ علمًا لهذا الوقت ، وهو اختيار ابن مالك في التسهيل[٢] ، وبه جزم الرضي ، وابن أبي الربيع .[٣]

وقيل : بشبه العلمية ؛ لأنه تَعَرَّفَ بغير أداة ظاهرة كالعَلَم ، وإليه ذهب ابن عصفور[٤] ، وفي قول الناظم :

وَالعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ .[٥]

إيماءٌ إليه ؛ إذ لم يقل بالعلمية .[٦]

الثاني : أنه معربٌ منصرفٌ ، وإنما حُذِفَ تنوينه ؛ لنية الإضافة ؛ إذ التقدير : سَحَر ذلك اليوم ، وبذلك صرح السهيلي .[٧]

وقيل : حُذِفَ تنوينه ؛ لنية أل ، والأصل : السحر ، وإليه ركن الشلوبين الصغير.[٨] قال أبو حيان : (وقال السهيلي : هو على نية الإضافة، وذكر الشلوبين الشلوبين أنه على نية " أل " فعلى هذين القولين ليس من باب ما لا ينصرف).[٩]

---

[١] ينظر المقاصد الشافية ٦٦٨/٥ .

[٢] ينظر : التسهيل ٦١ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٧٩/٣ .

[٣] ينظر شرح الكافية للرضي ١١٧/١ ، والبسيط في شرح الجمل ٤٨٥/١ .

[٤] المقرب ٢٨٠/١ ..

[٥] ألفية ابن مالك ٤٨ .

[٦] ينظر المقاصد الشافية ٦٦٥/٥ .

[٧] نتائج الفكر ٢٢٤ .

[٨] هو أبو عبد الله محمد بن علي المالقي الأندلسي المعروف بالشلوبين الصغير المتوفى سنة (٦٦٠هـ) من كتبه : شرح أبيات سيبويه في النحو . ينظر : هدية العارفين ١٢٧/٦ .

[٩] الارتشاف ٨٦٩/٢ – ٨٧٠ .

**الثالث** : أنه مبني على الفتح ؛ لتضمنه معنى حرف التعريف ، كما أن أمس مبنيٌّ على الكسر لذلك ، وإليه ذهب صدر الأفاضل ، وابن الطراوة.[١]

قال السيوطي : (وقيل : إنه مبني على الفتح ؛ لتضمنه معنى حرف التعريف كما أن أَمْس بُنِيَ على الكسر لذلك ، وإلى هذا ذهب صدر الأفاضل ناصر المطرزي ، وابن الطراوة).[٢]

ونسب المرادي إلى ابن الطراوة أن سَحَر هذا (مبنيٌّ ، لا لتضمنه معنى الحرف،بل لعدم التقارب).[٣] أي : لمخالفته لأخواته من نحو : صباحًا ، ومساءً ، وضحىً ، إذا قُصِدَ بها التعيين ؛ إذ هي معربة منصرفةٌ، وهو ملازمٌ للبناء على الفتح ، فهو – كما قال الرضي – : (شاذ من بين أخواته).[٤]

**الرابع** : أنه واسطةٌ بين المعرب والمبني ، فلا هو معربٌ ؛ إذ لو كان كذلك لما لزم هذه الحال ، ولا هو مبنيٌّ ؛ إذ ليس فيه سببٌ من أسباب البناء .[٥]

وإلى هذا ذهب جماعةٌ من النحويين منهم الرماني ، فقد حكى السيوطي عن ابن الدهان أنه قال : (الكلام على ضربين : معرب ومبني ، وعند الرماني وغيره قسم ثالث ، لا معرب ، ولا مبني ، وهو سَحَر المعدول ؛ لأنه لا يزول عن هذه الحال ، وما فيه شيء يوجب البناء).[٦]

---

[١] الإفصاح ٦٤ .

[٢] الهمع ١٠٦/١ .

[٣] توضيح المقاصد ١٢١٨/٤ .

[٤] شرح الكافية للرضي ٢٢٧/٣ .

[٥] ينظر حاشية الصبان ٢٦٥/٣ ، وحاشية الخضري ١٠٧/٢ .

[٦] الأشباه والنظائر في النحو ٣٦٩/١ .

**تعقيب** :

في ضوء ما سلف ينبغي التأكيد على أمرين :

١- أن الفرق بين العدل والتضمين يتمثل في أن العدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه الأصلي ، والتضمين إشراب اللفظ معنى زائدًا على أصل معناه من غير تغييره عن صيغته الأصلية ، فـ " سَحَر " المذكور عند الجمهور مُغَيَّر عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه ، وعند صدر الأفاضل واردٌ على صيغته الأصلية مع إشرابه معنى زائدًا على أصل معناه ، وهو التعيين ، فالتغيير على العدل في اللفظ دون المعنى ، وعلى التضمين بالعكس .[١]

٢- أن الذي يرتضيه الباحث في " سَحَر " المشار إليه ما ذهب إليه الرماني ومن وافقه من أنه واسطة بين المعرب والمبني ؛ وذلك لما نطقت به ألسنة النحاة من أنه مشكلٌ في بنائه ، وفي إعرابه . قال الرضي : (وأما "سَحَر" فأمره مشكلٌ ، سواءٌ قلنا ببنائه ، أو بترك صرفه ؛ لأنه مخالفٌ لأخواته من : صباحًا ، ومساءً ، وضحىً ، معينة ؛ إذ هي معربة منصرفةٌ ، فهو شاذ من بين أخواته : مبنيًا كان ، أو غير منصرف).[٢]

أما البناء فإشكاله من ثلاثة أوجه :

**أحدها** : أن دعوى منع الصرف أسهل من دعوى البناء ؛ لأنه أبعد عن الأصل ، ودعوى الأسهل أرجح من دعوى غير الأسهل ، وبيان ذلك أن أصل الاسم الإعراب والانصراف ، فالمنع من الصرف عدولٌ عن وجه ، والبناء عدولٌ عن وجهين معًا .[٣]

---

[١] ينظر : شرح المفصل ٦٢/١ وابن الناظم ٤٦٧ والتصريح ٢٢٣/٢، والصبان ٢٦٥/٣-٢٦٦.

[٢] شرح الكافية للرضي ٢٢٧/٣ .

[٣] شرح الكافية الشافية ١٤٧٩/٣ .

**الثاني** : أنه لو كان مبينًا لكان غير الفتحة أولى به ؛ لأنه في موضع نصب ، فيجب اجتناب الفتحة ؛ لئلا يُتَوَهَّمَ الإعراب ، كما اجْتُنِبت في " قبل وبعد " والمنادى المبني .[١]

وقد أُجِيبَ عن هذا الوجه بأن " سَحَر " تدخله الحركات كلها ، إذا كان نكرة ، نحو قوله تعالى : ﴿نَجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾[٢] ، وكذا إن سُمِّيَ به فإنه ينصرف قولاً واحدًا ؛ لأن عدله إنما كان بالإشارة به إلى يوم بعينه ، وقد زال بالتسمية .[٣]

وإذا كان الأمر كذلك كانت الفتحة أولى به في البناء ؛ لأن الكسر إنما يكون لالتقاء الساكنين ، وقد انتفى هذا ، فَفُتِحَ تخفيفًا ، وتبعًا لحركة ما قبله للمناسبة .[٤]

**الثالث** : أنه لو كان مبنيًا لكان جائز الإعراب جَوَازَ إعراب " حِين " في قول الشاعر :

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ .[٥]

---

[١] ينظر المقاصد الشافية ٦٦٧/٥ ، والهمع ١٠٧/١ .

[٢] من الآية ٣٤ من سورة القمر .

[٣] موصل النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ خالد ١٤٣٣/٤ .

[٤] ينظر معاني القرآن للفراء ١٠٩/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٦/٤ ، والهمع ١٠٧/١.

[٥] البيت من الطويل ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٧٦ ، وشرح الشواهد للعيني ٢٥٦/٢ ، وبلا نسبة في : شرح الكافية الشافية ١٤٨٠/٣ ، وشرح الكافية للرضي ١٨٠/٣ ، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ خالد ٩٨٨/٣ . قال العيني : (الشاهد في " حين " حيث بُنِيَ على الفتح ؛ لإضافته إلى فعل بناؤه لازمٌ ، ويجوز كسره للإعراب المبني الكسر ).

لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضًا ، وكان يكون علامة إعرابه تنوينه في بعض المواضع ، وفي عدم ذلك دليلٌ على عدم البناء ، وأن فتحته إعرابيةٌ ، وأن عدم التنوين إنما كان من أجل منع الصرف .[1]

وأما الإعراب فما ذكره الجمهور من أنه عُدِلَ عن الألف واللام مُشكلٌ ؛ لأنه يشعر بأنه تضمن تعريفها ؛ لأن معنى المعدول عنه يتضمنه المعدول له ؛ ألا ترى أن عُمَرَ تضمن معنى : عَامِر ، وحَذَام تَضَمَّنَ معنى : حَازِمَة ، ومَثْنَى تَضَمَّنَ معنى : اثنين اثنين ، وفُسَق تضمن معنى : فَاسِق ، وهذا حقيقة العدل ، وإذا كان كذلك ، فكيف يتضمن سَحَر مَعْنى : ما فيه الألف واللام ، ويكون علمًا ، وتعريف العلمية لا يجامع تعريف اللام ، فكذلك لا يجامعُ تعريف ما عُدِلَ عنها ؟! .[2]

[1] ينظر شرح الكافية الشافية ١٤٨٠/٣ ، وشرح ابن الناظم ٤٦٧ ، والتصريح ٢٢٣/٢ .

[2] ينظر الهمع ١٠٧/١ ، وحاشية الخضري ١٠٧/٢ .

## ٥- (أمس ) الملازم للظرفية والعلمية

مذهب جماعة من النحاة : أنه لا معربٌ ، ولا مبني . قال السيوطي: (زعم قومٌ منهم الكسائي أن " أمس " ليس مبنيًا ، ولا معربًا).[١]

**الدراسة والتحليل** :

من أسماء الزمان المتصرفة التي تستعمل في موضع رفع ونصب وجر " أمس " وهو : اسمٌ معرفةٌ لليوم الذي يليه يومك .[٢]

وهو إما أن يُسْتَعْمَل ظرفًا ، أو غيره ، فإن اسْتُعْمِلَ غيرَ ظرفٍ فالحجاز تبنيه على الكسرمطلقًا ، فتقول : ذهب أمسِ بما فيه ، وأحببت أمسِ ، وما رأيتك مذ أمسِ ، بالكسر في الأحوال الثلاثة .[٣]

وأما تميم فبعضهم أعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقًا ؛ للعلمية والعدل عن الأمس ، فقال : مضى أمسُ ، وأحببت أمسَ ، وما رأيتك مذ أمسَ .

وجمهورهم خص ذلك الإعراب بحالة الرفع دون حالتي النصب والجر ، فقالوا : ذهبَ أمسُ ، بالضم من غير تنوين ، واعتكفت أمسِ وعجبت من أمسِ ، بالبناء فيهما على الكسر .[٤] قال سيبويه : (واعلم أن بني تميم يقولون في موضع

---

[١] الأشباه والنظائر في النحو ٣٦٩/١ .

[٢] ينظر الارتشاف ١٤٢٨/٣ ، والهمع ١٧٨/١ .

[٣] هذا إذا لم يُنَكَّر ، ولم يضف ، ولم يُقْرَن بالألف واللام ، ولم يُصَغَّرْ ، ولم يُكَسَّر ، فإن أردت بـ(أمس) يومًا من الأيام الماضية مبهمًا ، أو عَرَّفته بالإضافة ، نحو : أمس يوم الخميس ، أو عرَّفته بالأداة ، نحو : الأمس ، أو صَغَّرته ، نحو : أُمَيْس ، أو كَسَّرْتَه ، نحو : أموس ، فهو – بإجماع – معربٌ إعراب المنصرف ؛ لزوال سبب البناء ، وهو تضمن معنى الحرف ، وشبه الضمير من الوجه المذكور . ينظر شرح التسهيل ١٥١/٢ والتصريح ٢٢٦/٢.

[٤] ينظر النوادر ٢٥٧ ، والبسيط ٤٨٢/١ وشفاء العليل ٤٧٧/١-٤٧٨ .

الرفع : ذَهَبَ أَمْسُ بما فيه ، وما رأيته مذ أَمْسِ ، فلا يصرفون في الرفع؛ لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام ، لا عما ينبغي له أن يكون عليه في القياس ، ألا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه في كل المواضع ، وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر ، فلما عدلوه عن أصله في الكلام ومجراه ، تركوا صرفه).[1]

وإن استُعْمِلَ " أمس " ظرفًا فالوارد عن جميع العرب كسر[2] آخره ، فتراهم يقولون : لقيته أمسِ .[3]

وقد دار الخلاف بين النحويين في " أمس " هذا على ثلاثة مذاهب :

**الأول** : مذهب الجمهور : أنه مبني على الكسر ، وعلة بنائه تضمنه معنى الحرف ، وهو لام التعريف .[4] قال الأنباري : (وأما " أمس " فإنما بنيت ؛ لأنها تضمنت معنى لام التعريف ؛ لأن الأصل في أمس : الأمس ، فلما تضمنت معنى اللام تضمنت معنى الحرف ، فوجب أن تبنى).[5]

وقيل : علة بنائه شبه الحرف ؛ إذ افتقر في الدلالة على ما وُضِعَ له إلى اليوم الذي أنت فيه .

---

(1) الكتاب ٢٨٣/٣ .

(2) حكى الزجاجي– في الجمل ٢٠٢– أن من العرب من يبنيه وهو ظرفٌ على الفتح . قال ابن مالك – في شرح التسهيل ١٥١/٢– : (ومُدَّعاه غير صحيح ؛ لامتناع الفتح في موضع الرفع) . وقال ابن هشام – في شرح القطر ١٩ – : (وهو وهم) .

(3) ينظر أسرار العربية ٥١ ، والارتشاف ١٤٢٨/٣، وشرح شذور الذهب ١٢٧–١٢٨.

(4) ينظر الكتاب ٢٨٣/٣–٢٨٤ ، والمقتضب ١٧٣/٣–١٧٤، والأصول ١٤٢/٢–١٤٣ والشعر ٤٨/١ ، واللامات ٥٤ ، والخصائص ٣٩٤/١ ، وأسرار العربية ٥١ ، والرضي ٢٢٦/٣ ، والارتشاف ١٤٢٨/٣ ، والتصريح ٢٢٦/٢ ، والهمع ١٨٧/٢.

(5) أسرار العربية ٥١ .

وقيل : بني ؛ لشبهه بضمير الغائب في التعريف بغير أداة ظاهرة ، وكون حضور مسماه مانعًا من إطلاق لفظه عليه .[١]

وإنما كان البناء على حركة ؛ للتخلص من التقاء الساكنين ، وهما : الميم ، والسين وكانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين[٢] ، و(لأنك لو فتحته لالتبس بالفعل المنصوب ، ولو ضممته لالتبس بالفعل المرفوع ، فإذا كسرته عُلِمَ أنه عارضٌ في الفعل ؛ لأن الكسر ليس من إعرابه ، وإن كان الساكن الذي تحركه في اسم كسرته؛ لأنك لو فتحته لالتبس بالمنصوب غير المنصرف ، وإن ضممت التبس بالمرفوع غير المنصرف ، فكسرته ؛ لئلا يلتبس بالمخفوض ؛ إذ كان المخفوض المعرب يلحقه التنوين لا محالة ؛ فلذلك كان الكسر اللازم لالتقاء الساكنين).[٣]

**الثاني** : مذهب الخليل : جواز الإعراب والبناء ، والأكثر البناء .[٤]قال المرادي : (وأجاز الخليل في " لقيته أمسِ " أن يكون التقدير بالأمس ، فحذف الباء ، و" أل " فتكون الكسرة كسرة إعراب).[٥]

**الثالث** : مذهب الكسائي وجماعة من النحويين : أنه واسطة بين المعرب والمبني ، فلا هو معرب ، ولا هو مبني ، بل هو محكيٌّ .[٦]

قال أبو حيان : (وزعم قومٌ منهم الكسائي : أنه ليس معربًا ، ولا مبنيًا ، بل هو محكيٌّ ، سُمِّيَ بفعل الأمر من الإمساء ، كما لو سُمِّيَ بـ " أصْبِحْ " من

---

[١] ينظر نتائج الفكر ٩٠ ، وشرح التسهيل ١٥٠/٢ ، والهمع ١٨٨/٢ .

[٢] ينظر الأصول ١٢٤/٢/٣-١٢٥، وأسرار العربية ٥١ ، وموصل النبيل ٥٦٢/٢ .

[٣] المقتضب ١٧٤/٣.

[٤] ينظر مذهب الخليل في الارتشاف ١٤٢٧/٣ ، والهمع ١٨٨/٢ .

[٥] توضيح المقاصد ١٢١٩/٤ .

[٦] ينظر الأشباه والنظائر في النحو ٣٦٩/١ ، والهمع ١٨٨/٢ .

الإصباح ، فإذا قلت : جئت أمسِ ، فمعناه : اليوم الذي كنت تقول فيه أمس ، وكثرت هذه الكلمة على ألسنتهم ، حتى صار اسمًا لليوم الذي قبل يومك).[١]

ولم أقف على شيء مما استند إليه هؤلاء في ذلك ، ولعلهم نظروا إلى أن "أَمْسِ" يكون مرفوعًا ، ومنصوبًا ، والكسرة فيه ، فدل ذلك على أنه غير معرب ، كما أنه ليس فيه شيءٌ من أسباب البناء ، فدل ذلك على أنه غير مبني .

وقريبٌ من هذا الذي ذكروه من أنه محكيٌّ ما ذهب إليه السهيلي من أن كسر "أمسِ" في كل حال ، إنما هو من التسمية بالفعل ، وفيه ضميره.[٢]

وعلى هذا يكون تعريف " أمسِ " عند السهيلي بالإضافة ، كتعريف "جُمَع"[٣] صرح بذلك السيوطي .[٤]

**تعقيب** :

بناءً على ما تقدم يمكن تقرير الآتي :

١- أن في " أمس " حال الظرفية لغتين : البناء على الكسر ، وعلي الفتح .

وأما حال غير الظرفية ففيه خمس لغات : البناء على الكسر بلا تنوين مطلقًا ، وبتنوين وإعرابه منصرفًا ، وغير منصرف مطلقًا ، وإعرابه غير منصرف رفعًا ، وبناؤه نصبًا وجرًا .[٥]

٢- أن المختار ما ذهب إليه الجمهور من أن " أمسِ " الملازم للظرفية والتعريف مبني ؛ وذلك لما سلف من أدلتهم ، فضلاً عن أن ما ذهب إليه غيرهم لا

---

[١] الارتشاف ٣/١٤٢٧- ١٤٢٨ .

[٢] ينظر نتائج الفكر ٨٩-٩٠ .

[٣] أي : في العدل وشبه العلمية . ينظر : الارتشاف ٢/٨٥٥ ، ٣/١٤٢٧- ١٤٢٨ .

[٤] الهمع ٢/١٨٨ ، وينظر الارتشاف ٣/١٤٢٧- ١٤٢٨ .

[٥] الهمع ٢/١٨٨ .

يخلو من ضروب التكلف والتعسف .

وبيان ذلك : أن ما ذهب إليه الخليل من جواز أن تكون الكسرة إعرابية في نحو : " لقيته أمسِ " فيه حذف الباء ، و" أل " ؛ إذ التقدير عنده : بالأمس ، وهذ دعوى تحتاج إلى دليل .

وأما ما ذهب إليه الكسائي ، ومن وافقه من أنه محكيٌّ ، فقد يكون له وجهٌ لو لم يعهد البناء على الكسر في حال استعماله غير ظرف ، وقد ثبت أن أكثر العرب يفعلون به ذلك ، فكان من المناسب الحمل عليه في حال استعماله ظرفًا ؛ طردًا للباب ، وجريًا له على سَنَن واحد .

# ٦- الاســـم المتبـــع

ذهب بعض النحويين إلى أن الاسم المتبع واسطة بين المعرب والمبني قال السيوطي : (قيل إنه واسطة).[١]

**الدراسة والتحليل** :

الإتباع : هو أن يتجاور حرفان مختلفان ، فيتأثر أحدهما بالآخر ، ويتبعه في الحركة .

ومن أنواعه : إتباع حركة آخر الكلمة لحركة أول الكلمة بعدها ، كقراءة من قرأ: ﴿الحَمْدِ لله﴾[٢] بكسر الدال ؛ إتباعًا لكسر لام الجر بعدها ، وهي لغة تميم ، وبعض غطفان ، يُتْبِعُون الأول للثاني ؛ للتجانس ، ومنه قول الشاعر :

وَقَالَ اضْرِبِ السَّاقَيْنِ إِمُّكَ هَابِلُ .[٣]

فكسر همزة " إِمُّكَ " ؛ إتباعًا لكسرة نون التثنية في : " السَّاقَيْنِ ".[٤]

---

[١] الهمع ١/٧٥ .

[٢] من الآية الأولى من سورة الفاتحة ، وهذه قراءة الحسن البصري ، وأما ما يأتي من قراءة ضم اللام ؛ إتباعًا لحركة الدال فهي قراءة ابن أبي عبلة . ينظر معاني القرآن للأخفش ٩/١ ، والكشاف ١٠/١ ، والمحتسب ٣٧/١ ، والإتحاف ٣٦٣/١ .

[٣] من الطويل . قال البغدادي – في شرح شواهد شرح الشافية ١٧٨/٤-١٧٩- (وهذا المصراع لم أقف على تتمته ، ولا على قائله). وهو بلا نسبة في الكتاب ١٤٦/٤ ، والخصائص ١٤٥/٢ ، والدر المصون ٤١/١ ، والرواية فيه بضم نون " الساقين " وضم همزة " أُمُّكَ " قال السمين : (بضم نون التثنية ؛ لأجل ضم الهمزة).

اللغة : (هابل) من هبلته أمه ، أي : ثكلته وعدمته ، وهو هنا على النسبة ، أي : ذات هَبَل كحائض ، وطالق ، وجملة " إمك هابل " : دعائية . ينظر اللسان (هبل) ٦٨٦/١١ ، وشرح شواهد شروح الشافية ١٧٩/٤ .

[٤] ينظر الكتاب ١٤٦/٤ ، والدر المصون ٤١/١ ، والأشباه والنظائر ١٣/١ .

ومن أنواعه كذلك : إتباع حركة أول الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلها[١] ، كقراءة من قرأ : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بضم اللام ؛ إتباعًا لحركة الدال قبلها ، وهي لغة بعض قيس ، يُتْبِعُون الثاني للأول .[٢]

قال ابن جني : (وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال ، إلا أن مِن وراء ذلك ما أذكره لك ، وهو أن هذا اللفظ كثر في كلامهم ، وشاع استعماله ، وهم لِمَا كثر في استعمالهم أشدُّ تغييرًا ، كما جاء عنهم لذلك : لم يَكُ ... فلما اطرد هذا، ونحوه ؛ لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر ، وشبهوهما بالجزء الواحد، وإن كانا من جملة من مبتدأ وخبر ، فصارت ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ كعُنُق، وطُنُب، و﴿الْحَمْدِ لله﴾، كَإِبِل ، وإِطِل ، إلا أن ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ أسهل من ﴿الْحَمْدِ لله﴾ من موضعين:

أحدهما : أنه إذا كان إتباعًا فإن أقيس الإتباع أن يكون الثاني تابعًا للأول؛ وذلك أنه جارٍ مَجْرى السبب والمسبَّب ، وينبغي أن يكون السبب أسبقَ رُتبةً من المُسَبَّب ، فتكون ضمة اللام تابعةً لضمة الدال.

والآخر : أن ضمة الدال في ﴿الْحَمْدُ﴾ إعرابٌ ، وكسرة اللام في ﴿لله﴾ بناءٌ وحُرْمَة الإعراب أقوى من حُرْمَة البناء ، فإذا قلت : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فقريبٌ أن يغلب الأقوى الأضعفَ ، وإذا قلت : ﴿الْحَمْدِ لله﴾ جَنَى البناءُ الأضعفُ على الإعراب الأقوى).[٣]

وقد اقتصر الزمخشري على هذا الوجه في ترجيح قراءة ضم اللام ، فقال :

---

[١] ينظر الأشباه والنظائر ١٣/١ .

[٢] ينظر الكشاف ١٠/١ ، والدر المصون ٤٢/١ ، والأشباه والنظائر ١٣/١ .

[٣] ينظر المحتسب ٣٧/١-٣٨ .

(وأَشَفُّ القراءتين قراءة إبراهيم ؛ حيث جعل الحركة البنائية تابعةً للإعرابية التي هي ، بخلاف قراءة الحسن).[١]

على أن الاختيار والترجيح مِن بين القراءات الثابتة إنما هو منهج المتقدمين ، ومَن تبعهم مِن المتأخرين ، كالزمخشري ، وخالفهم في ذلك جمهور المتأخرين ، فلا يجيزون الترجيح بين القراءات القرآنية ؛ لأن القراءات كلها سنةٌ متبعة .[٢]

هذا ، وقد اختلف النحويون في هذا الاسم المتبع على ثلاثة مذاهب:

**الأول** : أنه معربٌ بحركات مُقَدَّرة ؛ لاشتغال آخره بحركة الإتباع ، وهذا مذهب الجمهور ، واختاره السيوطي .[٣]

**الثاني** : أنه مبني ، وهو ظاهر كلام الأخفش ؛ حيث قال : (وقد قال بعض العرب: ﴿الحَمْدِ للهِ﴾ فَكَسَرَهُ ؛ وذلك أنه جعله بمنزلة الأسماء التي ليست بمتمكنة ، وذلك أن الأسماء التي ليست بمتمكنة تُحَرَّك أواخرها حركةً واحدة ، لا تزول علتها ، نحو : " حيث " ، جعلها بعض العرب مضمومة على كل حال ، وبعضهم يقول : " حَيْثَ ، وحَوْثُ ، ضم ، وفتح " ، ونحو : " قَبْلُ ، وبَعْدُ " ، جُعِلَتَا مضمومتين على كل حال).[٤]

وقد اختار هذا المذهب ابن الصائغ . قال السيوطي : (وقيل : إنه مبني ، وبه جزم ابن الصائغ).[٥]

---

[١] الكشاف ١/١٠ .

[٢] ينظر : الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال : ٢/٥٣ ، وروح المعاني : ٨/٣٣ .

[٣] ينظر الهمع ١/٧٥ .

[٤] معاني القرآن للأخفش ١/٩-١٠ .

[٥] ينظر الهمع ١/٧٥ .

**الثالث** : أنه واسطة بين المعرب والمبني . أما كونه غير معرب فواضحٌ، وأما كونه غير مبني فلأنه ليس فيه سببٌ من أسباب البناء. قال السيوطي: (وقيل: إنه واسطة).[1]

**تعقيب** :

مما تقدم يظهر أن المختار ما ذهب إليه الجمهور من أن الاسم المتبع معربٌ بحركات مقدرة ؛ لأنه ليس في الاسم المتبع سببُ من أسباب البناء ، ولاشتمال ما ذهب إليه الجمهور على ما ذهب إليه بعضهم من أن واسطةٌ ؛ ألا تراهم يقولون : هو معربٌ بحركات مقدرة ؛ لاشتغال المحل بحركة الإتباع ؟!

وإذا كان الأمر كذلك كان ما ذهب إليه الجمهور أولى ؛ إذ لم يتكلفوا إضافة نوع جديد من الحركات يُغَاير ما اتفقوا عليه من حركتي الإعراب والبناء ، وهو ما أطلق عليه بعضهم أنه واسطة .

---

[1] ينظر الهمع ١/٧٥ .

## ٧- العَلَمُ العاقل المَحْكِيُّ بـ (مَن) الاستفهامية

يرى بعض النحويين أن العَلَم العاقل المحكيِّ بأداة الاستفهام :" مَنْ " واسطة بين المعرب والمبني ، وأن حركته ليست حركة إعراب ، ولا حركة بناء ، بل هي حركة حكاية .

قال السيوطيُّ : (المحكيُّ بـ " مَن " نحو : مَن زيدٌ ؟ مَن زيدًا ؟ مَن زيدٍ ؟ قيل : إنه واسطة ، وإن حركته حركة حكاية ، لا حركة إعراب ، ولا بناء).[١]

**الدراسة والتحليل** :

الحكاية لغة : المماثلة ، تقول : حكيت الشيء أحكيه حكاية : إذا أتيت بمثله على الصفة التي أتى بها غيرك .[٢]

وفي اصطلاح النحويين : إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام ، أي على هيئته من غير تغيير[٣] وهي على نوعين :

**أحدهما** : حكاية الجمل ، وتطرد بعد القول ، وفروعه من الفعل ، والوصف بأنواعهما[٤] نحو قوله تعالى : ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ﴾[٥] وقوله تعالى : ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾[٦]

---

[١] الهمع ١/٧٥ .

[٢] ينظر اللسان (حكى) ١٤/١٩٠ ، والمصباح ١/١٤٥ .

[٣] ينظر الكتاب ٣/٣٢٦ ، والارتشاف ٢/٦٨٠ ، والهمع ٢/٢٦٥ ، وحاشية الصبان ٤/٨٨ .

[٤] ينظر المقرب ٢٩٣ ، والمقاصد الشافية ٦/٣٢١-٣٢٢ ، والتصريح ٢/٢٨١ .

[٥] من الآية ١٧٥ من سورة النساء .

[٦] من الآية ٣٠ من سورة مريم .

وجملة القول هذه في محل نصب مفعول به ؛ إذ يصح أن يُخْبَرَ عنها بأنها مقولة ، كما يُخْبَرُ عن " زيد " مِن : " ضربت زيدًا " بأنه مضروبٌ .[١]

**والآخر** : حكاية المفرد ، ومن هذا النوع حكاية العَلَم العاقل بأداة الاستفهام: "مَنْ "فإن سُئِلَ بـ " مَنْ " عن عَلَم مذكور لم يتيقن نفي الاشتراك فيه[٢] ، فنص السيوطي على أنه (يُحْكَى- بإجماع النحاة - على لغة الحجازيين).[٣]

على أن الخلاف بين النحويين في العَلَم المَحْكِيِّ بعد " مَن " على ثلاثة مذاهب :

**الأول** : أنه معربٌ ، واختلفوا في ذلك على أربعة أقوال :

١- أنه معربٌ بحركات مُقَدَّرة ؛ لاشتغال آخره بحركة الحكاية ، فإذا قلت - لمن قال :" زيدٌ - مَن زيدٌ ؟ ولمن قال : رأيت زيدًا - : مَن زيدًا ؟ ولمن قال : مررت بزيدٍ - : مَنْ زيدٍ ؟ فإن " مَن " في الأحوال الثلاثة مبتدأ و" زيد " خبره ، وحركات الإعراب في الثلاثة مقدرةٌ ؛ للتعذر العارض باشتغال المحل بحركة الحكاية .

وهذا مذهب الجمهور.[٤] قال المرادي : (ومذهب الجمهور : أن " مَن " مبتدأ ، وزيد خبره ، كانت حركته ضمة ، أو فتحة ، أو كسرة ، وحركة إعرابه مقدرةٌ ؛ لاشتغال آخره بحركة الحكاية).[٥]

٢- أنه معربٌ في حالة الرفع بحركة ظاهرة ، وليست مقدرة ؛ إذ لا ضرورة

---

[١] هذا مذهب الجمهور ، وذهب ابن الحاجب إلى أنها في محل نصب مفعول مطلق مبين النوع . ينظر المغني ٥٣٨-٥٣٩ .

[٢] قال أبو حيان – في الارتشاف ٦٨٧/٢- : (فإن تيقن نفي الاشتراك فيه لم يُحْكَ ، فمن قال : جاء الفرزدق ، لا يقال له : مَن الفرزدق ؟ لانتفاء الاشتراك فيه).

[٣] الهمع ٢٦٦/٣ .

[٤] ينظر المقرب ٢٩٨، والارتشاف ٦٨٧/٢ ، والهمع ٢٦٦/٣ ، والصبان ٩٢/٤ .

[٥] توضيح المقاصد ١٣٥٠/٤ .

إلى التقدير ، بخلاف النصب والجر ، وهذا مذهب بعض النحويين.[١] قال السيوطي : (وذهب بعضهم إلى أن حركته في الرفع إعراب ، ولا تقدير ؛ إذ لا ضرورة في تكلف رفعه مع وجود أخرى . وإنما قيل به في النصب والجر ؛ للضرورة).[٢]

٣- أنه معربٌ بدلاً مِن " مَنْ " المحمولة على عامل مُقَدَّر يدل عليه العامل في الاسم المستفهم عنه ، وهذا مذهب كثير من الكوفيين .[٣] قال أبوحيان: (وذهب كثيرٌ من الكوفيين إلى أن " مَنْ " محمولةٌ على عاملٍ مضمر يدل عليه العامل في الاسم المستفهم عنه ، والواقع بعد " مَنْ " بدلٌ منها ، فالتقدير : قام " مَنْ " ، وزيدٌ بدلٌ منه ، فيقدر العامل قبل " مَن " في الحكاية).[٤]

٤- أنه معربٌ بدلاً من الضمير المُقَدَّر ، وبيانه : أن " مَنْ " في مثل ذلك مبتدأ ، وخبرها جملة محذوفة ، و" زيدٌ " بعض تلك الجملة ، والتقدير : مَن ذكرته زيدًا ، ومَن مررت به زيدٍ ، فيكون بدلاً من الضمير المُقَدَّر .

وهذا مذهب الفارسي[٥] ، وهذه عبارته : (بأيِّ شيء تنصب " زيدًا " إذا قلت : " مَنْ زيدًا " ؟ فالذي ينصبه فعلٌ مضمرٌ ، ولا يجوز أن ينصبه الفعلُ الأولُ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ، فإذا بطل أن يعمل فيه ما قبله كان – هاهنا – فعلٌ مضمرٌ تقديره : مَن ذَكَرَكَ زيدًا ؟ ومَن حدَّثَكَ عمرًا؟ وفيها سؤالٌ آخر : وذلك أن " مَن " في موضع رفع ؛ لأنها مبتدأ ، وإذا كانت مبتدأً فلا بد لها من خبر ، ولا يجوز أن يكون خبر المبتدأ منصوبًا ؟ فالجواب : عن هذا أن " زيدًا " في موضع خبر المبتدأ ، وذلك أنه اقتطع من جملة اسمية هي خبر المبتدأ ، فجُعِلَ زيد دلالةً على

---

[١] ينظر هذا المذهب في الارتشاف ٦٨٧/٢ ، والهمع ٢٦٦/٣ ، وحاشية الصبان ٩٢/٤.

[٢] الهمع ٢٦٧/٣ .

[٣] ينظر توضيح المقاصد ١٣٥٠/٤ .

[٤] الارتشاف ٦٨٨/٢ .

[٥] ينظر الهمع ٢٦٧/٢ .

ما حُذِفَ من الجملة ، فتكون الجملة في موضع رفعٍ ، وزيد وما حُذِفَ في موضع رفع ، وجُعِل زيد دلالةً على المحذوف). [١]

ولم يفصح عن إعراب زيدٍ في حال النصب ، والظاهر أنه بدلٌ من الضمير المنصوب الذي قدره في الجملة ؛ إذ قدر : " مَن ذكرته زيدًا ".

وكذا في الجر : " مَن مررت به زيدٍ " ، إلا أن زيدًا لا يكون بعض تلك الجملة إلا إذا قُدِّرَ أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، لا على تكرار العامل، أو يتجوز في جعله بعضًا ؛ إذ كان العامل هو المكرر.[٢]

**الثاني** : أن العَلَم المَحْكِيِّ بعد " مَن " مبنيٌّ .[٣] قال السيوطي : (واختاره ابن عصفور ؛ لأن الاختلاف ليس بعاملٍ في المُعْرَبِ في الكلام ، الذي هو فيه).[٤]

الثالث : مذهب بعض النحويين : أنه واسطة بين المعرب والمبني ، وأن حركته ليست حركة إعراب ، ولا حركة بناء ، بل هي حركة حكاية . [٥]

قال السيوطي : (قيل : إنه واسطة ، وإن حركته حركة حكاية ، لا حركة إعراب، ولا بناء).[٦]

وقد اختار هذا المذهبَ ابنُ مالك[٧] ، وأبو حيان[١] ، والمرادي[٢]. قال أبو

---

[١] المسائل المنثورة ١٣٤-١٣٥ .

[٢] الارتشاف ٦٨٧/٢ – ٦٨٨ .

[٣] ينظر المقرب ١/ ٢٩٨ .

[٤] الهمع ٧٥/١ .

[٥] ينظر شرح الكافية الشافية ١٧٢٩/٤ ، والارتشاف ٦٨٧/٢ – ٦٨٨ .

[٦] الهمع ٧٥/١ .

[٧] ينظر شرح الكافية الشافية ١٧٢٩/٤.

أبو حيان : (وقيل : حركة حكاية ، وهو الصحيح).[٣]

**تعقيب** :

أفضت الدراسة إلى أمرين :

١- أن ما سلف من مذاهب النحويين مبنيٌّ على لغة أهل الحجاز ، فهم الذين أجازوا حكاية إعراب العَلَم بـ " مَنْ " الاستفهامية ، إذا كان علمًا لمن يعقل ، غير مقرون بتابع .[٤] قال سيبويه : (اعلم أن أهل الحجاز يقولون – إذا قال الرجل : رأيت زيدًا – : مَنْ زيدًا ؟ وإذا قال : مررت بزيدٍ . قالوا : مَن زيدٍ ؟ وإذا قال : هذا عبدُ الله . قالوا : مَن عبدُ اللهِ؟).[٥]

فأهل الحجاز تَحَرَّزوا بالحكاية لما قد يعرض في العلم من التنكير بالمشاركة في الاسم ، فجاءوا بلفظه ؛ لئلا يَتَوَهَّمَ المسئولُ أنه يسأل عن غير مَن ذَكَرَهُ مِنَ الأعلام .[٦] قال سيبويه : (وإنما حَكَى مبادرةً للمسئول ، أو توكيدًا عليه أنه ليس يسأله عن غير هذا الذي تكلم به).[٧]

وإنما خصوا الأعلام بذلك ؛ لكثرة دورها ، وسعة استعمالها.[٨] قال سيبويه

---

(١) ينظر الارتشاف ٦٨٧/٢ .

(٢) ينظر توضيح المقاصد ١٣٥٠/٤ .

(٣) الارتشاف ٦٨٧/٢ .

(٤) فلا تجوز الحكاية في نحو :" مَن زيد الفاضل " ، أو " مَنْ زيد نفسه ، أو " وَمَن زيد " ، أو " مَن زيد أخو عمرو " ؛ لوجود التابع ، وهو النعت في الأول ، والتوكيد في الثاني ، والعطف في الثالث ، والبدل في الرابع . ينظر الكتاب ٤١٤/٢ ، والأصول ٣٩٤/٢-٣٩٤ ، وأوضح المسالك ٢٨٥/٤ ، والهمع ٢٦٨/٣ .

(٥) الكتاب ٤١٣/٢ .

(٦) ينظر التبصرة ٤٧٥/١ ، وشرح المفصل ١٩/٤ .

(٧) الكتاب ٤١٣/٢ .

(٨) ينظر المسائل المنثورة ١٣٤ ، وشرح المفصل ١٩/٤ .

: (ولا يجوز في غير الاسم الغالب ، كما جاز فيه ؛ وذلك أنه الأكثر في كلامهم ، وهو العَلَمُ الأول الذي به يتعارفون).[١]

وأما أهل تميم فإنهم لا يحكون ، بل يجيئون بالعَلَم المسئول عنه بعد "مَنْ" مرفوعًا مطلقًا ؛ لأنه مبتدأ ، خبره " مَن " أو خبرٌ ، مبتدؤه : " مَن ".[٢] قال سيبويه سيبويه : (وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال ، وهو أقيس القولين).[٣]

٢- أن الأرجح ما ذهب إليه الجمهور من أن العَلَم العاقل المحكيّ بـ " مَن "الاستفهامية معربٌ بحركات مُقَدَّرة في الأحوال الثلاثة ؛ للتعذر العارض باشتغال المحل بحركة الحكاية .

وإنما كان المختار هذا المذهب ؛ لأن دعوى تقدير الإعراب أخف من دعوى كثير من الكوفيين : أنه معربٌ بدلاً مِن " مَن " المحمولة على عامل مُقَدَّر يدل عليه العامل في الاسم المستفهم عنه .

كما أنها أليقُ من دعوى بعض النحويين أنه معربٌ بحركة ظاهرة في حالة الرفع ، ومقدرة في حالتي النصب والجر ؛ لأن ما بعد " مَن" كله محكيٌّ ، فلا فرق – إذن – بين الرفع وغيره من جهة اشتغال المحل بحركة الحكاية .

وهي – أيضًا – أيسرُ من دعوى الفارسي أنه معربٌ بدلاً من الضمير المُقَدَّر في الجملة المحذوفة .

وهي كذلك أخفُّ من دعوى ابن عصفور أنه مبني ؛ إذ ليس فيه سببُ من أسباب البناء .

كما أنها أسهلُ من دعوى بعض النحويين أنه واسطة بين المعرب

---

[١] الكتاب ٤١٣/٢ .

[٢] ينظر الأصول ٣٩٥/٢ ، واللباب ١٣٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٧٢٩/٤.

[٣] الكتاب ٤١٣/٢ .

والمبني،وأن حركته ليست حركة إعراب ، ولا حركة بناء ، بل هي حركة حكاية ؛ لاشتمال ما ذهب إليه الجمهور عليه ؛ ألا تراهم يقولون : هو في أحواله الثلاثة معربٌ بحركات مقدرة ؛ لاشتغال المحل بحركة الحكاية ؟!

وإذا كان الأمر كذلك كان صنيع الجمهور أولى ؛ إذ لم يتكلَّفوا إضافة نوع جديد من الحركات يُغَاير ما اتفقوا عليه من حركتي الإعراب والبناء ، وهو ما أُطْلِقَ عليه – عند بعض النحويين – أنه واسطة .

# المبحث الثاني

# الواسطة في باب النكرة والمعرفة بين النفي والإثبات

## ١- الواسطة بين النكرة والمعرفة

ذهب بعض النحويين إلى أن بين النكرة والمعرفة واسطة . قال الشيخ يس : (وقال بها بعضهم في الخالي من التنوين واللام ، نحو : مَا ، ومَنْ). [١]

**الدراسة والتحليل** :

ينقسم الاسم – بحسب التنكير والتعريف – إلى قسمين :

١– نكرة ، وهي الأصل ؛ لأن التعريف طارئٌ على التنكير ، ولأن كل معرفة تندرج تحت كل نكرة من غير عكس .

وتعتبر النكرة من المعرفة بشيئين :

أ– أن يصح دخول " رُبَّ" عليها ، نحو : رُبَّ فرسٍ وغلامٍ ، وما أشبه ذلك.

ب – أن تقبل التعريف بالألف واللام ، أو تكون بمعنى ما يقبله ، فالأول ، نحو : رجل ، وفرس ، فإنه يدخل عليهما الألف واللام للتعريف ، نحو : الرجل ، والفرس.

والثاني نحو : " ذو " بمعنى صاحب ، فإنه نكرة ، وإن لم يقبل التعريف بالألف واللام فهو في معنى ما يقبله ، وهو : صاحب .[٢]

---

[١] حاشية يس على شرح القطر للفاكهي ١٨١/١ .

[٢] ينظر : الأصول ١٤٨/١ ، واللمع ٩٨، وأسرار العربية ٢٩٨ ، واللباب ٤٧١/١ ، وابن الناظم : ٣٣، وتوضيح المقاصد ٣٥٦/١، وحاشية يس على شرح القطر للفاكهي ١٨١/١.

٢- معرفة ، وهي : ما خص الواحد من جنسه ، نحو : الرجل ، والفرس، والدار ، وهي منحصرة في سبعة أقسام ، وهي : الضمير ، نحو : أنا وأنت وهم ، والعَلَم ، نحو : زيد وهند ، واسم الإشارة ، نحو : ذا وذي ، والموصول ، نحو : الذي والتي ، والمُعَرَّف بالألف واللام ، نحو : الغلام والفرس والمُعَرَّف بالإضافة ، نحو : ابني وغلام زيدٍ ، والمُعَرَّف بالنداء ، نحو : يا رجلُ.

فهذه السبعة هي المعارف ، وما عداها من الأسماء مما لا يخص الواحد من جنسه فنكرة ، نحو : رجل ، وفرس ، ودار .[١]

وهذا التقسيم للاسم – بحسب التعريف والتنكير – هو مذهب الجمهور ، فالاسم إما أن يكون نكرة ، وإما أن يكون معرفة ، ولا واسطة بينهما .[٢] قال السيوطي : (الجمهور على أنه لا واسطة بين النكرة والمعرفة).[٣]

وذهب بعض النحويين إلى أن بين النكرة والمعرفة واسطة .[٤] قال السيوطي:(وقال بها بعضهم في الخالي من التنوين ، واللام ، نحو : مَا ، ومَن ، وأَيْن ، ومتى ، وكيفَ).[٥]

---

[١] ينظر : المقتصد ٩١٧/٢ ، وأسرار العربية ٢٩٨ ، والفصول الخمسون ٢٢٥ ، والارتشاف ٩٠٧/٢.

[٢] ينظر المفصل ٢٤٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢٢٢/١ ، وتوضيح المقاصد ٣٥٦/١ ، والتصريح ٩١/١ ، والأشموني ١٠٦/١ ، وحاشية الخضري ٥٣/١ .

[٣] الهمع ٢٢٢/١ .

[٤] لم أقف على تعيين من قال بذلك من النحويين ، وقد ورد التعبير عنهم بلفظ (بعض النحويين) في الهمع ٢٢٢/١ وحاشية يس على التصريح ٩١/١ ، وحاشيته على شرح الفاكهي للقطر ١٨١/١ والصبان ١٠٦/١ ، وحاشية الخضري ٥٣/١ .

[٥] الهمع ٢٢٢/١ .

**تعقيب** :

**في ضوء ما سلف يبدو أن الأولى ما ذهب إليه الجمهور من منع الواسطة بين النكرة والمعرفة ، وبه صَرَّحَ كثيرٌ من النحويين منهم : المرادي[١] ، والشيخ خالد[٢] ، والأشموني[٣]، والخضري .[٤] قال المرادي: (وغيرُ النكرةِ معرفةٌ ؛ إذ لا وساطة بينهما).[٥]**

**وأما ما ذهب إليه بعض النحويين من القول بالواسطة في الخالي من التنوين ، واللام ، نحو : مَا ، ومَن ، وأَيْن ، ومتى ، وكيفَ ، فالجواب عنه أن هذه الأشياء التي ذكروها ليست من الواسطة في شيء ، وإنما هي نكراتٌ – وإن كانت لا تصلح أن تدخلها اللام المُعَرِّفة – لأنها وقعت موقع ما يقبل " أل " ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : مَنْ زيدٌ ؟ وما هذا ؟ وأين أنت ؟ ومتى السفرُ ؟ وكيف زيدٌ ؟ فالتقدير: أيّ رجلٍ زيدٌ ؟ وأيّ شيءٍ هذا ؟ وفي أيّ مكان أنت ؟ وفي أيّ وقت السفر؟ وعلى أيِّ حالٍ زيدٌ ؟**

**ورجلٌ ، وشيءٌ ، ومكان ، ووقتٌ ، وحالٌ ، مما يقبل " أل " ، وتؤثر فيه التعريف ؛ فدل ذلك على أن " مَن ، وَمَا" الاستفهاميتين ، وأين ، ومتى ، وكيف " نكراتٌ – عند الجمهور – لوقوعها موقع ما يقبل " أل ".[٦]**

**وقد ألحق ابنُ كيسان بالمعارف " مَن ، ومَا " الاستفهاميتين ؛ نظرًا إلى أن جوابهما يكون معرفةً ، والجواب يكون مطابقًا للسؤال ، فإذا قيل : من عندكَ ؟**

---

[١] ينظر توضيح المقاصد ٣٥٦/١ .

[٢] ينظر التصريح ٩١/١ .

[٣] ينظر شرح الألفية ١٠٦/١ .

[٤] ينظر حاشية الخضري ٥٣/١ .

[٥] ينظر توضيح المقاصد ٣٥٦/١ .

[٦] ينظر الأزهية ٧٥ ، والمقاصد الشافية ٢٤٤/١– ٢٤٥ .

فجوابه : زيدٌ ، ونحوه ، وإذا قيل : ما دعاك إلى كذا ؟ فجوابه : لقاؤك ، أو نحوه ؛ فدل تعريف الجواب على تعريف المجاب .[1]

وهذا ضعيفٌ من وجهين :

**أحدهما** : أن تعريف الجواب غير لازم ؛ إذ لِمَنْ قيل له : من عندك ؟ أن يقول : رجلٌ من بني فلان ، ولمن قيل له : ما دعاك إلى كذا أن يقول : أمرٌ مهمٌ.

**والثاني** : ما تقدم من أن " مَنْ ، ومَا " في السؤالين قائمان مقام : أيّ إنسان ؟ وأيّ شيء ؟ وهما نكرتان ، فوجب تنكير ما قام مقامهما ، والتمسك بهذا أقوى من التمسك بتعريف الجواب ؛ لأن تطابق شيئين أحدهما قائمٌ مقام الآخر ألزمُ وآكد من تطابق الجواب والسؤال ، وأيضًا فالتعريف فرعٌ ، فمن ادعاه فعليه الدليل ، بخلاف ادعاء التنكير .[2]

---

[1] ينظر شرح التسهيل ١١٧/١ ، والمقاصد الشافية ٢٤٢/١ .

[2] ينظر شرح التسهيل ١١٧/١ .

# ٢- الواسطة بين الظاهر والمضمر

رَكَنَ بعض النحويين إلى أن " إِيَّا "في " إِيَّاكَ " وأخواته : اسمٌ ، لا ظاهرٌ، ولا مضمرٌ ، بل متوسط بينهما . قال السيوطي : (وقال ابن درستويه : إنه بين الظاهر والمضمر).[١]

## الدراسة والتحليل :

الضمير المنصوب المنفصل الموضوع للمتكلم : إِيَّايَ ، وإِيَّانَا ، وللمخاطب: إِيَّاكَ ، وإِيَّاكِ ، وَإِيَّاكُمَا ، وإِيَّاكُم ، وإِيَّاكُنَّ ، وللغائب : إِيَّاهُ ، إِيَّاهَا ، وإِيَّاهُمَا ، وإِيَّاهُم ، وإِيَّاهُنَّ .

وقد اختلف النحاة فيه على سبعة مذاهب :

**الأول** : أن " إِيَّا " اسمٌ مضمرٌ ، ولواحقه – أعني الياء ، والكاف ، والهاء – حروف تبين أحوال الضمير : من تكلم ، وخطاب ، وغيبة ، وهذا مذهب سيبويه ، وجمهور البصريين .[٢]

قال ابن أبي الربيع : (وذهب سيبويه ، وأكثر البصريين إلى أن الضمير هنا :"إيا " وما زاد على الضمير فهو حرفٌ يدل على الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، وعلى الخطاب ، وعلى التكلم ، وعلى الغيبة).[٣]

وقد نُسِبَ هذا المذهب إلى أبي الحسن الأخفش، واختاره الفارسي[٤]

---

[١] الهمع ٢٤٣/١ .

[٢] ينظر الكتاب ٣٥٦/٢ ، والإنصاف ٦٩٥/٢ ، والتذييل والتكميل ٢٠٥/٢ .

[٣] البسيط ٣٠٦/١ .

[٤] ينظر المسائل المنثورة : ٥١ .

وابـن جنـي[١] ، وابـن بابشـاذ[٢] ، وابـن يعـيش[٣] ، وابـن عصـفور[٤] ، وأبوحيان[٥]، والشيخ خالد.[٦] قال ابن يعيش : (وأَسَدُّ الأقوال – إذا أمعن النظر فيها فيها – ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش ، وهو أن " إيا " اسمٌ مضمرٌ وما بعده من الكاف في "إياك" ، والياء في " إياي " والهاء في " إياه " حروفٌ مجردة من مذهب الاسمية ؛ للدلالة على أعداد المضمرين وأحوالهم، لا حظَّ لها في الإعراب). [٧]

وكان من حجة هؤلاء أنهم قالوا : الدليل على أن " إيَّا " هي الضمير دون الكاف والهاء والياء أنَّا أجمعنا على أن أحدهما ضمير منفصل، والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد ؛ لأنه لا نظير لها في كلامهم ، فوجب أن تكون " إيَّا " هي الضمير ؛ لأن لها نظيرًا في كلامهم ، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير ؛ ولهذا المعنى قلنا : إن الكاف والهاء والياء حروفٌ لا موضع لها من الإعراب ؛ لأنها لو كانت معربة لكانت مجرورةً بالإضافة ، ولا سبيل إلى الإضافة – ها هنا – لأن الأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها ؛ لأن الإضافة تراد للتعريف ، والمضمر في أعلى مراتب التعريف، فلا يجوز إضافته إلى غيره ، فوجب ألا يكون لها موضع من الإعراب.[٨]

**الثاني** : أن " إيَّا " اسم مضمر ، ولواحقه ضمائرُ ، وهو مضاف إليها ، ولا

---

[١] ينظر سر الصناعة ٣١٣/١ – ٣١٤ .

[٢] شرح المقدمة المحسبة ١٥٤– ١٥٥ .

[٣] ينظر شرح المفصل ٩٨/٣ .

[٤] ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٢/٢ .

[٥] ينظر التذييل والتكميل ٢٠٥/٢ .

[٦] ينظر التصريح ١٠٣/١ .

[٧] ينظر شرح المفصل ٩٨/٣ .

[٨] ينظر الإنصاف ٦٩٦/٢ .

يُعْلَمُ ضميرٌ أضيف غيره ، وهذا مذهب الخليل ، والمازني ، والمبرد.[١]

قال ابن جني : (أخبرني أبو عليٍّ عن أبي بكر محمد بن السري عن أبي العباس محمد بن يزيد أن الخليل يذهب إلى أن " إيَّا " اسمٌ مضمرٌ مضافٌ إلى الكاف ، وحكى عن المازني مثل هذا القول المحكي عن الخليل في أنه مضمر مضاف). [٢]

وذكروا في بيان سند الخليل أن مذهبه معتمدٌ على أحد أمرين :

١- ما حكاه عن العرب من إضافة " إيَّا " إلى الاسم الظاهر . قال سيبويه: (حدثني من لا أَتَّهِم عن الخليل أنه سمع أعرابيًا يقول : إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِ ").[٣]

٢- ما حكاه سيبويه عن الخليل أن قائلاً لو قال : " إِيَّاكَ نَفْسِكَ " لم أُعَنِّفْهُ، يريد : لو أكدها بمؤكد لم يكن مخطئًا . قال سيبويه : (وقال الخليل : لو أن رجلاً قال : " إِيَّاكَ نَفْسِكَ " لم أُعَنِّفْهُ ؛ لأن هذه الكاف مجرورةٌ).[٤]

وقد أُجِيبَ عن ذلك بأن قولَ الخليلِ : " لم أُعَنِّفْهُ " ليس بتصريحِ قولٍ ، ولا محض إجازة ، وإنما قاسه على ما سمعه من قولهم : " فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِ " ولو كان ذلك قويًا في نفسه ، وسائغًا في رأيه لما قال : " لم أُعَنِّفْهُ " كما لا يقال – في قول مَن قال : " قامَ زيدٌ " ، فرفع زيدًا بفعله – : إنك في هذا عندي غير معنفٍ ، وإنما يقال له : أصبت ، ووافقت صحيح كلام العرب الذي لا

---

[١] ينظر شرح المقدمة المحسبة ١٥٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤٦٢/١ ، والارتشاف ٩٣٠/٢ والمغني ٧٤٥ .

[٢] ينظر سر الصناعة ٣١٢/١-٣١٣ .

[٣] الكتاب ٢٧٩/١ وسيأتي – إن شاء الله – عن ابن جني وغيره أن هذه الرواية شاذة لا يقاس عليها .

[٤] الكتاب ٢٧٩/١ .

معدل عنه .[١]

وقد اختار مذهبَ الخليل هذا ابنُ مالك ، ونسبه إليه ، وإلى المازني والأخفش ، وراح يُدَلِّلُ على أن " إيَّا " ضميرٌ ، لا ظاهرٌ ، وعلى أن اللواحق ليست حروفًا ، بل هي ضمائر في موضع جر بإضافة " إيَّا " إليها .

وصَرَّحَ بأن الدليل على أن " إيَّا " ضميرٌ من أربعة أوجه :

١- أنه يخلف ضمير النصب المتصل عند تعذره ؛ لتقديمه على العامل نحو: إياك أكرمت ، أو لإضماره ، نحو : إياكَ والأسدَ ، أو لانفصاله بحصر، أو غيره ، نحو : ما أُكْرِمَ إلا إياك ، وأكرمته وإياك ، فَخَلَفَهُ كما يخلف ضمير الرفع المنفصل ضمير الرفع المتصل عند تعذره ، فنسبة المنفصلين من المتصلين نسبةٌ واحدةٌ .[٢]

وقد أجاب أبو حيان عن ذلك بقوله : (لا نُسَلِّمُ أن " إيَّا " وَحْدَهُ خَلَفَ الضمير المتصل عند تعذره ، بل مجموعُ " إيَّا " وما بعده مِن اللواحق هو الذي خلف الضمير المتصل عند تعذره).[٣]

٢- أن بعض المرفوعات كجزء من رافعه ، وقد ثبت لضميره منفصلٌ، فثبوت ذلك لضمير النصب أولى ؛ إذ لا شيء من المنصوبات كجزء من ناصبه.[٤]

ولم يُسَلِّم له أبو حيان ذلك الدليل ، وقال : (أما قوله : " ولأن بعض المرفوعات كجزء من رافعه " فقد منع المصنف ذلك ، ولو سَلَّمْنا له ذلك ، فقوله: " وقد ثبت لضميره منفصلٌ ، فثبوت ذلك لضمير النصب أولى " فنحن نقول بهذا إلا

---

[١] ينظر سر الصناعة ٣١٥/١ .

[٢] شرح التسهيل ١٤٠/١ – ١٤١ .

[٣] التذييل والتكميل ٢٠٧/٢ .

[٤] شرح التسهيل ١٤١/١ .

أنه لا يتعين أن يكون ضمير النصب هو" إيَّا " وحده).[١]

٣- أن " إيا " لا تقع دون ندور في موضع رفع ، وكل اسم لا يقع في موضع رفع فهو مضمرٌ ، أو مصدرٌ ، أو ظرفٌ ، أو حالٌ ، أو منادى ، ومباينة " إيا " لغير المضمر متيقنةٌ ، فتعين كونه مضمرًا .[٢]

ونازع في ذلك أبو حيان ، فقال : (لا نُسَلِّمُ حصر ما لا يقع في موضع رفع فيما ذكر).[٣]

٤- أن " إيا " لو كان ظاهرًا لكان تأخره عن العامل ، واتصاله به جائزًا ، بل راجحًا على انفصاله عنه ، وتقدمه عليه كحال غيره من المنصوبات الظاهرة ، والأمر بخلاف ذلك ، فامتنع كونه ظاهرًا ، ولزم كونه ضميرًا ، لكنه وُضِعَ بلفظ واحد ، فافتقر إلى وصله بما يبين المراد به من الكاف وأخواتها .[٤]

وَرَدَّ ذلك أبو حيان بقوله : (لا أُسَلِّمُ ملازمة ذلك ، بل هو ظاهرٌ ، لكنه اقترن به ما أوجب له التقدم على العامل ، وألا يتصل به ، وهو اللواحق به ، ثم لبعض الظواهر خصوصيات تلزمها ، ولا تجوز في غيرها).[٥]

وأما عن دلائل أن اللواحق ضمائر في موضع جر بإضافة " إيَّا " إليها ، فنص ابن مالك على أنها ستة :

١- أن الكاف في " إياك " لو كانت حرفًا ، كما هي في " ذَلِكَ " لاستُعمِلَتْ على وجهين : مجردة من لام ، وتالية لها ، كما استعملت مع " ذَا " ، و"هُنَا" وإلحاقها مع " إيَّا " أولى ؛ لأنها ترفعُ تَوَهُّمَ الإضافة ، فإن ذهاب الوهم إليها مع "

---

[١] التذييل والتكميل ٢٠٧/٢ .

[٢] شرح التسهيل ١٤١/١ .

[٣] التذييل والتكميل ٢٠٧/٢ .

[٤] شرح التسهيل ١٤١/١ .

[٥] التذييل والتكميل ٢٠٧/٢ .

إيا " أمكنُ منه مع " ذَا " ؛ لأن " إيَّا " قد يليها غير الكاف ؛ ولذا لم يختلف في حرفية كاف " ذَلِكَ " بخلاف كاف " إيَّاكَ ".[١]

ورد ذلك أبو حيان بقوله : (وأما كون الكاف لا تلحقها اللام ، كما لحقت مع " ذَا " فليس بلازم ؛ ألا ترى لحاق الكاف في : " النَّجَاءَكَ "، " ولاَ رُوَيْدَلِكَ زيدًا ").[٢]

وأبو حيان في ذلك مسبوقٌ بنحو قول ابن يعيش : (وإذا ثبت أنه ليس باسم كان حرفًا بمعنى الخطاب مجردًا من مذهب الاسمية ، كالكاف في " النَّجَاءَكَ " بمعنى : أنج ، فالكاف هنا حرف خطاب ؛ لأن الألف واللام والإضافة لا تجتمعان).[٣]

٢- أنها لو كانت حرفًا لجاز تجريدُها من الميم في الجمع ، كما جاز تجريدها مع " ذَا " كقوله تعالى : ﴿فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ﴾[٤] و﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ﴾[٥].[٦]

ونازع في ذلك أبو حيان ، ونص على أن التجريد من الميم في الجمع (لا يلزم ؛ ألا ترى أن الكاف اللاحقة لـ " أَرَأَيْتَ " هي حرف خطاب على أصح المذاهب ، ولا يُكْتَفَى بها وحدها دون الميم في الجمع ، لا تقول: أَرَأَيْتَكَ يا زيدون إن كان كذا

---

[١] شرح التسهيل ١٤١/١ .

[٢] التذييل والتكميل ٢٠٨/٢ .

[٣] شرح المفصل ٩٩/٢ .

[٤] من الآية ٨٥ من سورة البقرة .

[٥] من الآية ١٢ من سورة المجادلة .

[٦] شرح التسهيل ١٤١/١ .

ما تقولون ؟ بل تقول : أَرَأَيْتَكُمْ ).[١]

٣- أنه لو كانت اللواحق بـ " إيَّا " حروفًا لم يحتج إلى الياء في " إيَّايَ " كما لم يحتج إلى التاء المضمومة في " أَنَا " .[٢]

ولم يُسَلِّم له أبو حيان هذا الدليل ؛ (لأن المنفصل المرفوعَ مباينٌ بالكلية للمرفوع المتصل ، فتميَّزَ بنفسه ، ولم يَحْتَجْ إلى التاء ، وأما الياء في " إيَّايَ " فهو الضمير المتصل في الأصل ، زِيدَ عليه " إيَّا " حتى صار منفصلاً ؛ فلذلك احتيجَ إلى اجتماعهما حتى يصير منفصلاً ).[٣]

٤- أن غير الكاف من لواحق " إيَّا " مجمعٌ على اسميته مع غير "إيَّا" مختلفٌ في اسميته معها ، فلا يُتْرَكُ ما أُجْمِعَ عليه لِمَا اختُلِفَ فيه ، ثم تلحق الكاف بأخواتها ؛ ليجري الجميع على سنن واحد .[٤]

وأجاب عن ذلك أبو حيان بقوله : (وأما كون اللواحق مجمعًا على اسميتها مع غير " إيَّا " مختلفًا في اسميته معها فهو صحيحٌ ، وإلى ذلك نذهب ، وهو مذهب الفراء ؛ لأنه قد ثبتت اسمية هذه اللواحق حِينَ كُنَّ مُتَّصِلاَتٍ ، فهي باقية على اسميتها ، ولَمَّا أرادوا أن يجعلوها منفصلاتٍ زادوا عليها " إيَّا " وعَمَدُوهَا بها ، أي : قَوَّوْهَا بهذه الزيادة ؛ لتستقل بالانفصال).[٥]

٥- أن الأصلَ عدمُ اشتراكِ اسمٍ وحرفٍ في لفظ واحد ، وفي القول باسمية اللواحق سلامةُ ذلك ، فوجب المصيرُ إليه .[٦]

---

[١] التذييل والتكميل ٢/٢٠٨ – ٢٠٩ .

[٢] شرح التسهيل ١/١٤١ .

[٣] التذييل والتكميل ٢/٢٠٩ .

[٤] شرح التسهيل ١/١٤١-١٤٢ .

[٥] التذييل والتكميل ٢/٢٠٩ .

[٦] شرح التسهيل ١/١٤٢ .

ودَفَعَ ذلك أبو حيان بقوله : (وأما قوله : " ولأن الأصل عدم الاشتراك في اسم وحرف " فنحن لا نذهب إلى ذلك ، ولا اشتراك فيما ذهبنا إليه).[١]

٦- أن هذه اللواحق لو لم تكن أسماء مجرورةَ المحل لم يلحقها اسمٌ مجرورٌ بالإضافة فيما رواه الخليل من قول العرب : " إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِّ "[٢] وروي : " فَإِيَّاهُ وَإِيَّا السَّوْءَاتِ " وهذا مستندٌ قويٌّ ؛ لأنه منقولٌ بنقل العدل بعبارتين صحيحتي المعنى .[٣]

ورد ذلك أبو حيان بأن ما استدل به من قول العرب في ذلك هو من الندور والشذوذ بحيث لا يقاس عليه ،[٤]

وهذا الذي ذكره أبو حيان قد قال به كثيرٌ من النحويين قبله ، كابن جني[٥] جني[٥] ، والأنباري[٦] ، وابن يعيش ؛ إذ قال : (وأما قولهم : " وَإِيَّا الشَّوَابِّ " فمحمولٌ على الشذوذ ، وذلك أسهل من القول بإضافة المضمر).[٧]

**الثالث** : أن " إِيَّا " اسم ظاهرٌ ، ولواحقه ضمائر مجرورة بإضافته إليها ، وهو مذهب الزجاج .[٨] قال الأنباري : (وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنه اسم

---

[١] التذييل والتكميل ٢٠٩/٢ .

[٢] ينظر الكتاب ٢٧٩/١ .

[٣] شرح التسهيل ١٤٢/١ .

[٤] ينظر التذييل والتكميل ٢٠٨/٢ .

[٥] سر الصناعة ٣١٥/١ .

[٦] ينظر الإنصاف ٦٩٧/٢ .

[٧] شرح المفصل ١٠٠/٢ .

[٨] ينظر مذهب الزجاج في : سر الصناعة ٣١٤/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤٦٢/١، ٤٦٢/١، والرضي ٤٢٥/٢ والتذييل والتكميل ٢٠٦/٢ والأشباه والنظائر ٣٧٣/١.

مظهرٌ ، خُصَّ بالإضافة إلى سائر المضمرات ، وأنها في موضع جر بالإضافة).[١]

ومعنى ذلك أنك لو قلت : " إيَّا زيدٍ حَدَّثْت " لكان قبيحًا عند الزجاج؛ لأنه خَصَّ به المضمر .[٢]

وهو مردودٌ بأنه لو كان " إيَّا " اسمًا مظهرًا لَمَا كان يُقْتَصَر فيه على ضَرْبٍ واحدٍ من الإعراب ، وهو النصب ، فلما اقتصر فيه على ضَرْب واحد من الإعراب ، وهو النصب دَلَّ على أنه اسم مضمرٌ ، كما أنه لما اقتصر بـ " أنَا ، وأنتَ ، وهو " وما أشبهها على ضرب واحد من الإعراب وهو الرفع دل على أنها أسماء مضمرة ؛ إذ لا يُعلَم اسمٌ مظهرٌ اقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب إلا ما اقتصر به من الأسماء على الظرفية ، نحو : ذاتَ مرة ، ونوعًا من المصادر ، نحو : " سُبْحَانَ ، ومَعَاذَ " ، وليس " إيَّا " ظرفًا ، ولا مصدرًا ، فيلحق بهذه الأسماء . [٣]

**الرابع** : أن " إيَّاكَ " بكماله اسم واحدٌ مضمرٌ ، وهذا مذهب بعض الكوفيين.[٤] قال الرضي: (وقال قومٌ من الكوفيين: " إيَّاكَ ، وإيَّاهُ ، وإيَّايَ ": أسماء بكمالها).[٥]

وقد تُعُقِّبَ هذا المذهب ، وحُكِمَ عليه بأنه ضعيفٌ ؛ وذلك (من قِبَلِ أنه ليس في الأسماء الظاهرة والمضمرة ما يختلف آخره ، فيكون تارةً كافًا، وتارةً ياءً ، وتارةً هاءً ، نحو قولك : " إيَّاكَ ، وَإيَّايَ ، وَإيَّاهُ " ، فيكون هذا مثله ، بل لما كانت الكاف مفتوحة مع خطاب المذكر ، مكسورة مع خطاب المؤنث ، فكذلك " إيَّا " الاسم،والكاف بعدها حرف خطاب ؛ ولذلك تقول : إيَّاكَ ، وَإيَّاكُمَا ، وَإيَّاكُمْ ، كما

---

[١] الإنصاف ٦٩٥/٢ .

[٢] ينظر سر الصناعة ٣١٤/١ .

[٣] ينظر سر الصناعة ٣١٦/١-٣١٧ ، والإنصاف ٦٩٨/٢ ، وشرح المفصل ٩٨/٣ .

[٤] ينظر اللباب ٤٨٠/١ .

[٥] ينظر شرح الكافية للرضي ٤٢٥/٢ ، والارتشاف ٩٣١/٢ ، والهمع ٢٤٣/١ .

تقول : أنت ، وأنتما ، وأنتم).[١]

**الخامس** : أن هذه اللواحق هي الضمائرُ ، و" إيَّا " دِعَامَةٌ زائدة ، تعتمد عليها اللواحق ؛ ليتميز الضمير المنفصل من الضمير المتصل ، وهو مذهب الفراء ، وابن كيسان .[٢] قال الرضي : (وقال بعض الكوفيين ، وابن كيسان من البصريين : إن الضمائر هي اللاحقة بـ " إيَّا " و" إيَّا " دعامة لها ؛ لتصير بسببها منفصلة).[٣]

وكان من أدلة هذا المذهب أن الياء في " إيَّايَ " ، والكاف في ""إيَّاكَ" ، والهاء في " إيَّاهُ " هي الياء ، والكاف ، والهاء ، التي تكون في حال الاتصال من نحو : " أكرمتني ، وأكرمتك ، وأكرمته " ؛ لأنه لا فرق بينهما بوجهٍ مَا ، إلا أنها لما كانت على حرف واحد،وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها ، فأتي بـ " إيَّا " ؛ لتعتمد الياء ، والكاف ، والهاء عليها ؛ إذ لا تقوم بنفسها ، فصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه ، والذي يدل على ذلك لحاق التثنية والجمع لما بعد " إيَّا " ، ولزومها لفظًا واحدًا .[٤]

ومع أن الرضي قد قال : (وليس هذا القولُ ببعيدٍ من الصواب).[٥] إلا أن هذا المذهب لم يَسْلَم من الاعتراض بأن الياء في إيَّايَ ، والكاف في إيَّاكَ ، والهاء في إيَّاهُ ، وإن كانت في اللفظ مثل الياء ، والكاف ، والهاء ، التي تكون في حال الاتصال ، إلا أنها تخالفها ؛ لأن الياء ، والكاف ، والهاء – هاهنا – حروفٌ ،

---

[١] شرح المفصل ١٠٠/٢ .

[٢] ينظر سر الصناعة ٣١٣/١ ، والإنصاف ٦٩٥/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤٢٥/٢ ، وحاشية الصبان ١١٣/١ .

[٣] شرح الكافية للرضي ٤٢٥/٢ .

[٤] ينظر الإنصاف ٦٩٥/٢-٦٩٦ .

[٥] شرح الكافية للرضي ٤٢٥/٢ .

وهناك أسماء ، وصار هذا كالتاء في أنت ؛ فإنها في اللفظ مثل التاء في : قمت ، وإن كانت التاء في أنت حرفًا ، والتاء في قمت اسمًا ، وكما لا يجوز أن يقال : إن التاء في أنت اسمٌ ؛ لأنها مثل التاء في قمت ، فكذلك هاهنا ، وكما أن الاسم المضمر في أنت : " أَنْ " وحدها ، والتاء لمجرد الخطاب ، وليست عِمَادًا للتاء ، فكذلك " إِيَّا " هي الاسم المضمر وحدها ، وليست عمادًا للكاف ، والهاء ، والياء ، ثم لو كان الأمر كما زعموا لكان ذلك يؤدي إلى أن يعمد الشيء بما هو أكثر منه وأن يكون الأكثر عمادًا للأقل وتبعًا له ، وهذا لا نظير له في كلامهم .

والذي يدل على أن هذه الياء ، والكاف ، والهاء ليست هي التي تكون في حالة الاتصال أن هذه الأحرف – هاهنا – ضمائر منفصلة ، وتلك ضمائر متصلة، والضمائر المنفصلة ينبغي أن يكون لفظها مخالفًا للفظ الضمائر المتصلة ، كما أن لفظ المضمرات المرفوعة المنفصلة مخالفٌ للفظ الضمائر المرفوعة المتصلة ، وليس شيء منها معمودًا ، فكذلك هاهنا .

وأما استدلالهم على أن " إِيَّا " عمادٌ بلحاق التثنية ، والجمع لِمَا بعدها فيبطل بنحو : أنت ؛ إذ الضمير منه " أَن " ، والتثنية والجمع يلحقان ما بعده ، وهو التاء ، ولا خلاف أن " أَنْ " ليست عمادًا للتاء ، وأن التاء ليست هي الضمير، فكذلك هاهنا ؛ وهذا لأن الحروف إذا زِيدَت للدلالة على الأشخاص جاز أن تلحقها علامة التثنية والجمع ؛ لأنها لما كانت دلالة على المخاطب ، والغائب ، والمتكلم ، لم يكن بُدٌّ من لحاق علامة التثنية والجمع بها .[1]

**السادس** : أن " إِيَّا " واسطة بين الظاهر ، والمضمر ، وهذا مذهب ابن

[1] ينظر سر الصناعة ٣١٥/١-٣١٦ ، والإنصاف ٧٠٠/٢-٧٠١ ، وشرح المفصل ١٠١/٢.

درستويه ، ونُسِبَ إلى الأخفش.[١] قال ابن يعيش : (وقال ابن درستويه[٢]: " إيَّا " اسمٌ ، لا ظاهرٌ ، ولا مضمرٌ ، بل هو مبهمٌ ، كُنِّيَ به عن المنصوب، وجُعِلَت الكاف ، والياء ، والهاء بيانًا عن المقصود ، وَلِيُعْلَمَ المخاطبُ من الغائب ، ولا موضع لها من الإعراب ، ويُعْزَى هذا القول إلى أبي الحسن الأخفش ، إلا أنه أشكل عليه أمر " إيَّا " فقال : هي مبهمةٌ بين الظاهر والمضمر).[٣]

وقد رُدَّ هذا المذهب بأن الدلالة قد قامت على أن " إيَّا " اسمٌ مضمرٌ بما فيه مقنعٌ ، وشبهها بالتنوين وتاء التأنيث ، وياءي النسبة من حيث كانت حروفًا دالةً على أحوال في الاسم ، كما دلت الحروف الواقعة بعد " إيَّا " على أعداد المضمرين ، والحضور ، والغيبة ، والتكلم ، فهي مثلها من هذه الجهة ، وخلوها من معنى الاسمية .[٤]

**السابع** : أن " إيَّاكَ " كلها اسمٌ مظهرٌ موضوعٌ للنصب لا غير بمنزلة " سُبْحَانَ " الذي هو اسمٌ مظهرٌ موضوعٌ للنصب لا غير .

حكى هذا المذهبَ ابنُ بابشاذ ، وقال : (وهذا أضعفها ؛ لأنه لا خلاف في كون " سُبْحَانَ " معربًا ، وفي كون إياك مبنيًا ، وهذا يدخله التنوين ، أعني سبحان ، إذا احتيج إليه في شعر صُرِف ... ولا يُنَوَّنُ " إيَّاكَ " ، فلو كان مظهرًا لجاز تنوينه).[٥]

---

[١] ينظر الأشباه والنظائر في النحو ٣٧٣/١ .

[٢] في شرح المفصل ١٠١/٢ : (وقال سيبويه) والصواب ما أثبته ؛ لما تقدم من تحرير مذهب سيبويه ، ولموافقته لما ورد في الأشباه والنظائر للسيوطي من النقل عن ابن يعيش حيث قال السيوطي – ٣٧٣/١ – : (وقال ابن يعيش في شرح المفصل : قال ابن درستويه : " إيَّا " اسمٌ ، لا ظاهرٌ ، ولا مضمرٌ ....).

[٣] ينظر شرح المفصل ١٠١/٢ ، والأشباه والنظائر في النحو ٣٧٣/١ .

[٤] شرح المفصل ١٠١/٢ .

[٥] شرح المقدمة المحسبة ١٥٣– ١٥٤ .

**تعقيب** :

يبدو للباحث بعد هذا البيان ثلاثة أمور :

**الأول** : أن الياء ، والكاف ، والهاء في " إيَّايَ ، وإيَّاكَ "، وإيَّاهُ " لا تنفرد بموضع من الإعراب ، على مذهب بعض الكوفيين أن " إيَّاكَ " بكماله اسم واحدٌ مضمرٌ ، بل مجموعُ الكلمةِ ضميرٌ منفصل في موضع نصب .

وأما على ما ذهب إليه بعض النحويين من أن " إيَّاكَ " كلها اسمٌ مظهرٌ فالكلمة عندهم موضوعةٌ للنصب لا غير بمنزلة " سُبْحَانَ ".

وأما على مذهب سيبويه ، الذي يرى أن " إيَّا " اسمٌ مضمرٌ ، وعلى مذهب ابن درستويه القائل بأنها واسطة ، فالياء ، والكاف ، والهاء حروفٌ لا محل لها من الإعراب .

وأما على مذهب الفراء فهي ضمائر في موضع النصب ؛ لأن ما قبلها من " إيَّا " إنما هو عماد ؛ لتعتمد عليه الضمائر ؛ إذ لا تقوم بنفسها ، فصارت بمنزلة حرف زائد ، لا يحول بين العامل والمعمول فيه .

وأما على مذهب الخليل الذي اختاره ابن مالك فهي ضمائر في محل جر ، وكذلك على مذهب الزجاج ، وإن كانت " إيَّا " على مذهب الخليل اسمًا مضمرًا ، وعلى مذهب الزجاج اسمًا ظاهرًا .

فإن قيل : إن ما ذهب إليه كُلٌّ من الخليل ، والزجاج مُؤَدٍّ إلى إضافة " إيَّا " ، وهي ممتنعة من وجهين :

١- أن " إيَّا " لو كان مضافًا لم تَخْلُ إضافته من قصد تخفيف ، أو تخصيص ، فَقَصْدُ التخفيف ممتنعٌ ؛ لأنه مخصوصٌ بالأسماء العاملة عمل الأفعال ، و" إيَّا " ليس منها ، وقصدُ التخصيص ممتنعٌ أيضًا ؛ لأن " إيَّا " أحد الضمائر ، وهي أعرف المعارف ، فلا حاجة بها إلى تخصيص .

٢- أن " إيَّا " لو كان مضافًا لكانت إضافته إضافة شيء إلى نفسه ، وهي ممتنعة .

فالجواب أن يقال : أما إضافةُ التخفيف فمسلمٌ امتناعها من " إيَّا " وأما إضافة التخصيص فغير ممتنعة ، فإنها تُصَيِّر المضاف معرفة ، إن كان قبلها نكرة ، وإلا ازداد بها وضوحًا ، كما يزداد بالصفة . [١]

**الثاني** : أن ما ذهب إليه ابن درستويه ، وعُزِيَ إلى الخليل من القول بالواسطة بين الظاهر والمضمر في إيَّا " قد قال به قومٌ من النحويين منهم ابن درستويه – أيضًا – في أسماء الإشارة ؛ حيث ذهبوا إلى أنها واسطة بين الظاهر والمضمر ؛ لكونها أَخَذَتْ شبهًا من هذا ، وشبهًا من هذا ، فمن حيث كانت مبنيةً ، ولم يفارقها تعريف الإشارة كانت كالمضمرة ، ومن حيث صُغِّرَت ، ووُصِفَ بها كانت كالظاهرة.[٢]

من أجل ذلك أشكل أمرها عليهم ، فجعلوها قسمًا ثالثًا بين الظاهر والمضمر ، والأرجح أنها من الأسماء الظاهرة ، وهو القياس ؛ إذ لا تفتقر إلى تَقَدُّمِ ظاهر ، فتكون كنايةً عنه ، ولأنه غلب عليها أحكام الأسماء الظاهرة ، نحو وصفها ، والوصف بها ، وتثنيتها ، وتحقيرها.[٣]

على أن القول بالواسطة بين الظاهر والمضمر قديمٌ قِدَمَ النحو ؛ ألا تذكر ما رُوِيَ في وَضْعِ علم النحو من أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – ألقى صحيفة إلى أبي الأسود الدؤلي ، وفيها : (واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة : ظاهرٌ ، ومضمرٌ ، وشيء ليس بظاهر ، ولا مضمر ، وإنما

---

[١] ينظر شرح التسهيل ١٤٢/١ .

[٢] الأشباه والنظائر في النحو ٣٧٣/١ .

[٣] ينظر شرح المفصل ١٢٧/٣-١٢٨ ، والأشباه والنظائر في النحو ٣٧٣/١ .

**يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ، ولا مضمر).[1]**

**الثالث : أن المعتمد لدى الباحث ما ذهب إليه سيبويه ، وأكثر البصريين من أن " إيَّا " اسمٌ مضمرٌ ، ولواحقه حروفٌ تبين أحوال الضمير : من تكلم، وخطاب ، وغيبة ؛ وذلك لسلامته من الاعتراضات السالفة على غيره من المذاهب.**

[1] ينظر إنباه الرواة ٣٩/١ ، وسبب وضع علم العربية للسيوطي ٣٤-٣٥ .

# ٣- الواسطة بين الضمير المتصل والمنفصل

صرح كثيرٌ من النحويين بأن الضمير المستتر قسمٌ من المتصل . قال الصبان : (وهو أصح أقوال ثلاثة ، ثانيها : منفصلٌ ، وثالثها : واسطةٌ).[١]

**الدراسة والتحليل** :

الضمير المستتر هو : ما ليس له وجودٌ في اللفظ ، وإنما هو مُقَدَّرٌ في النية .[٢] قال الشيخ خالد – في حده – : (وهو : ما ليس له صورةٌ في اللفظ ، بل يُنوَى ، كالضمير المُقَدَّر في " أَقُومُ"، و" قُمْ " فَيُقَدَّر في " أَقُومُ ": أنا ، وفي " قُمْ " : أنت ، ولم تضع العرب لهما لفظًا يُعَبَّرُ به عنهما ، ولكن لضيق العبارة عُبِّرَ عنهما بلفظ الضمير المنفصل ؛ تعليمًا للمبتدئين ، وليس إياهما على الحقيقة).[٣]

ولَمَّا لم يكن لهذا الضمير وجودٌ في اللفظ عَبَّرُوا عنه بالاستتار ، كأنه احتجب عن الإدراك اللفظي .[٤]

فإن قيل : إن الاستتار في الذهن إنما يُسْتَعْمَل فيما كان منكشفًا ، ثم اختفى ، والضمير المستتر – هنا – لم يكن ظاهرًا ، ثم اختَفَى ، وإذا كان كذلك لم يَلِقْ بالموضع لَفْظُ الاستتار ، وإنما كان الأولى الإتيانَ بلفظ يعطي معنى عدم الظهور جملةً ، كما قال في التسهيل : (فمنه واجب الخفاء ... ومنه جائز الخفاء)[٥] ؛ إذ لفظة الخفاء لا يُفْهَم منها أنه كان ظاهرًا ، ثم خفي ، بخلاف لفظة

---

[١] ينظر حاشية الصبان ١١٢/١ .

[٢] ينظر المفصل ١٦٦ ، ومجيب الندا إلى شرح قطر الندى ١٨٩/١ ، وحاشية الصبان ١١٢/١ ، وحاشية الخضري : ٥٦/١ .

[٣] التصريح ٩٦/١ – ٩٧ .

[٤] ينظر المقاصد الشافية ٢٧٦/١ .

[٥] التسهيل ٨ .

الاستتار والاختفاء ؛ لأن كل واحد من هذين مطاوعٌ لقولك : سترته ، وأخفيته ، أي : فعلت به هذا بعد أن لم يكن ، وليست الضمائر المستترة مما كان ظاهرًا ، ثم استتر ؛ لأنك إذا قلت : افعلْ يا زيدُ، فليس المقدر لفظ " أنت " ، ولا غيره ، وكذلك إذا قلت : نحن نفعل ، فليس المُقَدَّر " نحن " ولا غيره ، وكذلك سائر ما يستتر منها وجوبًا ، وإنما هي أمورٌ ذهنية لم تظهر قط ، فلم ينبغِ أن يأتي بما يقتضي أنها ظهرت .

فالجواب : أنهم لم يعتنوا بهذا التحقيق ؛ اتكالاً على فهم المراد ، ثم إن سَلَّمْنَا قَصْدَهم فعلى لَحْظٍ آخر ، وذلك أن الأصل في الضمائر أن تبرزَ ، وتظهرَ في النطق ؛ لأنه الغالبُ من حالها ؛ إذ هي من قبيل الألفاظ ، فما استتر منها فأصله ألا يستتر ، وإذا كان كذلك فقولهم : إن الضمير قد يستتر ، محمولٌ على أن ما كان في الأصل حقيقًا بالظهور ، ثم صار بالاستعمال مما يستتر ، ويظهر ، فظهوره الذي أشعر به اللفظ هو القياس؛ ولذلك تقول في " اسكن ، ونحوه : إنه من قبيل الألفاظ . [1]

ولعل هذا يفسر اختلافهم في هذا الضمير أهو متصل ، أم منفصلٌ ، أم واسطة بين المتصل والمنفصل ؟ أقوال ثلاثة ، هاك بيانها :

**الأول** : أن المستتر قسم من المتصل ، وإلى هذا ذهب الجمهور ؛ وذلك أنهم قسموا الضمير – بحسب الاتصال والانفصال – إلى متصل ومنفصل ، فالمتصل : ما كان متصلاً بعامله ، فلا يستقل بنفسه ؛ لكونه كالجزء من الكلمة المتصل بها ، كالتاء في " قمت " ، والكاف في " أكرمتك " ، والهاء في " رأيته " ، وحكمه : أنه لا يصح وقوعه أول الكلام[2] ، ولا يقع بعد إلا في الاختيار

---

[1] المقاصد الشافية ١/٢٧٦– ٢٧٧ .

[2] أي : بحسب وضع العرب ، لا بحسب العقل ؛ لأن النطق بالمتصل في الافتتاح ممكنٌ عقلاً . ينظر حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهي ١/١٨٨ ، والصبان ١/١٠٩ .

[1].

والمنفصل:ما لم يتصل بالعامل فيه ، بل يستقل بنفسه ، نحو : أَنَا ونَحْنُ ، وحكمه : أنه يصح وقوعه أول الكلام ، نحو : أنا قائمٌ ، وبعد إلا في الاختيار ، نحو : ما قام إلا أنا .[2]

ثم قسموا المتصل بحسب ظهوره في الكلام ، وعدم ظهوره إلى بارز ، ومستترٍ ، فالبارز : ما له صورةٌ في اللفظ حقيقة ، نحو التاء ، والهاء في : أكرمته ، والياء في ابني ، أو حكمًا ، كالضمير المتصل المحذوف جوازًا في نحو قولك : جاء الذي ضربت ، فإن التقدير : جاء الذي ضربته ، فحذف الهاء من اللفظ ، وهي منويةٌ ؛ لأن الصلة لا بد لها من عائد يربطها بالموصول ، ومن هنا تعلم أن البارز ينقسم إلى قسمين : الأول المذكور ، والثاني المحذوف .

والمستتر : ما ليس كذلك .[3] قال المرادي : (الضمير قسمان : متصل ، ومنفصل ، والمتصل قسمان : بارز ومستتر ، هذا تقسيم الجمهور).[4]

وقد ظهر من هذا التقسيم أن المستتر عند الجمهور قسمٌ من المتصل . قال أبو حيان : (وقسموا المرفوع إلى مستكن وبارز ، وأيضًا إلى متصل ، ومنفصل ، يجعلون المستكن من المتصل).[5]

---

[1] هذا مذهب الجمهور ، وذهب المبرد إلى أن الضمير المتصل لا يصح وقوعه بعد إلا مطلقًا ، وذهب جماعة من النحويين إلى صحة وقوعه بعد إلا " مطلقًا . ينظر الهمع ١/٢٢٤-٢٢٥ .

[2] ينظر شرح المفصل ٨٥/١ ، وأوضح المسالك ٨٣/١ ، والهمع ٢٢٤/١-٢٢٥.

[3] ينظر الأصول ١١٥/٢- ١١٦، والخصائص ١٠٢/١-١٠٣ ، وأسرار العربية ٢٩٨-٢٩٩ ، وشرح المفصل ١٠٨/١، والرضي ٤٠٨/٢ ، والأشموني ١١٢/١.

[4] توضيح المقاصد ٣٥٩/١ .

[5] الارتشاف ٩١١/٢ .

وقد اختار هذا المذهبَ ابنُ مالك ، وإن كان قد قسم الضمير – أولاً – إلى بارز ومستتر ، ثم قسم البارز إلى : متصل ومنفصل ، فقال : (البارز ضد المستكن ، وهو على ضربين : متصل ، ومنفصل). [١]

فإن قيل : قد يفهم من تقسيمه هذا أن المستتر ليس بمتصل ؛ إذ المتصل قسمٌ من البارز الواقع قسيمًا للمستتر ، وقِسْمُ قَسِيم الشيء قسيمٌ للشيء ، فلا يكون الشيء قسمًا .[٢]

قيل : إن المتصل – الذي هو قسمٌ من البارز ، وقسمٌ للمستتر – نوعٌ خاصٌّ من المتصل ، لا مفهوم المتصل ، فجاز أن يكون المفهوم الواقع على ذلك النوع أعمَّ منه ، صادقًا به ، وبالمستتر ، فلم يلزم من كون المستتر متصلاً كونُ القسيم قسمًا .[٣]

على أن قوله في الألفية :

وَمِن ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ .[٤]

صريحٌ في أن المستتر من المتصل ؛ لأن كلامه الآن فيه .[٥] قال الشاطبي الشاطبي في شرح البيت : (يعني أن ضمائر الرفع المتصلة على قسمين : قسم بارز ينطق به ، وقد تقدم ذكره ، وقسم يستتر ، فلا يظهر له أثرٌ في اللفظ ، وإنما هو مقدرٌ في النية).[٦]

---

[١] شرح التسهيل ١/١٢٠.

[٢] ينظر مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ١/١٨٧.

[٣] حاشية يس على التصريح ١/٩٧.

[٤] ألفية ابن مالك ٦.

[٥] حاشية الخضري : ١/٥٥.

[٦] المقاصد الشافية ١/٢٧٦ .

**الثاني** : أن المستتر من المنفصل ، وقد نُسِبَ هذا القول إلى جماعة من النحويين[١] منهم الرضي . قال الشيخ يس : (وقد صرح الرضي ، وغيره بكون المستتر منفصلاً).[٢]

وفي هذا الذي نِسِبَ إلى الرضي نظرٌ ؛ إذ نص في شرح الكافية على أن المستتر من المتصل ، وهذه عبارته : (والمتصل : ما يتصل بعامله الذي قبله ، ويكون كالتتمة لذلك العامل ، وكبعض حروفه ، فالضمائر المستترة في نحو : زيدٌ ضَرَبَ ، ويَضْرِبُ ، وهندٌ ضَرَبَتْ ، وتَضْرِبُ ، واضْرِبْ ، أمرًا ، وأَضْرِبُ ، ونَضْرِبُ ، وتَضْرِبُ في خطاب المذكر ، وفي الصفات ، نحو : زيدٌ ضَارِبٌ ، والزيدان ضاربان إلى آخر تصاريفها : كلها متصلةٌ).[٣]

وقد يقال : إن مراد الشيخ يس أن الرضي قد صَرَّحَ بأن المستتر المُقَدَّر في نحو قولك : " زيدٌ ضَرَبَ " ليس هو الضمير البارز في نحو : " زيدٌ ضَرَبَ هو وعمرٌو " ؛ إذ الأول متصلٌ ، والثاني منفصلٌ ، جيء به ؛ لتأكيد الفاعل المستتر ، وبهذا يسقط ما ذُكِرَ من النظر . قال الرضي : (وليس المستتر فيها ما يبرزُ في نحو : زيدٌ ضرب هو وعمرٌو ، و﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[٤] وهندٌ زيدٌ ضاربته هي ، بل البارز تأكيدٌ للفاعل ، لا فاعلٌ ، وهو منفصلٌ بدليل قولك : زيدٌ ضرب اليوم هو وعمرٌو ، واسكن اليوم أنت وزوجك ، وهندٌ زيدٌ ضاربته اليوم هي).[٥]

---

[١] ينظر حاشية الصبان ١١٢/١ ، وحاشية الخضري : ٥٥/١ .

[٢] حاشية يس على التصريح ٩٧/١ .

[٣] شرح الكافية للرضي ٤٠٨/٢ .

[٤] من الآية ٣٥ من سورة البقرة .

[٥] شرح الكافية للرضي ٤٠٨/٢ .

وظاهر صنيع المُوَضِّحِ أن له قولين ؛ ذلك أنه في باب الضمير قَسَّمَ البارز إلى متصل ومنفصل[١]، وفي باب العطف قَسَّمَ المتصل إلى بارز ومستتر .[٢]

قال المُصَرِّحُ في باب الضمير : (وتقسيمه – هنا – البارزَ إلى متصل ومنفصل لا ينافي تقسيمه المتصل إلى مستتر وبارز في باب العطف؛ لاختلاف المدركين ؛ فإنه هنا ناظرٌ إلى مواقعه من الإعراب ، وهناك ناظرٌ إلى صحة العطف على الضمير المرفوع ، وظاهرُ صُنْعِهِ أن كلاً من المتصل والمنفصل أصلٌ برأسه).[٣]

وقد يقال : لا يظهر من هذا جواب المنافاة المنفية في كلامه الواردة بحسب الظاهر ؛ إذ وجهها : أن ما في باب الضمير اقتضى أن المستتر ليس بمتصل ؛ لما مضى من أنه قد يُفْهَم من ذلك أن المتصل قسمٌ من البارز الواقع قسيمًا للمستتر ، وقِسْمُ قَسِيم الشيء قسيمٌ للشيء ، فلا يكون الشيء قسمًا .[٤]

وما في العطف اقتضى أنه من المتصل ، وما ذكره في بيان اختلاف المدركين لا يدفع ذلك .

أورد ذلك الشيخ يس ، وقال : (والأظهر أن يجاب بأن ما هنا مشيٌ على قول ، وما في العطف على قول آخر ؛ لأن في كون المستتر من المتصل قولين).[٥]

**والتحقيق** : أن صنيع ابن هشام هذا موافقٌ لما تقدم من صنيع ابن مالك ؛ إذ لم يزد شيئًا على ما قاله ، فكان ينبغي أحدُ أمرين : إما الجواب عن ظاهر

---

[١] ينظر أوضح المسالك ٨٣/١-٨٤ .

[٢] ينظر أوضح المسالك ٣٩٠/٣ .

[٣] التصريح ٩٨/١ .

[٤] ينظر مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ١٨٧/١.

[٥] حاشية يس على التصريح ٩٨/١ .

صنيعهما ، وإما اختيار أن يكون لهما قولان في المسألة .

وأما إيرادُ الجواب عن ظاهر ما يقتضيه كلام ابن مالك بما مَرَّ ، واختيارُ أن يكون لابن هشام قولان فشيءٌ عجيبٌ من الشيخ يس رحمه الله!.

وقد يرفع ذلك العجبَ أَنَّ ما قِيلَ في الجواب عما قد يُفْهَمُ من كلام ابن مالك إنما هو شيءٌ حكاه الشيخ يس عن بعضهم ، ولا يستلزم بالضرورة أن يكون رأيًا له ، وإن لم يعقب عليه ، وأما ما أورده على صنيع ابن هشام فهو الأظهر عنده .

**الثالث** : أن الضمير المستتر واسطةٌ بين المتصل والمنفصل ، أما كونه غير متصل فلأنه لا وجودَ له في اللفظ ، لا بالفعل ، ولا بالقوة ، وأما كونه غير منفصل فلأنه لا ينطق به مستقلاً ؛ لكونه كالجزء من الكلمة المتصل بها .[1] قال الخضري : (واختار في الجامع أنه واسطةٌ ؛ لأن الاتصال والانفصال من عوارض الألفاظ المحققة).[2]

## تعقيب :

بان من الدراسة ثلاثة أمور :

**الأول** : أن الفرق بين المحذوف والمستتر يحصل من وجهين :

١- أن المحذوف يمكن النطق به ، وأما المستتر فأمر عقليٌّ لا يمكن النطق به أصلاً ، وإنما يستعيرون له المنفصلَ حين يقولون : مستترٌ جوازًا ، تقديره : هو ، أو يقولون : مستترٌ وجوبًا ، تقديره : أنا ، أو أنت ؛ وذلك لقصد التقريب على المتعلمين ، وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق .

٢- أن الاستتارَ يختص بالفاعل الذي هو عمدةٌ في الكلام ، وأما الحذف فكثيرًا ما يقع في الفضلات ، كما في المفعول به في المثال السابق ، وقد يقع في

---

[1] حاشية الصبان ١١٢/١ .

[2] حاشية الخضري : ٥٦/١ .

العُمَدِ في غير الفاعل ، كما في المبتدأ من نحو قولك : " صحيحٌ " في جواب مَن قال لك : " كيف أنت ؟ "، وذلك كثيرٌ في العربية .[1]

**الثاني** : أن بعض النحويين ، كابن مالك ، وابن هشام قد قَسَّمَ الضمير في موضع إلى بارز ومستتر ، وقسم البارز إلى : متصل ومنفصل ، وهذا يعني أن المستتر ليس بمتصل .

ثم إنه قَسَّمَ المتصلَ في موضع آخر إلى بارز ، ومستتر ، وهذا يعني أن المستتر من المتصل .

وهذا الصنيع يُفْضِي إلى أحد أمرين :

١- أن يكون لكل منهما في هذه المسألة قولان ، وإلى هذا ذهب الشيخ يس فيما وقع من ابن هشام .

٢- أن يكون لكل منهما قولٌ واحدٌ ، وهو أن الضمير المستتر من المتصل، وأما ظاهر تقسيمهما الضمير إلى بارز ومستتر ، فلا يفهم منه أن المستتر ليس بمتصل ، وإنما يُحْمَل على أن المتصل - الذي هو قسمٌ من البارز ، وقسمٌ للمستتر - نوعٌ خاصٌّ من المتصل ، لا مفهوم المتصل ، فجاز أن يكون المفهوم الواقع على ذلك النوع أعمَّ منه ، صادقًا به ، وبالمستتر ، فلم يلزم من كون المستتر متصلاً كونُ القسيم قسمًا .[2]

---

[1] ينظر المقاصد الشافية ١/٢٧٩-٢٨٠ ، ومجيب الندا إلى شرح قطر الندى ١/١٨٩، وحاشية الصبان ١/١١٢ .

[2] حاشية يس على التصريح ١/٩٧ .

والأظهر الأول ؛ لِمَا في الثاني من دعوى إطلاقِ المتصلِ على نوع خاص منه يصدق عليه ، وعلى المستتر ، وهذه تفتقر إلى دليل .

**الثالث** : أن الأرجح ما ذهب إليه الجمهور من أن المستتر من المتصل ؛ لكونه كالجزء من العامل فيه ، والتتمة له ، ولأنه ليس مستقلاً بنفسه حتى يكون منفصلاً ، أو شبيهًا بالمنفصل .

# ٤- الواسطة بين العلم المنقول و المرتجل

نص بعض النحويين على أن العَلَمَ بالغلبة واسطة بين المنقول والمرتجل قال الشيخ يس : (جعل بعضهم العَلَمَ بالغلبة قسمًا ثالثًا ليس بمنقول ، ولا مرتجل).[١]

**الدراسة والتحليل** :

العَلَم هو : الاسم الذي يُعَيِّن مُسَمَّاه مطلقًا ، أي : بلا قيد التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة .[٢]

وللنحويين في أقسام العَلَمِ – بحسب الوضع – خلافٌ على أربعة مذاهب :

**الأول** : مذهب الجمهور : أنه ينقسم إلى قسمين : مرتجل ، ومنقول .[٣] قال أبوحيان : (وقَسَّمَ الأكثرون العَلَمَ إلى منقول ، ومُرْتَجَل).[٤] فالمرتجل : ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها ، نحو : أُدَد ، علمًا لرجل، وسُعَاد علمًا لامرأة .

والمنقول – وهو الغالب في الأعلام – : ما سبق له استعمالٌ قبل العلمية في غير العلمية ، ونَقْلُه يكون من واحد من الآتي :

١– مِن الاسم الجامد ، مصدرًا كان ، نحو : فَضْل ، فإنه في الأصل مصدر: " فَضُلَ يَفْضُل فَضْلاً .

أو اسمَ عين، نحو: أَسَد " ، فإنه في الأصل اسم جنس للحيوان المفترس.

---

[١] حاشية يس على التصريح ١/١١٤.

[٢] ينظر : الكتاب ٢/٩٣ ، وشرح التسهيل ١/١٦٦ ، وشرح ابن عقيل ١/١١٨ .

[٣] ينظر : الأصول ١/١٥٦–١٥٧ ، والمفصل ٢٨–٢٩ ، والتخمير ١/١٦٣ – ١٦٤ ، والمقدمة الجزولية ٦٣ – ٦٤ ، والتوطئة ١٩٠ – ١٩١، والبسيط ١/٣١٠ ، وشرح الألفية للمكودي ١/١٣٢، والتصريح ١/١١٥– ١١٦

[٤] الارتشاف ٢/٩٦١ .

٢- مِن الصفة ، وهي اسم فاعل ، نحو : حارث ، أو اسم مفعول ، نحو : منصور ، أو صفة مشبهة ، نحو : حسن ، أو صيغة مبالغة ، نحو : عَبَّاس.[١]

٣- مِن الفعل ، مضارعًا كان ، نحو : يزيدُ ، أو ماضيًا ، نحو : شَمَّرَ - اسم فرس- أو أمرًا ، نحو : إصمت - بهمزة قطع وميم مكسورتين - علمًا للفلاة الخالية .[٢]

٤- مِن الحرف ، كما لو سميت رجلاً بواحد من الحروف .

٥- مِن الجملة ، فعلية كانت ، نحو : شَابَ قَرْنَاهَا ، أو اسمية قياسًا نحو: زيدٌ منطلقٌ.[٣]

قال الأشموني : (ولم يَرِدْ عن العرب علمٌ منقولٌ من مبتدأ وخبر ، لكنه بمقتضى القياس جائزٌ).[٤]

**الثاني** : أن الأعلام كلها منقولة ؛ لأن الأصلَ في الأسماء التنكيرُ ، ولا يضر جَعْلُ المعنى الأصلي للاسم الذي يتوهم أنه مرتجلٌ .[٥]

وإلى هذا ذهب جماعة من النحويين ، ونُسِبَ إلى سيبويه .[٦] قال أبوحيان : (وزعم بعض النحاة أن الأعلام كلها منقولةٌ ، وهو ظاهر قول سيبويه).[٧]

**الثالث** : أن الأعلام كلها مرتجلة ؛ لأن المرتجل – عنده – : ما لم يتحقق

---

[١] ينظر : الأصول ١٤٩/١ ، وشرح المفصل ٢٩/١ ، وشرح التسهيل ١٦٧/١ ، وشرح ابن عقيل ١٢٥/١ ، وشرح الألفية للمكودي ١/ ١٣٢.

[٢] ينظر : التصريح ١١٥/١- ١١٦ ، والهمع ٢٨٥/١ ، وحاشية الصبان ١٣٣/١.

[٣] ينظر : شرح التسهيل ١٦٧/١-١٦٨ ، والتصريح ١١٥/١- ١١٦ ، والهمع ٢٨٥/١.

[٤] شرح الألفية ١٣٣/١.

[٥] حاشية الصبان ١٣١/١.

[٦] ينظر الكتاب ١٠٢/٢-١٠٣، والهمع ٢٨٥/١ ، وحاشية الخضري ٦٥/١ .

[٧] الارتشاف ٩٦١/٢-٩٦٢ .

عند وضعه قصدُ نقلـه من معنـى أول ، وهذا القصد غير متحقق ، وموافقةُ بعض الأعلام نكرةً ، أو وصفًا ، أو غيرهما ، أمرٌ اتفاقيٌّ ، لا بالقصد .[١]

وإلى هذا ذهب الزجاج .[٢] قال السيوطي : (وذهب الزجاج أنها كلها مُرْتَجَلَةٌ ، والمرتجل عنده : ما لم يُقْصَد في وضْعِه النقلُ من محل آخر إلى هذا ؛ ولذلك لم تُجْعَل " أل " في الحارث زائدة).[٣]

**الرابع** : أن للعَلَم بحسب الوضع قسمًا ثالثًا ليس بمنقول ، ولا مرتجل ، بل هو واسطة بينهما ، وذلك في أمرين :

**أحدهما** : العَلَمُ بالغلبة ، وهو الاسم الذي اشتهر به بعض ما له معناه اشتهارًا تامًا يمنع من الشركة في ذلك المعنى ، إذا ذُكِرَ ، نحو : ابن عمر ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وهذه الأسماء غالبةٌ على العبادلة دون من عداهم من أبناء آبائهم ؛ وذلك لشهرتهم بالعلم ، وكذلك " ابن الزبير " غلب على " عبد الله " "لا ينصرف الوهم إلى غيره من بني الزبير ؛ وذلك لغلبة الاستعمال .[٤]

وقالوا : ابن الصعق[٥] ، وهو غالبٌ على يزيد دون غيره من أبناء الصَّعِق ؛ لشهرته ؛ إذ كان أفضلهم مالاً وأغزرهم جودًا ، وأكثرهم حروبًا ؛ فلذلك إذا قيل :

---

[١] حاشية الصبان ١٣١/١ .

[٢] ينظر : الارتشاف ٩٦٢/٢ ، والأشموني ١٣١/١ .

[٣] الهمع ٢٨٥/١ .

[٤] ينظر : الكتاب ١٠٠/٢-١٠١، وشرح المفصل ٤٠/١-٤١ ، وشرح التسهيل ١٦٦/١، ١٧٠ ، والارتشاف ٩٦٢/٢ ، والأشموني ١٣١/١ .

[٥] الصَّعِق هو : خُوَيْلِد بن نُفَيْل بن عمرو بن كلاب ، أحد فرسان العرب ، كان يُطْعِم الطعام بتهامة ، فهبت ريحٌ ، فَسَفَّت التراب في جفانه ، فشتمها ، فَرُمِيَ بصاعقة ، فقتلته ، فَعُرِفَ بالصَّعِق . ينظر : شرح المفصل ٤٠/١-٤١ ، واللسان (صعق) ١٩٩/١٠.

ابن الصَّعِق لا يذهب الوهم إلى غيره من بني أبيه إلا بقيد أو قرينة .[١]

والقول بأن العلم بالغلبة واسطة بين المنقول والمرتجل إنما هو لأبي حيان فالعَلَمُ بالغلبة – عنده – : ليس بمنقولٍ ؛ لأن النقل يستدعي الوضع للمعنى الثاني، ولا وَضْعَ فيه له ، ولا بمرتجلٍ ؛ لأنه سبق له استعمالٌ في غير العلمية .[٢]

وأجاب عما ذكره الجمهور من تقسيم العلم إلى منقول ومرتجل بأن ذلك كان منهم بالنظر إلى الأعم الأغلب[٣] ، قال : (وتقسيم الأكثرين العلم إلى منقول ومرتجل هو بالنسبة إلى الأكثر الأغلب ، وإلا فالذي علميته بالغلبة لا منقولٌ ، ولا مرتجل ، كالثُّرَيَّا ، والدَّبَرَان[٤] ، وابن عمر).[٥]

**والآخر** : العَلَم المعدول ، نحو : عُمَر ؛ إذ ليس منقولاً على الإطلاق ، ولا مرتجلاً على الإطلاق ، بل هو مشابهٌ للمنقول ؛ لموافقة حروفه لحروف المعدول عنه ، ومشابه للمرتجل ؛ لاختصاصه بوزنٍ لا يوافقه المعدول عنه.[٦]

---

[١] شرح المفصل ١/٤٠-٤١ .

[٢] ينظر حاشية الصبان ١/١٣١ .

[٣] توضيح المقاصد : ١/٣٩٤ .

[٤] (الدبران) : مأخوذ من (دبر) إذا تأخر بمعنى الدابر ، ثم غلب على الكوكب المخصوص بالدبور وهو النجم الذي يقع بين (الثريا ، والجوزاء) ، ويقال له : التابع ، والتويبع ، وهو من منازل القمر ، سُمِّيَ دبرانًا ؛لأنه يدبر (الثُّرَيَّا) أي : يتبعها . ينظر : اللسان (دبر) ٤/٢٧١ .

[٥] الارتشاف ٢/٩٦٣.

[٦] الأشباه والنظائر في النحو ١/٣٧١ .

**تعقيب** :

**في ضوء ما تقدم يبدو للباحث أمران :**

**١- أن العَلَم بالغلبة يغلب عليه أحد أمرين : إما الإضافة ، نحو : ابن عباس ، وابن عمر وابن مسعود ، وإما الألف واللام ، نحو : الثُّرَيَّا ، والدَّبَرَان ، والصَّعِق .[١] قال ابن السراج : (واعلم أن في كلامهم أسماء معارف بالألف واللام وبالإضافة ، غلبت على أشياء ، فصارت لها كالأسماء ، والأعلام مثل : زيد ، وعمر ، نحو : النجم ، تعني الثريا ، وابن الصعق).[٢]**

**وعلى هذا يُحْمَل قول الجزولي : (وقد يكون بالغلبة فيلزمه أحد الأمرين : إما الألف واللام ، كالثُّرَيَّا ، والدَّبَران ، وإما الإضافة ، كابن عمر)[٣] على أن ذلك هو الغالب فيه . صرح بذلك أبو حيان .[٤]**

**٢- أن الذي يركن إليه الباحث في ذلك ما ذهب إليه الجمهور من أنه لا واسطة بين العلم المنقول والمرتجل .**

**أما ما نُسِبَ لسيبويه من أن الأعلام كلها منقولة ففيه ادعاء جَعْل المعنى الأصلي للاسم الذي يتوهم أنه مرتجلٌ ، وهو ادعاء يفتقر إلى دليل .**

**وأما خِلافُ الزجاج في أن الأعلام كلها مُرْتَجَلَةٌ فهو خلافٌ لفظيٌّ مبنيٌّ على أن المرتجل – عنده – : ما لم يتحقق عند وضعه قصدُ نقله من معنى أول .[٥]**

---

[١] ينظر : الكتاب ٢/١٠٠-١٠١ ، والمقتضب ٤/٣٢٤ ، والمفصل ٢٩ ، والمقدمة الجزولية ٦٤- ٦٥ ، والتوطئة ١٩١.

[٢] الأصول ١/١٥٦-١٥٧ .

[٣] المقدمة الجزولية ٦٤- ٦٥ .

[٤] ينظر الارتشاف ٢/٩٦٦ .

[٥] حاشية الصبان ١/١٣١ .

وهذا يعني أنه لا ينفي أن نحو : " زَيْد " – في الأصل – : مصدر قولك : "زَادَ يزيد زيدًا " وهو ما قاله الجمهور .

وأما العَلَمُ بالغلبة فهو منقولٌ بوضعٍ تنزيليٍّ ؛ لأن غلبة استعمال المستعملين بمنزلة الوضع منهم ، نَصَّ على ذلك غيرُ واحد[1]. قال الخضري : (قوله : " وإلى منقول " : منه العَلَمُ بالغلبة ؛ لأن غلبته كالوضع الجديد ، خلافًا لمن جعله واسطة).[2]

وهو ظاهر قول سيبويه – في باب ما يكون فيه الشيء غالبًا عليه اسمٌ : (وأما الدَّبَران ، والسمَّاك[3]، والعَيُوق[4] وهذا النحو ، فإنما يلزم الألف واللام من قِبَلِ أنه عندهم الشيء بعينه . فإن قال قائل : أيقال لِكُلِّ شيءٍ صار خَلْفَ شيءٍ دَبَرَان ؟ ولِكُلِّ شيءٍ عَاقَ عن شيء عيوق ؟ ولكل شيءٍ سَمَكَ ، وارتفع سَمَّاك ؟ فإنك قائل له : لا ، ولكن هذا بمنزلة العَدْل والعَدِيل ، والعديل ما عادلك من الناس، والعَدْل لا يكون إلا للمتاع ، ولكنهم فرقوا بين البناءين ؛ ليفصلوا بين المتاع وغيره ، ومثل ذلك بناء حَصِين ، وامرأة حَصَان ، فرقوا بين البناء والمرأة ، فإنما أرادوا أن يُخْبِروا أن البناء مَحْرَزٌ لمن لجأ إليه ، وأن المرأة محرزة لفرجها ، ومثل ذلك : الرَّزِين من الحجارة ، والحديد ، والمرأة رَزَان ، فرقوا بين ما يحمل وبين ما ثقل في

---

[1] ينظر حاشية يس على التصريح ١١٤/١ ، وحاشية الصبان ١٣١/١ .

[2] حاشية الخضري ٦٥/١ .

[3] (السمَّاك) : مأخوذ من (سمك) إذا ارتفع ، والسماء سماء مكة ، أي : مرتفعة ، ثم غلب على منزل من منازل القمر ، فلا يطلق على غيره ، وبه ينزل القمر . ينظر : شرح المفصل ٤٢/١ واللسان (سمك): ٤٤٣/١٠ .

[4] (العَيُوق) : مأخوذ من : عاق يعوق بمعنى العائق ، ثم غلب على كوكب أحمر مضيء بحيال (الثُّرَيَّا) في ناحية الشمال ويطلع قبل (الجوزاء) ، سُمِّيَ بذلك ؛ لأنه يعوق (الدَّبَرَان) عن لقاء (الثُّرَيَّا). ينظر : اللسان (عوق) : ٢٨٠/١٠.

مجلسه فلم يخف ، وهذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب ، فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء ، والمعنى فيهما واحدٌ، وبناؤهما مختلف ، فيكون أحد البناءين مختصًا به شيء دون شيء ؛ ليفرق بينهما ، فكذلك هذه النجوم اختصت بهذه الأبنية ، وكل شيء جاء قد لزمه الألف واللام فهو بهذه المنزلة ، فإن كان عربيًا نعرفه ، ولا نعرف الذي اشتق منه ؛ فإنما ذاك لأنا جهلنا ما علم غيرنا أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل إلى الأول المسمى).[1]

وأما العَلَم المعدول ، نحو : " عُمَر ، وزفر " فليس واسطة بين المنقول ، والمرتجل ، بل هو : إما أن يكون منقولاً من المعدول عنه ، وإما أن يكون مرتجلاً ؛ لأن لفظ المعدول لم يستعمل في مسمى ثم نُقِلَ منه .[2]

والأول أولى ؛ طردًا لعلة منعه من الصرف ؛ وذلك أنهم إنما منعوه من الصرف ؛ للعلمية والعدل ، وما العدل إلا نوعٌ من النقل .

---

[1] الكتاب ٢/١٠٢-١٠٣.

[2] الأشباه والنظائر في النحو ١/٣٧١ .

# ٥- الواسطة بين الماضي والمستقبل

أنكر قومٌ فِعْلَ الحال ، واحتجوا بما حكاه العكبري عنهم أنهم قالوا : (ما وُجِدَ من أجزاء الفعل صار ماضيًا ، وما لم يُوجدْ فهو مستقبلٌ ، وليس بينهما واسطةٌ).[١]

**الدراسة والتحليل** :

الفعل – في اصطلاح النحويين – : كلمةٌ تدل على معنى في نفسها دلالةً مقترنةً بأحد الأزمنة .[٢]

وهو ينقسم – بالنسبة إلى الزمان– إلى ثلاثة أقسام : ماض ، ومستقبل ، وحال ، فالماضي : ما وقع ، وانقطع ، وحَسُنَ معه " أمسِ " ، نحو : " قَامَ أَمْسِ ، وقَعَدَ أول من أمس ".

والمستقبل : ما لم يقع ، وحَسُنَ معه " غد " ، نحو : سيقرأ غدًا ، وسوف يُصَلِّي بعد غد ، وقمْ غدًا .

والحال : ما وقع ، ولم ينقطع ، وحَسُنَ معه " الآن " ، نحو : هو يقرأ الآن ، وهو يُصَلِّي الساعة .[٣]

ولا خلافَ في الماضي والمستقبل ، كما أنه لا خلافَ في زمنهما[٤] فأما الحال ففيه خلافٌ بين النحويين على مذهبين :

---

[١] اللباب ١٤/٢ .

[٢] ينظر الفصول الخمسون لابن معط ١٥٢ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢٥٤/١ ، وشرح المفصل ٢/٧ ، وشرح الكافية للرضي ٥/٤ .

[٣] ينظر الكتاب ١٢/١ ، واللمع ٢٣ ، وأسرار العربية ٢٧٨ ، والبسيط ٢١٩/١ ، والتذييل والتكميل ٨٤/١ ، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل ١٣/١ .

[٤] ينظر شرح الجمل ١٢٧/١ .

**الأول** : إنكار الحال .[١] قال ابن عصفور : (والمنكرون له على قسمين : منهم مَن أنكره ، وأنكر زمانه ، ومنهم مَن أنكره ، وأثبت زمانه).[٢]

قأما من أنكر زمانه فله أن يحتج بأن زمن الحال إما أن يكون قد وقع ، أو لم يقع ، فإن وقع فهو ماضٍ ، وإن لم يقع فهو مستقبلٌ ، ولا سبيلَ إلى قسم ثالث يكون واسطة بينهما ، حكى ذلك السيرافي ، وغيره.[٣]

قال السيرافي : (إن طَعَنَ طاعنٌ في هذا ، فقال : أخبرونا عن الحال الكائن ، أوقع ، وكان ، فيكون موجودًا في حيز ما يقال عليه : كائنٌ ؟ أم لم يوجد بعدُ ، فيكون في حَيِّز ما يقال عليه : لم يكن ؟ فإن قلتم : هو في حَيِّز ما يقال عليه : لم يكن فهو مستقبلٌ ، وإن كان قد وقع ووُجِدَ فهو في حيز الماضي ، ولا سبيل إلى ثالث).[٤]

وقد أُجِيبَ عن ذلك بأن زمن الحال لِقِصَرِهِ يتعذَّر الإخبار عنه ؛ لأنه الزمنُ المتوهَّم الفاصل بين الماضي والمستقبل ، فالسائل – إذن – عن الإخبار عن زمن الحال مع تعذر الإخبار عنه بمنزلة مَن قال : أَخْبِرُونَا عن العقل – مثلاً – هل هو طويلٌ ، أو قصيرٌ ؟ أو مُنْحَنٍ ، أو مستقيمٌ ؟ والعقل لا يُتَصَوَّر الإخبار عنه بشيء من ذلك ؛ لأنه ليس بصفةٍ له ، وكذلك زمن الحال لا يُتَصَوَّرُ الإخبار عنه بالمضي ، ولا بالاستقبال ؛ لأنهما ليسا بصفتين له .[٥]

---

[١] لم أقف على تعيين من أنكر ذلك من النحويين ، وقد ورد التعبير عنهم بلفظ (قوم ، أو بعض ) في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥٨/١ ، واللباب ١٤/٢ ، وشرح المفصل ٤/٧ ، وشرح الجمل١٢٧/١ ، والتذييل والتكميل ٨١/١ : ٨٥ .

[٢] شرح الجمل ١٢٧/١ .

[٣] ينظر اللباب ١٤/٢ ، وشرح المفصل ٤/٧ ، وشرح الجمل ١٢٧/١ .

[٤] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥٨/١ .

[٥] شرح الجمل ١٢٧/١ .

قال السيرافي : (الماضي هو الذي أتى عليه زمانان : أحدهما : الزمان الذي قد وُجِدَ فيه ، وزمانٌ ثانٍ يخبر أنه قد وُجِدَ ، وحَدَثَ ، وكَانَ ، ونحو ذلك ، فالزمان الذي يقال : وُجِدَ الفعلُ فيه ، وحَدَثَ غيرُ زمان وجوده، فكل فِعْل صح الإخبار عن حدوثه في زمان بعد زمان حدوثه فهو فعلٌ ماضٍ ، والفعل المستقبل هو الذي يُحَدَّث عن وجوده في زمان لم يكن فيه ، ولا قبله ، فقد تَحَصَّلَ لنا الماضي والمستقبل ، وبقي قسمٌ ثالثٌ ، وهو الفعل الذي يكون زمان الإخبار عن وجوده هو زمان وجوده ، وهو الذي قال سيبويه : " وما هو كائنٌ لم ينقطع"[1]).[2]

وأما من أنكر فِعْل الحال ، وأثبت زمانه فهو أبو إسحاق الزجاج . قال أبو حيان : (وفي المضارع خلافٌ ، ذهب الزجاج إلى أنه مستقبلٌ ، وأنكر أن يكون للحال صيغةٌ ؛ لأنه لِقِصَرِهِ لا يمكن أن يُعَبَّر عنه ؛ لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيًا ، ولأنه لو عُبِّرَ عنه في اللغة لكان له صيغةٌ تخصه ؛ لأنه ليس من موجود في كلامهم إلا ، وله لفظٌ يخصه ، وقد يكون له مع ذلك لفظ يشترك فيه مع غيره ، وأما أنه لا يكون لشيء لفظ يقع عليه إلا المشترك ، فلا يوجد في كلامهم ذلك).[3]

وظاهرٌ من هذا النص أن الزجاج قد احتج بأمرين :

١- أن زمن الحال ؛ لِقِصَرِهِ يتعذر الإخبار عنه ، فكذلك يتعذر وجود فِعْل الحال فيه ؛ لأنه بِقَدْرِ ما يلفظ به عاد الزمان ماضيًا .[4]

---

[1] الكتاب ١٢/١.

[2] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥٨/١ .

[3] التذييل والتكميل ٨١/١ – ٨٢ .

[4] ينظر شرح الجمل ١٢٨/١ .

وقد أُجِيبَ عن ذلك بأنه لم يُرَدْ بزمن الحالِ الزمنُ الحقيقي الفاصل بين الماضي والمستقبل ، وإنما المراد به عندهم الزمن الماضي غير المنقطع ، وذلك يتسع للإخبار عن الفعل فيه .[١] قال أبو حيان : (لم يَعْنُوا بالحال "الآن" الفاصل بين الماضي والمستقبل ، وإنما يَعْنُون الماضي غير المنقطع ، ففعلُ الحال ما قارن التعبيرَ عنه وجودُ جزءٍ من معناه نحو : زيدٌ يكتب ، فقارن وجود لفظه لوجود بعض الكتابة ، لا كلها ، وعبر بلفظ " يكتب " ؛ لاتصال الكتابة بعضها ببعض ، وقال سيبويه – في المضارع المراد به الحال – : " ولما هو كائنٌ لم ينقطع "[٢]).[٣]

٢– أنه لو كان ثَمَّ فِعْل حال لكانت له بنيةٌ تخصه ، كالماضي والمستقبل ؛ لأن كل موجود لا بُدَّ له من بنية تخصه .[٤]

وَرُدَّ هذا بأنه قد وُجِدَ ذلك في كلامهم ، وهو لفظ " رائحة " فإنها تقع على جميع الروائح ، ولا اسم لها ، إلا ذلك اللفظ المشترك .[٥]

وقد يقال : ما رُدَّ به ليس بشيءٍ ؛ لأن الرائحة ليست من قبيل المشترك ، وإنما هي من باب المطلق .[٦]

**الثاني** : إثبات فِعْل الحال ؛ لأن الفِعْل اشتُقَّ من المصدر ؛ ليدل على الزمان ، فينبغي أن ينقسم بحسب انقسامه ، ولا أحد ينكر زمن الحال ، وهو الآن ، فكذلك الفعل الدالُّ عليه ، فهو واسطة بين الماضي والمستقبل، وعلى هذا يكون

---

[١] ينظر اللباب ١٤/٢ ، وشرح الجمل ١٢٨/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٦/٤ .

[٢] الكتاب ١٢/١ .

[٣] التذييل والتكميل ٨٢/١ .

[٤] ينظر البسيط ١١٦/١–١١٧ .

[٥] ينظر شرح الجمل ١٢٧/١–١٢٨ .

[٦] التذييل والتكميل ٨٢/١ .

الفعل المضارع محتملاً للحال ، وللاستقبال ، هذا مذهب الجمهور .[١]قال ابن عقيل : (والمضارعُ صالحٌ لـه ، أي : للاستقبال ، وللحال ، فإذا قلت : يقوم ، احتمل الحال ، والاستقبال ، وهذا مذهب الجمهور).[٢]

ثم إن الجمهور قد اختلفوا على أربعة أقوال :

١- ظاهر مذهب سيبويه والأكثرين: أن وضْعَ المضارع للحال ، والاستقبال إنما هو وضْعُ المشترك ، كوضع العَيْن للبصر ، والبئر ، والجاسوس ، ونحو ذلك .[٣] قال أبوحيان : (وذهب الجمهور إلى أن المضارع يكون للحال ، وللاستقبال ، ثم اختلفوا ، فقال بعضهم : وَضْعُه لهما هو وَضْع المشترك ، كوضع " عَيْن " وهذا ظاهرُ مذهب سيبويه ؛ لأنه قال : " وأما الفعل فأمثلةٌ أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء ، وبُنِيَتْ لِمَا مضى ، ولِمَا يكون ، ولم يقع ، ولِمَا هو كائنٌ لم ينقطع " ثم أكد ذلك بقوله : " فأما بناءُ ما لم يقع ، فقولك آمرًا : اذهبْ ، ومخبرًا : نذهب " ثم قال : " وكذلك بناء ما لم ينقطع ، وهو كائنٌ إذا أخبرت "[٤] فكونه ذكر أنه يبنى لهذا ، ولهذا دليلٌ على الاشتراك).[٥]

وقد اختار هذا المذهب ابن مالك ؛ إذ قال : (ولما كان بعض مدلول المضارع المسمى حالاً مستأنفة الوجود أشبه المستقبل المحض في استئناف الوجود ، فاشتركا في صيغة المضارع اشتراكًا وضعيًا ؛ لأن إطلاقه على كل واحد منهما لا يتوقف على مسوغ من خارج ، بخلاف إطلاق المضارع مرادًا به المضي

---

[١] ينظر الكتاب ١٢/١ ، واللمع ٢٣ ، وأسرار العربية ٢٧٨ ، واللباب ١٣/٢ ، وشرح الجمل ١٢٧/١، والتذييل والتكميل ٨٤/١، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل ١٣/١.

[٢] المساعد ١٢/١ .

[٣] ينظر شرح الجمل لابن خروف ٢٧١/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٦/٤ .

[٤] ينظر الكتاب ١٢/١ .

[٥] التذييل والتكميل ٨٤/١ .

وإطلاق الماضي مرادًا به الاستقبال ، فإن ذلك يتوقف على مسوِّغ من خارج ، نحو : لو تقوم أمسِ لقمت ، وإن قمت غدًا قمت ، فلولا : " لو " ، و" إن " ما ساغ إعمال " تقوم " في " أَمْسِ " ، ولا " قمت " في " غدًا ").[١]

٢- أن فِعْل المستقبل والحاضر واحدٌ في لسان العرب ، فإذا أرادوا تخليصه للاستقبال أدخلوا عليه السين ، أو سوف ، وإذا أرادوا الحاضر قالوا : يفعل الآن ، وهو اسم مبني على الفتح ، أعني الآن ، وهو فصلٌ بين الماضي والمستقبل ، وليس هناك حاضرٌ إلا بالوضع ؛ لأن كل زمان منقسمٌ ، و" الآن " ليس بزمان ؛ لأنه غير منقسم ، لكن الحاضر عند الجمهور هو زمانٌ يحيط به زمانٌ مستقبل ، وماض قريبان من الحاضر ، فسمي ذلك الزمان باسمه لتنزله في الحِسِّ منزلة " الآن " في العقل .[٢]

٣- أنه إذا وقع على الحال كان بحق الأصالة ، وإذا وقع على الاستقبال كان بحق الفرعية ، وهو مذهب الفارسي وجماعة ؛ ولذلك كان حمله – عندهم – على الحال إذا عدمت القرائن أولى من حمله على الاستقبال .[٣]

وقد استدلوا على ذلك بأمرين :

**أحدهما** : ما تقرر في كلام العرب من أن اللفظ إذا صلح للقريب ، وللبعيد كان القريب أحق به ، ألا ترى أن العرب تقول : زيدٌ وأنت قمتما ، فتغلب المخاطب على الغائب ؛ لأنه أقرب إلى المتكلم منه ، وتقول : أنا وأنت قمنا، فتغلب المتكلم على المخاطب ؛ لأنه أقرب ، فكذلك ينبغي أن يكون " يَفْعَلُ " بالحال أحق منه بالمستقبل ؛ لأن الحال أقرب من المستقبل .[٤]

---

[١] شرح التسهيل ١/٢٥ .

[٢] ينظر علل النحو ١٤٤ ، والتذييل والتكميل ١/٨٥ .

[٣] ينظرالمسائل العسكرية ٩٨ : ١٠٢ والرضي ٤/١٦ والتذييل والتكميل ١/٨٥ – ٨٦.

[٤] ينظر التذييل والتكميل ١/٨٥ – ٨٦ .

**الآخر** : أنه يخلص للاستقبال بالسين وسوف ، والحروف الدالة على المعاني إنما تلحق الفروع ، لا الأصول ، كعلامة التأنيث ، والتثنية ، والجمع ، والتصغير ، والتعريف ، وغير ذلك من حروف المعاني .[١]

قيل : وهذا ليس بشيء ؛ لأن " يفعل " أيضًا قد يتخصص بالحرف للحال ، نحو : إنَّ زيدًا ليفعلُ ، فاللام خَلَّصَتْهُ للحال ، كما خَلَّصَتْهُ سوف للاستقبال .

٤- عكس الثالث ، وهو أن المستقبل أصل الحالِ ؛ لأنه أسبق الفعلين فهو أحق بالمثال ، وبَنَتِ العربُ الحالَ على لفظه ؛ لقربه به ، وأنه لم يَنْقَضِ .

وَرُدَّ بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال ، وأصل أحوال الفعل أن يكون منتظرًا لم يقع، ثم يكون حاصلاً لم يمض ، ثم يكون ماضيًا منقطعًا.[٢]

**تعقيب** :

بدا من الدراسة أمران :

أحدهما : أن كون المضارع مستقبلاً جليٌّ ، بخلاف كونه حالاً ، فإن فيه إشكالاً ؛ لأن كثيرًا من الناس يعتقدون أن الحال هوالمقارن وجود معناه لوجود لفظه ، وليس كذلك ؛ لأن مدة وجود اللفظ لا تتسع لوجود معنى الفعل ، ولا اشْتُرِطَ ذلك في المضارع المراد به الحال ، بل جُوِّزَ في كل فعل طالت مدته ، أو قصرت .

وأيضًا فإن المُخْبِرَ بالفعل الماضي يتقدم شعوره بمضيه على التعبير عنه والمخبر بالمستقبل يتقدم شعوره باستقباله على التعبير عنه ، فكذا المخبر بالحال لا بد من تقدم شعوره بِحَالِيَّتِهِ على التعبير عنه ، وذلك موجبٌ لعدم المقارنة المتوهمة ، بل مقصودُ النحويين أن الحالَ ما قَارنَ وجودُ لفظه لوجودِ جزءٍ من

---

[١] ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥٨/١ ، والإيضاح للفارسي ٧٢ ، والمقدمة الجزولية ٣٣ ، وشرح الكافية للرضي ٦/٤.

[٢] ينظر التذييل والتكميل ٨٥/١ – ٨٦ .

معناه ، كقولنا : هذا زيدٌ يكتب ، فـ " يكتب " هنا : مضارعٌ بمعنى الحال ، ووجود لفظه مقارنٌ لوجود بعض الكتابة ، لا جميعها ، وعبر بالحال عن اللفظ الدال على الجميع ؛ لاتصال أجزاء الكتابة بعضها ببعض ؛ لأن أجزاء المستقبلة مدَّة لجزئه المقارن .[1]

قال ابن خروف : ( وحقيقةُ الحالِ زمانٌ لا يتم فيه فعلٌ ، وهو الزمان الموجود الذي يقع فيه الحَدَثُ ، شيئًا بعد شيء ، ولولا وجوده لم يقع حدثٌ ما ، وهو دقيقٌ جدًا). [2]

**الآخر** : أن الأولى بالقبول والاختيار ما ذهب إليه الجمهور من أن الحال واسطة بين الماضي ، والمستقبل ، وأن لا سبيل إلى إنكار زمن الحال ، أو فعله ؛ لأن الدليلَ قد قام على بطلان من أنكر شيئًا من ذلك .

ولا يفوتُ الباحثَ في هذا الشأن التأكيدُ على ما سبقتِ الإشارةُ إليه من أدلة إثبات كل من زمن الحال ، وفعله . فأما دليلُ وجودِ زمن الحال فهو أن الموجود في حال وجوده لا بُدَّ له من زمان ، والماضي والمستقبل معدومان فيه ، وموجودٌ في حال وجوده في زمن معدوم لا يُتَصَوَّرُ ، فثبت بهذا زمنٌ ثالثٌ ، وهو زمن الحال.[3]

وأما إثباتُ فعلِ الحالِ فمن ثلاثة أوجه :

١- أنهم يقولون : " يَفْعلُ الآن " ، ولا يقولون : " افعل الآن " ، إلا قليلاً على طريق الاتساع ، وتقريب الماضي والمستقبل من الحال ، فصلاحية " الآن " مع يفعل دليلٌ على أنه ليس بماضٍ ، ولا مستقبل ، وأن المراد فعل ثالثٌ ، وهو الحال .[4]

---

[1] ينظر شرح التسهيل ١/٢٤ – ٢٥ ، وشرح الكافية للرضي ٤/١٦.

[2] شرح الجمل لابن خروف ١/٢٧٥ .

[3] ينظر شرح الجمل ١/١٢٧ .

[4] ينظر التذييل والتكميل ١/٨٢ .

٢- قول الله تعالى : ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾[١] قالوا : أرد الأزمنة الثلاثة .[٢]

٣- قول الشاعر :

وَأَعْلَمُ مَا فِي اليَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي. [٣]

ووجهُ الدليلِ من هذا البيت : أن كلاً من " اليوم ، والأمس ، وغد " لا تخلو أن تؤخذ على حقائقها ، أو كنايات عن الأزمنة ، فإن أُخِذَتْ على حقائقها اختل معنى البيت ؛ لأنه لا يعلم عن علم اليوم إلا ما هو فيه ، ولا فائدة في اقتصاره على " الأمس ، وغد " ؛ لأنه يعلم علم ما قبل الأمس ، ويجهل علم ما بعد غد ، فإذا بطل أن تؤخذ على حقائقها ثبت أنها كنايات عن الأزمنة ، فكنى باليوم عما هو فيه ، وكنى بالأمس عما مضى ، وكنى بغدٍ عما يستقبل ، والأفعال كناياتٌ عن الأحداث بالنظر إلى الزمن ، فينبغي – إذن – أن تكون ثلاثة : ماضٍ، ومستقبلٍ ، ومضارع .[٤]

---

[١] من الآية ٦٤ من سورة مريم .

[٢] شرح الجمل ١٢٨/١ .

[٣] البيت من الطويل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٤٩ ، والجمل للخليل ٢٠٢، وكتاب جمهرة الأمثال ٤٠١/٢ ، واللباب ١٤/٢ ، وشرح الجمل ١٢٩/١ .

[٤] ينظر شرح الجمل ١٢٩/١ .

# المبحث الثالث

# الواسطة في أبواب متفرقة

## ١- الواسطة بين اللزوم و التعدي

من أقسام الفعل ما لا يُوصَفُ بِلُزُومٍ ، ولا تَعَدٍّ ، أي : واسطة بينهما ، وجعلوا من ذلك " كَانَ " الناقصة ، وأخواتها . قال الأشموني : (والمعروف أنها واسطة ، لا متعدية ، ولا لازمة).[١]

**الدراسة والتحليل** :

ينقسم الفعل – بحسب التعدي واللزوم – إلى أربعة أقسام :

**الأول** : المُتَعَدِّي ، ويقال له : الواقع ، والمتجاوز ، وهو الذي يصل إلى المفعول به بنفسه أي : بغير حرف جر ، نحو : ضَرَبْتُ زيدًا .

وإنما سُمِّيَ الفعل متعديًا ؛ لأنه تَعَدَّى فاعله إلى مفعول به ، وواقعًا ؛ لأنه وقع على المفعول به ، ومتجاوزًا ؛ إذ تجاوز مرفوعه إلى غيره .[٢]

وللفعل المتعدي علامتان :

١- أن يصح أن تتصل به " هاء " ضمير غير المصدر على وجه لا يكون خبرًا ، وهي هاء المفعول به ، نحو : " ضَرَبَ " ؛ ألا ترى أنك تقول : زيدٌ ضَرَبَهُ عَمْرٌو ، فتصل بالفعل ، وهو " ضَرَبَ " هاء ضمير غير المصدر ، وهو زيدٌ .[٣]

---

[١] شرح الأشموني ٢/٨٧ .

[٢] ينظر الكتاب ١/٣٣-٣٤ ، والأصول ١/١٦٩ ، والإيضاح للفارسي ١٠٤ ، واللمع ٥١ وأسرار العربية ٩٣ ، واللباب ١/٢٦٧ ، وشرح المفصل ٧/٦٢ ، والمقدمة الجزولية ٧٩ ، وشرح الجمل ١/٢٩٩ ، والتسهيل ٢٧ ، والارتشاف ٤/٢٠٨٨ ، والمقاصد الشافية ٣/١٢٤ ، وشرح ابن عقيل ٢/١٤٥ ، والأشموني ٢/٨٧ .

[٣] توضيح المقاصد ٢/٦٢٠ ، وأوضح المسالك ٢/١٧٥-١٧٦ .

والاحترازُ بهاء غير المصدر من هاء المصدر ، فإنها تتصل بالمتعدي واللازم ، فلا تدل على تعدي الفعل ، فمثال المتصلة بالمتعدي : الضَّرْب ضَرَبْته زيدًا ، ومثال المتصلة باللازم : القيام قمته ، أي : قمت القيام .

والاحتراز بما لا يكون خبرًا من نحو : الصديق كنته ، فإنه يصدق على " كان " أنه اتصل به هاء ضمير غير المصدر ، ومع ذلك لا يكون متعديًا .[1]

وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم في قوله :

عَلاَمَةُ الفِعْلِ المُعَدَّى أَنْ تَصِلْ هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ.[2]

٢- أن يُبْنَى منه اسم مفعول تام باطراد ، بأن يستغني عن حرف الجر ، وذلك مثل : ضَرَبَ ؛ ألا ترى أنك تقول : " هُوَ مَضْرُوبٌ " فيكون " مضروبٌ " تامًا غير مفتقر إلى حرف جر .[3]

**الثاني** : اللازم ، ويقال له : القاصر ، وغير المتعدي ، ويسمى متعديًا بحرف جر ، وهو الذي لا يصل إلى المفعول به إلا بحرف الجر ، نحو : مررتُ بزيدٍ ، أو ليس له مفعولٌ به ، نحو : قَامَ زيدٌ .

وعلامته : أنه لا تتصل به هاء غير المصدر ، فلا يقال : زيدٌ خَرَجَهُ عَمْرٌو ، ولا يُصَاغُ منه اسم مفعول تام ، فلا يقال : غَضِبَ زيدٌ على عمرٍو فهو مغضوبٌ ، بل هو مغضوبٌ عليه .

وإنما سُمِّيَ الفعل لازمًا ؛ لأنه لزم فاعله ، فلم يتعده ، ولم يجاوزه إلى

---

[1] ينظر التصريح ٣٠٩/١ ، والأشموني ٨٧/٢ ، وحاشية الخضري ١٧٨/١ .

[2] الألفية ١٩ .

[3] ينظر شرح التسهيل ٨٠/٢ ، والتصريح ٣٠٩/١ .

غيره.[١] قال السيوطي : (فاللازم – ويقال له : القاصر ، وغير المتعدي ؛ للزومه فاعله ، وعدم تعديه إلى المفعول به – : ما لا يُبْنَى منه مفعولٌ تام ، أي : بغير حرف جر ، كـ " غَضِبَ فهو مغضوبٌ عليه).[٢]

**الثالث** : ما لا يُوصَفُ بتعدٍ ، ولا لزوم ، وهو الأفعال الناقصة ، مثل كَانَ وأخواتها ؛ فإن منصوبها خبرٌ لها على قول البصريين ، وحالٌ ، أو شبيهٌ به على قول الكوفيين .[٣]

قال السيوطي : (الفعل أربعة أقسام : لازم ، ومتعد ، وواسطة ، لا يُوصَفُ بلزوم ، ولا تعدٍّ وهو الناقص : " كَانَ ، وكَادَ " وأخواتهما ...).[٤]

**الرابع** : ما اشتهر بالاستعمالين معًا : التعدي ، واللزوم ، فتارة يتعدى بنفسه ، وتارة يتعدى بحرف الجر ، والمعنى واحدٌ ، نحو : شَكَرَ ، ونَصَحَ، وكِلْتُ ووزَنْتُ ، فإنه يقال : شَكَرْتُهُ ، وشَكَرْتُ لَهُ ، ونَصَحْتُهُ ، ونَصَحْتُ لَهُ ، وكِلْتُهُ ، وكِلْتُ لَهُ ، ووَزَنْتُهُ ، وَوَزَنْتُ لَهُ .[٥]

وهذا النوع موقوفٌ على السماع[٦] ، وللنحويين فيه أربعة أقوال :

١ – أنه قسمٌ مستقلٌ برأسه لا يوصف باللزوم ولا بالتعدي ؛ وذلك لتساوي الاستعمالين فيه ؛ فإنه على أحد الوجهين قابلٌ لهاء غير المصدر ، فهو في ذلك متعد ، وفي الوجه الآخر غير قابلٍ ، فلا يكون متعديًا .

---

[١] ينظر الكتاب ٣٣/١ ، والمقرب ١١٤/١ ، وشرح الكافية الشافية ٦٢٩/٢–٦٣٠، والرضي ١٣٦/٤، والمقاصد الشافية ١٢٤/٣، والهمع ٨/٢ ، والخضري ١٧٨/١.

[٢] الهمع ٨/٢ .

[٣] ينظر التصريح ٣٠٨/١ ، والأشموني ٨٧/٢ ، وحاشية الخضري ١٧٨/١ .

[٤] الهمع ٧/٢ .

[٥] ينظر الهمع ٧/٢ .

[٦] ينظر شرح المقدمة المحسبة ٣٦٩ .

وإذا كان في أحد الوجهين لا يُوصَفُ بالتعدي ، وفي الآخر لا يُوصَفُ باللزوم ، فهو واسطةٌ بين المتعدي واللازم .[١]

وإلى هذا ذهب بعض النحويين[٢] ، منهم ابن مالك ، وهذه عبارته : (وإذا استُعْمِلَ الفعل متعديًا بنفسه تارة ، وبحرف تارةً ، ولم يكن أحد الاستعمالين مشهورًا قيل فيه : مُتَعَدٍّ بوجهين . ولم يحكم بتقدير الحرف عند سقوطه ، ولا بزيادة عند ثبوته ، نحو : شَكَرْتُهُ ، وشَكَرْتُ لَهُ ، ونَصَحْتُهُ ، ونَصَحْتُ لَهُ).[٣]

وإنما جعلوا هذا النوع قسمًا برأسه ، ولم يجعلوه من المتعدي ، أو اللازم ؛ لأنهم رأوا الفعل يصل تارةً بنفسه ، وتارةً بحرف جر ، ولم يستعمل العرب أحدهما أكثر من الآخر ، أعني أنه لم يقولوا : " نصحت زيدًا " أكثر من: " نصحت لزيدٍ " ، فَيُجْعَل وصوله بنفسه أصلاً ، وحرف الجر زائدًا ، ولا " نصحت لزيدٍ " أكثر من " نصحت زيدًا " ، فيجعل الأصل ، ثم حذف حرف الجر ، فلما تساويا في الاستعمال كان كل واحدٍ منهما أصلاً بنفسه .[٤]

وقد اختار هذا المذهب السيوطي[٥] ، والخضري ؛ إذ قال : (وفي التسهيل[٦] التسهيل[٦] أن ما يتعدى تارة بنفسه ، وتارة بالحرف ، مع شيوع الاستعمالين كـ " شَكَرْتُهُ ، وشَكَرْتُ لَهُ ، ونَصَحْتُهُ ، ونَصَحْتُ لَهُ ، واسطةٌ ، وهو الأصح).[٧]

---

[١] ينظر المقاصد الشافية ١٢٩/٣، وحاشية الخضري ١٧٨/١.

[٢] ينظر شرح الجمل ٣٠١/١ ، وشرح الكافية الشافية ٦٣٦/٢، والارتشاف ٢٠٨٨/٤، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل ٤٧٥/٢ ، والهمع ٧/٢ .

[٣] شرح التسهيل ٧٩/٢ – ٨٠ .

[٤] شرح الجمل ٣٠١/١ .

[٥] ينظر الهمع ٧/٢ .

[٦] ينظر التسهيل ٢٧ .

[٧] حاشية الخضري ١٧٨/١ .

٢- أن هذا النوع لا يُتَصَوَّرُ ؛ لأنه مُحَالٌ كونُ الفعل قويًا ضعيفًا ، فينبغي أن يُجْعَل الأصل فيه التعدي بالجار ، ثم حُذِفَ توسعًا ، وكثر الأصل والفرع.

وهذا مذهب بعض النحويين ، وصححه ابن عصفور ، فقال : (وزعم بعض النحويين أنه لا يُتَصَوَّرُ أن يوجد فعلٌ تارةً يتعدى بنفسه ، وتارةً بحرف الجر ؛ لأنه مُحَالٌ أن يكون الفعلُ قويًا ضعيفًا في حال واحدة ، ولا المفعول محلاً للفعل ، وغير محل للفعل في حينٍ واحدٍ ، وهو الصحيح ؛ فينبغي على هذا أن يُجْعَلَ : " نصحتُ زيدًا ، وأمثاله ، الأصل فيه : نصحتُ لِزَيْدٍ ، ثم حُذِفَ الجر منه في الاستعمال ، وكثر فيه الأصل والفرع ؛ لأن النصح لا يَحِلُّ بزيدٍ ، فإن كان الفعل يحل بنفي المفعول ، ويوجد تارةً متعد بنفسه ، وتارةً بحرف جر جعلنا الأصل وصوله بنفسه ، وحرف الجر زائدًا).[١]

وأجِيبَ عنه بأن بعض العرب يمكن أن يلحظ الفعل قويًا ، ويلحظه آخر ضعيفًا ، ثم اختلطت اللغات ، بل يُتَصَوَّرُ ذلك من شخص في وقتين .[٢]

٣- أن الأصل تَعَدِّيه بنفسه ، وحرف الجر زائد .[٣] قال أبو حيان : (وقيل: (وقيل: أصل هذا القسم أن يتعدى بنفسه ، وحرف الجر زائدٌ).[٤]

وقد اختار هذا المذهب الرضيُّ ، فقال : (واعلم أنه قيل في بعض الأفعال: إنه متعدٍّ بنفسه مرةً ، ومرةً : إنه لازمٌ ، متعدٍّ بحرف الجر ، وذلك إذا تساوى الاستعمالان ، وكان كل واحد منهما غالبًا ، نحو : نَصَحْتُكَ ، ونَصَحْتُ لَكَ ، وشَكَرْتُكَ ، وشَكَرْتُ لَكَ ، والذي أرى الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقًا ؛ إذ معناه

---

[١] شرح الجمل ٣٠٠/١ .

[٢] ينظر الارتشاف ٢٠٨٨/٤ ، وحاشية يس على التصريح ٣٠٨/١ .

[٣] ينظر الارتشاف ٢٠٨٨/٤ ، والهمع ٧/٢ .

[٤] الارتشاف ٢٠٨٨/٤ .

مع اللام هو معناه من دون اللام ، والتعدي واللزوم بحسب المعنى ، وهو بلا لامٍ متعدٍّ إجماعًا ، فكذا مع اللام فهي – إذن – زائدةٌ").[١]

ورُدَّ بأن الزيادة لا يُقْدَم عليها إلا بدليل ، ولا دليل على أن اللام زائدة في نحو : شَكَرْتُ لَهُ ، ونَصَحْتُ لَهُ .[٢]

٤– أن " نَصَحْت لِزَيْدٍ " من باب ما يتعدى إلى مفعولين : أحدهما بنفسه ، والآخر بحرف الجر ، وأن الأصل : " نَصَحْتُ لِزَيْدٍ رَأْيَهُ .

وهذا مذهب ابن درستويه ، واستدل على ذلك بأنه منقولٌ من قولك: " نصحت لزيدٍ ثَوْبَهُ " بمعنى : خِطْته ، فشبه إصلاح الرأي لزيدٍ بخياطة الثوب ؛ لأن الخياطة إصلاحٌ للثوبِ في المعنى ، فكما أن " نصحت " من قولك : " نَصَحْتُ لزيدٍ ثَوْبَهُ " – بمعنى : خِطْتُه – من باب ما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه ، والآخر بحرف جر ، فكذلك ما نُقِلَ منه ، ثم حُذِفَ المفعول الذي يصل إليه بنفسه ؛ لفهم المعنى ؛ ألا ترى أنك قلت : " نَصَحْتُ لِزَيْدٍ " ، معناه : نصحتُ لزيدٍ رأيه .[٣]

قال السيوطي : (ولا أظنه مخصوصًا بـ " نَصَحَ " فإنه ممكنٌ في باقي أخواته ؛ إذ يقال : شَكَرْتُ لَهُ مَعْرُوفَهُ ، وَوَزَنْتُ لَهُ مَالَهُ). [٤]

وأُجِيبَ عن مذهب ابن درستويه بأنه دعوى لا دليل عليها ، ولو كان كما ذهب إليه لَسُمِعَ في موضعٍ من المواضع : " نَصَحْتُ لِزَيْدٍ رَأَيَهُ " ، فتوصل " نصحت " إلى منصوبٍ بعد المجرور ، فإذ لم يُسْمَعْ ذلك دليلٌ على فساده .[٥] قال

---

[١] شرح الكافية للرضي ١٣٦/٤ .

[٢] ينظر حاشية يس على التصريح ٣٠٨/١ .

[٣] ينظر شرح الجمل ٣٠١/١ ، والهمع ٧/٢ .

[٤] الهمع ٧/٢ .

[٥] ينظر شرح الجمل ٣٠١/١ .

أبو حيان : (وزعم ابن درستويه أن نَصَحَ يتعدى لواحد بنفسه ، وللآخر بحرف الجر ، والأصل : نصحتُ لزيدٍ رأيه ، وما زعم لم يُسْمَعْ).[١]

**تعقيب** :

أفضت الدراسة إلى ثلاثة أمور :

١- أن قول ابن مالك في الألفية :

وَلَازِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى وَحُتِمْ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِمْ .[٢]

صريح في انحصار الفعل في القسمين : المتعدي ، واللازم ، فيكون بذلك مخالفًا للجمهور في أن " كَانَ " الناقصة ، وأخواتها واسطة بين المتعدي ، واللازم. قال الخضري : (الجمهور على أن " كَانَ " وأخواتها واسطة).[٣]

كما يكون مخالفًا لما قد مضى من كلامه في التسهيل من التصريح بأن ما يتعدى بنفسه تارة ، وتارة بالحرف – مع شيوع الاستعمالين – واسطةٌ .[٤]

وقد قيل – في الجواب عن هذا الإشكال – إن القول بالواسطة غير خارج عن القسمين .[٥]

وقيل : لعل الناظم أدخل " كَانَ " وأخواتها في المتعدي ؛ لشبهها به في عمل الرفع والنصب ؛ لأنها يتصل بها هاء غير المصدر.

والظاهر أن موضوع كلامه الأفعال التامة[٦] ؛ بدليل قوله :

---

[١] الارتشاف ٢٠٨٨/٤ .

[٢] الألفية ١٩ .

[٣] حاشية الخضري ١٧٨/١ .

[٤] ينظر التسهيل ٢٧ ، وحاشية الخضري ١٧٨/١ .

[٥] توضيح المقاصد ٦٢١/٢ .

[٦] قال الصبان في حاشيته ٨٧/٢ :(أما في حال تمامها فهي من قسم اللازم تارة ،

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ .[1]

وإلا لقال : أو خبره ، ولِتَقَدُّمِ الكلام على الأفعال الناقصة ، فلا يخالف الجمهور.[2]

٢- أن من الأفعال أفعالاً كثيرة تُستعملُ متعديةً ، وغيرَ متعديةٍ مع أن البنية واحدةٌ ، وطريقُ ذلك السماعُ ، وليس للقياس فيه مدخلٌ ، وذلك نحو : غاض الماءُ ، وغِضْتُهُ ، ورجَعَ الشيءُ ، ورَجَعْتُهُ ، ووَقَفَ الفرسُ ، ووَقَفْتُهُ ، وعَمَرَ المنزلُ ، وعَمَرْتُهُ ".

وما ورد من نحو ذلك داخلٌ على أحد الاستعمالين ؛ لصلاحيته – إذ ذاك – لهاء غير المصدر ، وغيرُ داخلٍ في الاستعمال الآخر ؛ لعدم الصلاحية .[3]

٣- أن الأرجح ما ذهب إليه بعض النحويين ، واختاره ابن مالك من القول بالواسطة فيما اشتهر من الأفعال بأنه يتعدى تارة بنفسه ، وتارة بحرف الجر ؛ إذ هو قسمٌ مستقلٌ برأسه ، لا يوصف باللزوم ولا بالتعدي ؛ وذلك لما سلف من الاعتراضات الواردة على غيره .

---

والمتعدي تارة أخرى).

[1] الألفية ١٩ .

[2] ينظر حاشية الصبان ٨٧/٢ ، وحاشية الخضري ١٧٨/١ .

[3] ينظر المقاصد الشافية ١٣٠/٣ .

## ٢- الواسطة بين الزيادة والتعدي

ذهب ابن هشام إلى أن اللامَ المُقَوِّيَةَ ليست زائدة محضةً ، ولا مُعَدِّيةً محضةً ، فلها منزلة بينهما . قال : (وليستِ المُقَوِّيَةُ زائدةً محضةً ، ولا معديةً محضةً ، بل هي بينهما).[١]

**الدراسة والتحليل** :

في اللام من نحو قوله تعالى : ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾[٢] خلافٌ بين النحويين على ثلاثة مذاهب :

**الأول** : مذهب المبرد : أن هذه اللام زائدة في المفعول زيادة محضة . قال: (وهذه اللام تدخل على المفعول ، فلا تُغَيِّرُ معناه ؛ لأنها لام إضافة ، والفعل معها يجري مجرى مصدره ، كما يجري المصدر مجراه في الرفع والنصب لما بعده ؛ لأن المصدر اسم الفعل . قال الله عز وجل : ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ وقال بعض المفسرين – في قوله : ﴿قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾[٣]– : معناه " رَدِفَكُم "[٤] وتقول : لِزَيْدٍ ضربتُ ، ولِعَمْرٍو أكرمت ، إذا قدمت المفعول ؛ لتشغل اللام ما وقعت عليه . فإن أخرته فالأحسن ألا تدخلها إلا أن يكون المعنى ما قال المفسرون فيكون حسنًا ، وحذفه أحسن؛ لأن جميعَ القرآن عليه). [٥]

وعلى هذا تكون اللام غير متعلقة بشيء ؛ لأن حرف الجر الزائد لا يُعَلَّق.

---

[١] أوضح المسالك ٣/٣٢ .

[٢] من الآية : ٤٣ من سورة يوسف .

[٣] من الآية ٧٢ من سورة النمل .

[٤] قال الطبري – في جامع البيان في تفسير آي القرآن ١٠/١٦٩ – : (ومعناه : ردفكم)..

[٥] المقتضب ٢/٣٧ .

قال ابن هشام : (يستثنى من قولنا : " لا بد لحرف الجر من متعلق " ستة أمور: أحدها : الحرف الزائد ، كالباء ، ومِنْ).[١]

وقد أُجِيبَ عن المبرد بأن قوله تعالى : ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ ليس فيه دليلٌ على صحة قوله ، وإنما يكون دليلاً لو جاء مؤخرًا ، وأما مع التقديم فليس فيه دليلٌ ؛ لأن كل مفعول إذا تقدم جاز أن تأتي باللام ، وأن تأتي بغير لام). [٢]

**الثاني** : مذهب الجرجاني[٣] ، وابن عصفور[٤] ، وابن مالك[٥] ، وابن أبي أبي الربيع[٦] ، وابن الناظم[٧] ، وأبي حيان[٨] ، والمرادي[٩] ، وابن عقيل[١٠]، والأشموني[١١] : أن هذه اللام تُسَمَّى لام التقوية ، وهي لامٌ مزيدةٌ ؛ تقويةً لعامل ضَعُفَ بأحد أمرين :

١- إما بتأخره عن المعمول مع أصالته في العمل ، نحو قوله تعالى : ﴿إِن

---

[١] المغني/٥٧٥ .

[٢] البسيط ٨٥٨/٢ .

[٣] ينظر المقتصد : ٨٢٨/٢ .

[٤] ينظر شرح الجمل : ٥١٤/١ .

[٥] ينظر شرح التسهيل : ١٤٨/٣ .

[٦] ينظر البسيط ٨٥٧/٢ – ٨٥٨ .

[٧] ينظر شرح الألفية : ٢٦٢ .

[٨] ينظر الارتشاف : ١٧١٠/٤ .

[٩] ينظر الجنى الداني : ١٠٥ . ١٠٦ .

[١٠] ينظر المساعد : ٢٥٩/٢ .

[١١] ينظر الأشموني : ٢١٦/٢ .

﴿كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ والأصل – والله أعلم – : إن كنتم تعبرون الرؤيا ، فلما أُخِّرَ الفعلُ ، وقُدِّمَ معموله عليه ضعف عمله فقوي باللام.[1]

قال ابن عصفور : (وتكون مقوية لعمل العامل إذا ضعف عن عمله بتقديم معموله ، نحو : لِزَيدٍ ضربْت ، يريد : زيدًا ضربْت ؛ قال الله تعالى : ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ أي : الرؤيا تعبرون).[2]

٢– أو بكونه فرعًا في العمل ، كالمصدر ، نحو : عجبت من ضرْب زيدٍ لِعَمْرٍو ، واسم الفاعل نحو قوله تعالى : ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[3] واسم المفعول ، نحو : زيدٌ مُعْطىً للدراهم ، وأمثلة المبالغة ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[4]قال ابن ابن الناظم : (وتُزَادُ تقويةً لعاملٍ ضعيفٍ : بالتأخيرِ ، أو بكونه فرعًا على غيره).[5]

وعلى هذا المذهب يجوز أن تكون اللام المقوية متعلقة بالعامل الذي قَوَّتْهُ، صرح بذلك غير واحد من النحويين .[6]

وقد أُجِيبَ عن هذا بأنها لو كانت مُعَدِيَةً محضة لَمَا اطردت صحةُ إسقاطها ؛ ألا ترى أن كل مفعول إذا تقدم جاز أن تأتي باللام ، وأن تأتي بغير لام، فتقول :

---

[1] ينظر : المقتصد : ٨٢٨/٢ ، والارتشاف : ١٧١٠/٤، والجنى الداني : ١٠٥ . ١٠٦ ، والمساعد : ٢٥٩/٢ .

[2] شرح الجمل : ٥١٤/١ .

[3] من الآية : ٩١ من سورة البقرة .

[4] الآية : ١٦ من سورة البروج .

[5] شرح الألفية : ٢٦٢ .

[6] ينظر البحر المحيط ٣٩٣/٢ ، والهمع ١١٥/٣ ، وحاشية يس على التصريح : ١١/٢ وحاشية الصبان : ٢١٦/٢ .

ضَرَبْتُ زيدًا ، لا غيرُ ، فإذا قَدَّمْت المفعولَ ، جاز أن تقول : لِزيدٍ ضربتُ .[١]

**الثالث** : مذهب ابن هشام : أن هذه اللامَ ليست زائدةً محضةً ، ولا معديةً محضةً ، وإنما هي في منزلة بين هاتين المنزلتين .[٢] قال : (التحقيق : أنها ليست زائدة محضةً ؛ لِمَا تُخُيِّلَ في العامل من الضعف الذي نَزَّلَهُ منزلةَ القاصرِ ، ولا معديةً محضةً ؛ لاطرادِ صحةِ إسقاطها ، فلها منزلة بين المنزلتين).[٣]

وبَنَى على هذا أنه يجوز تعلق هذه اللام بالعامل المُقَوَّى ، فقال : ( يصح في اللام المقويةِ أن يقال : إنها متعلقةٌ بالعامل المُقَوَّى).[٤]

واختار هذا المذهبَ السيوطيُّ ، فلم يزد شيئًا على ما سلف من كلام ابن هشام ، وهذه عبارته : (التحقيقُ : أنها ليست بزائدة محضة ؛ لِمَا تُخُيِّلَ في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر ، ولا معدية محضة ؛ لاطراد صحة إسقاطها ، فلها منزلة بين المنزلتين).[٥]

وقد اعترض صاحب التصريح هذا المذهب بأنه يلزم عليه الجمع بين متنافيين من جهة واحدة ، وبيان ذلك : أن الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء ، وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قوَّته عند ابن هشام ، فتكون اللام متعلقة ، غير متعلقة في آنٍ واحد ، وذلك ممتنعٌ . قال الشيخ خالد : (وهو مُشْكِلٌ ؛ فإنَّ الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء ، وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قوته عند الموضح ، فتكون متعلقة غير متعلقة في آنٍ واحد وهو ممتنعٌ ؛ لأدائه إلى الجمع بين متنافيين).[٦]

---

[١] البسيط ٨٥٨/٢ ، والمغني : ٥٧٦ ، والهمع ١١٥/٣ .

[٢] أوضح المسالك : ٣٢/٣ .

[٣] المغني : ٥٧٦

[٤] السابق : الصفحة نفسها

[٥] الهمع ١١٥/٣ .

[٦] التصريح : ١١/٢ .

**تعقيب** :

خلصتِ الدراسةُ إلى أن الأولى ما ذهب إليه ابن هشام من أن اللام المقوية لها منزلة بين منزلتين ؛ وذلك لِمَا مَرَّ من الجواب عما ذهب إليه المبرد من أنها زائدة زيادة محضة ، وعما ذهب إليه الجرجاني ومن تبعه من صحة كون اللام معدية محضة ، متعلقة بالعامل المُقَوَّى .

وأما إشكال الشيخ خالد على مذهب ابن هشام فيمكن الجواب بأن الأمرين لم يجتمعا من جهة واحدة ، بل من جهتين :

**إحداهما** : جهة الأصالة ؛ باعتبار ضعف العامل بما ذكر ، فيجوز تعلق اللام به ؛ نظرًا إلى كونها مقوية .

**والأخرى** : جهة الزيادة ؛ باعتبار أن العامل يتعدى بنفسه ، فلا يجوز أن تتعلق به ؛ نظرًا إلى كونها زائدةً .

وبهذا يجاب عن قولهم : معدية ، وغير معدية ، أي : يجوز أن تكون معدية ؛ نظرًا إلى كونها مقوية ، ويجوز أن تكون غير معدية ؛ نظرًا إلى كونها زائدةً .[1]

[1] ينظر : حاشية يس على التصريح : ٢/١١ .

# ٣- الواسطة بين ما ينصرف وما لا ينصرف

نص بعض النحويين على أن بين المنصرف وغير المنصرف واسطة . قال السيوطي : (باب المنصرف وغير المنصرف : قيل : إن بينهما واسطة لا توصف بالصرف ، ولا بعدمه).[١]

**الدراسة والتحليل** :

الناظر في كتب النحويين يقطع بأنهم يكادون يُجْمِعُون على أن الاسم المعرب ينحصر في ضربين : منصرف ، وذلك إذا لم يشبه الفعل ، وغير منصرف ، وذلك إذا أشبه الفعل .[٢] قال ابن الحاجب : (ظاهر كلام النحويين أن هذه القسمة – في كونه منصرفًا ، وغير منصرف – حاصرةٌ لجميع المُعْرَبِ ، وتفسيرُهم كلَّ واحدٍ من القِسْمَيْنِ ينفي الحَصْرَ).[٣]

وذلك أنهم فَسَّرُوا المنصرفَ بأنه الذي تدخله الحركاتُ الثلاثُ والتنوينُ ، وفسروا غيرَ المنصرفِ بأنه الذي لا يُجَرُّ بالكسرة ، ولا يدخله التنوينُ[٤] ، إلا إذا

---

[١] الأشباه والنظائر في النحو ١/٣٧٠ .

[٢] ولم يخالف في ذلك إلا بعضٌ منهم – كما يأتي إن شاء الله – فزعموا أن للاسم مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة ، وذلك في المضاف ، وما عُرِّفَ باللام ، والتثنية والجمع . ينظر الإيضاح للفارسي ٧٥ ، والخصائص ٢/٣٥٧-٣٥٨ ، والمقاصد الشافية ٥/٥٨٠ .

[٣] الإيضاح شرح المفصل ١/١٢٤ .

[٤] وإنما مُنِعَ ما لا ينصرف التنوينَ والجر ؛ لوجهين : أحدهما : أنه إنما مُنِعَ التنوين؛ لأنه علامةٌ للصرف ، فلما وُجِدَ ما يوجب مَنْعَ الصرف وجب أن يُحْذَفَ ، ومُنِعَ الجر تبعًا له . والوجه الثاني : أنه إنما مُنِعَ الجر أصلاً ، لا تبعًا ؛ لأنه إنما مُنِعَ من الصرف؛ لأنه أشبه الفعل ، والفعل ليس فيه جرٌّ ، ولا تنوين ، فكذلك ما أشبهه). ينظر أسرار العربية ٢٧٣ .

أضيف ، أو دخله لام التعريف ، فإنه يُجَرُّ بالكسرة باتفاق .[١] قال ابن السراج : (اعلم أن معنى قولهم : " اسم منصرف " أنه يُرادُ بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتنوين ، والذي لا ينصرف لا يدخله جر ، ولا تنوينٌ ؛ لأنه مضارع عندهم للفعل ، والفعل لا جر فيه ، ولا تنوين ، وجر ما لا ينصرف كنصبه ، كما أن نصب الفعل كجزمه ، والجر في الأسماء نظير الجزم في الفعل ؛ لأن الجر يخص الأسماء ، والجزم يخص الأفعال ، وإنما منع ما لا ينصرفُ الصرفَ ؛ لشبهه بالفعل ، كما أُعْرِبَ من الأفعال ما أشبه الاسم ، فجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام ، أو أضيف جُرَّ في موضع الجر).[٢]

وعلى هذا التفسير (تبقى أسماء كثيرةٌ لا تدخل تحت واحد منهما ، منها : جمع المذكر السالم ، فإنه لا تدخله الحركات الثلاث والتنوين ، فلا يكون منصرفًا، ولا يُخْتَزَلُ عنه الجر والتنوين ، ولا يُحَرَّك بالفتح ، فلا يكون غير منصرف ، فلم يدخل تحت واحد منهما ، وكذلك جميع ما أُعْرِبَ بالحروف ، فإنه لا يدخل فيما ذُكِرَ).[٣]

وقد ترتب على ذلك اختلافهم في أمرين :

أحدهما : في كون هذه الأسماء منصرفة ، أو غير منصرفة ، والمحققون على أنها منصرفةٌ ؛ لزوال شبهها عن الفعل بما اشتملت عليه من خصائص الاسم.[٤]

ونازع في ذلك ابن جني ، فذهب إلى أنها ليست بمنصرفة ؛ لعدم التنوين، ولا غير منصرفة ؛ لعدم السبب ، فقال – في باب الحُكْم يقف بين الحُكْمين –:

---

(١) ينظر الكتاب ٢٢/١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٦ ، والبسيط ٢١١/١.

(٢) الأصول ٧٩/٢ .

(٣) الإيضاح شرح المفصل ١٢٤/١.

(٤) ينظر الأشباه والنظائر ٣٧٠/١ .

(ومن ذلك ما كانت فيه اللام ، أو الإضافة ، نحو : الرجل ، وغلامك ، وصاحب الرجل ، فهذه الأسماء كلها ، وما كان نحوها ، لا منصرفة ، ولا غير منصرفة ؛ وذلك أنها ليست بمنونة ، فتكون منصرفة ، ولا مما يجوز للتنوين حلوله للصرف، فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منه أمارة لكونه غير منصرف ، كأحمد وعمر ، وإبراهيم ، ونحو ذلك ، وكذلك التثنية والجمع على حدها ، نحو : الزيدان ، والعمران ، والمحمدون ليس شيءٌ من ذلك منصرفًا ، ولا غير منصرف ، معرفة كان ، أو نكرة ؛ من حيث كانت هذه الأسماء ليس مما ينون مثلها ، فإذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه عنها أمارةً لترك صرفها).[1]

والآخر : اختلافهم فيما دخلته الألف واللام ، أو الإضافة من باب ما لا ينصرف ، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال :

**الأول** : مذهب الزجاج : أنه منصرف ؛ بناءً على أن الألف واللام ، أو الإضافة قابلتِ المانعَ لخصوصهما بالأسماء ، فرجعَ الاسمُ منصرفًا. قال : (واعلم أن جميع ما لا ينصرف إذا أدخلت فيه الألف واللام انصرف ، نحو قولك : مررت بالأحمرِ والأسودِ ، فإن نزعت الألف واللام قلت : مررت بأحمرَ وأسودَ ، ففتحت في موضع الجر ، وكذلك إذا أضفت ما لا ينصرف انصرف ، كقولك : مررت بأحمرِكم وأسودِكم،لا اختلاف بين النحويين فيما وصفنا . وإنما انصرف ؛ لأن الألف واللام دخلتاه ، فزال شبه الفعل ؛ لأنهما لا تدخلان على الفعل ، وكذلك تزيله الإضافة عن شبه الفعل ؛ لأن الفعل لا يضاف).[2]

الثاني : مذهب جماعة من النحويين : أنه غير منصرف ؛ لأن المانع من الصرف موجودٌ فيه ، وهو شبه الفعل ، وليس اللام ، أو الإضافة بسالبةٍ إياه

---

[1] الخصائص ٢/٣٥٧-٣٥٨ .

[2] ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٦ .

شبهَ الفعل .[١]

**الثالث** : مذهب الفارسي ، وابن جني : أنه واسطة بين المنصرف ، وغير المنصرف ، فلا هو منصرف ؛ لأن المانع من الصرف موجودٌ فيه ، وهو شبه الفعل ، وليس اللام ، أو الإضافة بسالبةٍ إياه شبهَ الفعل ، ولا غير منصرف لأن امتناع التنوين عنه ليس لكونه لا ينصرف ، وإنما هو لدخول الألف واللام عليه ، فإنها مانعٌ من التنوين .[٢]

وقد اختار هذا المذهب الشاطبيُّ ، وهذه عبارته : (فالحقُّ فيما فيه الألف واللام ألا يُقَالَ فيه : منصرفٌ ، ولا غير منصرف ، كما لا يقال : للمثنى والمجموع على حده : إنه منصرفٌ ، أو غير منصرف ، فإذن لا يصدقُ على ما فيه الألف واللام ، أو الإضافة أنه منصرفٌ ؛ لأنه لا تنوين فيه ، ولا غير منصرف ؛ لأنه لم يكن المانع له منه شبه الفعل ، بل الألف واللام ، أو الإضافة).[٣]

ولم يرتض بعض النحويين هذا المذهب ، فهذا ابن الحاجب يشتد على الفارسي ، فيقول : (وقولُ أبي علي قولُ مَن لم يدرِ ما هو المنصرف، وغير المنصرف).[٤] وقال السيوطي : (الاسم إما منصرفٌ ، أو غيره ، ولا واسطة بينهما).[٥]

---

[١] الأشباه والنظائر في النحو ٣٧٠/١ .

[٢] ينظر الخصائص ٣٥٧/٢-٣٥٨ ، والإيضاح شرح المفصل ١٢٥/١.

[٣] المقاصد الشافية ٥٨٠/٥ .

[٤] الإيضاح شرح المفصل ١٢٥/١.

[٥] الهمع ١٣٣/١.

**تعقيب** :

**مما تقدم يتبين أن الخلاف في هذه المسألة مبنيٌّ على الخلاف في حقيقة " الصَرْف " فمذهب المحققين أن الصرف : هو التنوين وحده ، والنون في آخره صوتٌ ضعيف فيه غُنَّة ، ومنه : " صريف القلم " ، وأما الجر فليس من الصرف، وإنما سقط ؛ تبعًا لسقوط التنوين ؛ إذ كانا جميعًا لا يدخلان الفعل ، فكذلك ما يشبهه .**

**وقيل : الصرف هو التنوين والجر معًا ؛ لأنه مأخوذٌ من التصرف ، وهو التقلُّب في الجهات ، وبالجر يزداد تَقَلُّبُ الاسم في الإعراب ، فكان من الصرف .[1]**

**وهذا الأخير هو ما اشتهر في عُرْف النحويين ، وتواردت عليه عباراتهم التي ظاهرها أن القسمة إلى المنصرف وغير المنصرف حاصرةٌ ، وتفسيرهم كل واحدٍ من القسمين ينفي الحصر ، وذلك أنهم فسروا المنصرف بأنه الذي تدخله الحركات الثلاث والتنوين ، وفسروا غير المنصرف بأنه الذي لا يُجَرُّ بالكسرة ، ولا يدخله التنوين ، إلا إذا أضيف ، أو دخله لام التعريف ، فإنه يجر بالكسرة باتفاق .[2]**

**وقد صَرَّحَ ابن الحاجب بأن هذا الذي اشتهر في عُرْف النحويين لم يريدوا به حصر الاسم المعرب في هذين القسمين ، وإنما أرادوا أن الأسماء المعربة منها ما هو منصرفٌ ، وما هو غير منصرفٍ ، ولم يتعرضوا لِمَا عداهما لَمَّا كان المقصود إنما هو المنصرف وغير المنصرف .**

**وهذه عبارة ابن الحاجب : (أما لو قيل : المنصرف ما ليس فيه علتان من**

---

**[1] ينظر : اللباب ٥٢٠/١ ، ومسائل خلافية ١٠٣-١٠٤ ، واللسان (صرف) ١٩٠/٩.**

**[2] ينظر : الأصول ٧٩/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٦٨/١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج : ٦ ، وأسرار العربية ٢٧٦ – ٢٧٧ ، والبسيط ٢١١/١ .**

التسع ، وغير المنصرف ما فيه علتان ، وتأثيرهما فيما لولا هي لكان فيه ثلاث حركات وتنوين التمكين ، كان حصرًا ، فيكون على هذا : رجلان – اسم امرأة– : غير منصرف ، ورجلان– تثنية رجل – منصرفٌ).[١]

والعجيب أن هذا الحد الحاصر مسلوخٌ ومنتزعٌ من كلام أبي الفارسي الذي قال ابن الحاجب – عما نُسِبَ إليه من القول بالواسطة –: إنه (قولُ مَن لم يدرِ ما هو المنصرف ، وغير المنصرف).[٢]

وهذا كلام الفارسي : (وهذه الأسماء المعربة تكون على ضربين : منصرف ، وغير منصرف ، فالمنصرف : ما دخله الجر والتنوين ، نحو : مررت برجلٍ ، وذهبت إلى عمرٍو ، وغير المنصرف : ما كان ثانيًا من جهتين من الجهات التسع التي تمنع الصرف ، فلم يدخله الجر مع التنوين ، وكان في موضع الجر مفتوحًا ، نحو : رأيت إبراهيم ، ومررت بإبراهيم).[٣]

أرأيت كيف جاءت عبارة أبي عليٍّ حين قصد الحصر ، ولم يتعرض لما سوى المنصرف ، وغير المنصرف ، فلما تعرض للمثنى ، والمجموع جمع سلامة ، وما دخلته الألف واللام ، وما أُضِيفَ ، رأى أنه لا محيصَ من القول بالواسطة .

والذي يظهر لي أن الأولى ما ذهب إليه الجمهور من منع الواسطة بين المنصرف ، وغير المنصرف ، وأن المثنى والمجموع على حده ، وما دخلته الألف واللام ، وما أُضِيفَ ، إنما هي أسماء منصرفةٌ ؛ لما سلف من زوال شبهها عن الفعل بما اشتملت عليه من خصائص الاسم .[٤]

على أن القول بالانصراف لا يتم إلا بِضَرْبٍ من المجاز ، وهو اعتبار

---

[١] الإيضاح شرح المفصل ١/١٢٤ – ١٢٥ .

[٢] الإيضاح شرح المفصل ١/١٢٥ .

[٣] الإيضاح للفارسي ٧٥ .

[٤] ينظر الأشباه والنظائر ١/٣٧٠ .

المعاقبة على الجملة فيما فيه الألف واللام ، أو الإضافة حين كانا يعاقبان التنوين .[١]

والدليل على ذلك أن سيبويه نَصَّ – فيما فيه الإضافة ، أو الألف واللام – على أنه ينجرَّ ، لا على أنه ينصرف ، وهذا كلامه في باب المجاري : (وجميع ما لا ينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام ، أو أُضِيفَ، انجرَّ ؛ لأنها أسماء أُدْخِلَ عليها ما يدخل على المنصرف).[٢]

فانظر لِمَ عَبَّرَ عما فيه التنوين بالمنصرف ، وعما دخلت عليه الألف واللام ، أو أُضِيفَ بقوله : " انجَرَّ " ؟!.[٣]

وأما ما جنح إليه بعضهم من بقاء غير المنصرف على المنع ، إن دخلت عليه الألف واللام ، أو أُضِيفَ ، فيمكن الجواب عنه بأن امتناع التنوين عنه ليس لكونه لا ينصرف وإنما هو للإضافة ، ولدخول الألف واللام عليه ؛ فإنهما من موانع التنوين .[٤]

---

(١) ينظر الإيضاح شرح المفصل : ١/١٢٤– ١٢٥، والمقاصد الشافية ٥/٥٧٩ – ٥٨٠ .

(٢) الكتاب ١/٢٢ – ٢٣ .

(٣) ينظر المقاصد الشافية ٥/٥٨٠ .

(٤) ينظر الأشباه والنظائر في النحو ١/٣٧١ .

# ٤- الواسطة بين الوقف والوصل

ذهب بعض النحويين إلى أن حذف الواو من " كَأَنَّهُ " من قوله :

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادِ إِذَا طَلَبَ الوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ .[١]

ليس على حد الوقف ، ولا على حد الوصل ، وإنما هو واسطة بينهما . قال ابن جني : (فقوله : " كأنه " منزلةٌ بين الوصل والوقف).[٢]

**الدراسة والتحليل** :

إذا وُقِفَ على هاء الضمير ، وكانت مضمومةً ، سَكَنَت الهاء ، وحُذِفَت الواو والضمة معًا ، نحو : رأيتهْ ، إلا في الشعر ، فإنه يجوز في الوصل حَذْفُ الواو ، وتبقيةُ الضمة ، نحو ما تقدم من قول الشاعر .[٣]

وكذلك يجوز في الوقف إلحاقُ هاء السكت بعد زيادة النُّدْبة ؛ بيانًا لحرف المد ، وهذه الهاء تُحْذَفُ وَصْلاً ، وربما ثبتت في الشعر[٤] مضمومة بعد الألف والواو ؛ تشبيهًا بهاء الضمير الواقعة بعدهما ، وبعضهم يفتحها بعد الألف ؛

---

[١] البيت من الوافر ، وهو للشماخ بن ضرار في : ديوانه ١٥٥، والكتاب ٣٠/١ ، والجمل ٢٣٥. وبلا نسبة في : إعراب القرآن للنحاس ٢١٥/١ ، وسر الصناعة ٧٢٦/٢ ، وجاء الشطر الأول في الديوان ١٥٥ هكذا : (لَهُ زَجَلٌ تَقُولُ أَصَوْتُ حَادٍ). ولا شاهد في البيت على هذه الرواية .

اللغة : (زجل) : صوتٌ فيه حنينٌ وترنم . (حاد) : أي : يحدو الإبل يتغنى ويطربها . (الوسيقة): الأنثى التي ضمها. (زمير) : مزمار . ينظر : اللسان (زجل) ٣٠٢/١١.

[٢] الخصائص ٣٥٨/٢ .

[٣] ينظر شرح المفصل ٦٧/٩-٦٨ ..

[٤] هذا مذهب البصريين ، وذهب والكوفيون إلى جواز إثباتها وصلاً ووقفًا ، في الشعر وغيره). ينظر شرح الكافية للرضي ٤٢٠/١ ، والخزانة ٤٥٧/١١ .

لمناسبة الألف قبلها ، ومن ذلك قول الشاعر :

يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَهْ إِذَا أَتَى قَرَّبْتُهُ لِلسَّانِيَهْ .[1]

قال البغدادي : (على أن هاء السكت الواقعة بعد الألف يضمها بعض العرب، ويفتحها في حالة الوصل ، في الشعر).[2]

ومن أحكام الوقف كذلك أنه يجوز تضعيف الحرف الموقوف عليه ، إذا كان محركًا بغير هاء التأنيث ، نحو : هذا خالدْ ، وهو يجعلْ ، ويجوز في الشعر تحريكُ الحرف المضعف في الوصل [3] ، ومن ذلك قول الشاعر :

بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أَوْ عَيْهَلِّ كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الكَلْكَلِّ .[4]

---

[1] البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٥٨/٢ ، والمفصل ٤٦٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤٢٠/١ ، والهمع ٢٨٦/٣ ، والخزانة ٣٨٧/٢ .

اللغة : (يا مرحباه) : المنادى محذوفٌ ، و(مرحبًا) مصدرٌ منصوب بعامل محذوف ، أي: صَادَفَ رُحْبًا وسعةً ، والهاء للسكت وحُذِفَ تنوينه ؛ لنية الوقف ، ثم بعد أن وصل به هاء السكت عَنَّ له الوصل فوصل ، وبعض العرب يضمها ، وبعضهم يفتحها في حالة الوصل في الشعر . و(ناجية)اسم شخص ، وبنو ناجية : قومٌ من العرب ، وناجية : ماء لبني أسد ، وموضع بالبصرة ، و(السانية) : الدلو العظيمة ، وأداتها . ينظر اللسان (سنو) ٤٠٤/١٤ ، والخزانة ٣٨٨/٢-٣٨٩ .

[2] ينظر الكتاب ١٦٩/٤ ، والخزانة ٣٨٨/٢ .

[3] ينظر الكتاب ١٦٩/٤-١٧٠ ، وأوضح المسالك ٣٤٢/٤ : ٣٤٥ .

[4] البيت من الرجز ، وهو لرجل من بني أسد في الكتاب ١٧٠/٤ ، والنكت ٢٣٢/٣ ، وبلا نسبة في المنصف ١١/١ ، وشرح المفصل ٦٨/٩ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٥١ والأشباه والنظائر ٣٧٣/١.

اللغة : (البازل) : المسنة من الإبل ، و(الوجناء) : العظيمة الوجنات ، و(العيهل) : الناقة السريعة و(مهواها) من المهو ، وهو اللبن الرقيق الكثير الماء ، و(الكلكل) : الصدر من كل شيء . ينظر النكت للأعلم ٢٣٢/٣ ، واللسان (كلل) ٥٩٦/١١-٥٩٧ ، و(مهو): ٢٩٨/١٥ .

قال البغدادي – وقد أنشد البيت – : (على أنهم جَوَّزُوا في الشعر تحريك اللام المضعف ؛ لأجل حرف الإطلاق ، مع أن حقه السكون في غير الشعر ، كما جَوَّزُوا فيه أن يُحَرِّكُوا ؛ لأجل المجيء بحرف الإطلاق ما حقه السكون في غيره). [1]

وقد اختلفوا في تخريج ما ورد من حذف واو هاء الضمير في الوصل مضمومة ، وإثبات هاء السكت في الوصل مضمومة ، أو مفتوحة ، وتحريك الحرف المضعف في الوصل ، ولهم في ذلك ثلاثة تخريجات :

**الأول** : أن ذلك من إجراء الوصل مُجْرى الوقف ؛ لضرورة الشعر ، وهذا تخريج سيبويه ؛ حيث قال : (ومن العرب من يُثَقِّل الكلمةَ إذا وقف عليها ، ولا يثقِّلها في الوصل ، فإذا كان في الشعر فهم يُجرونه في الوصل على حاله في الوقف ، نحو : سَبْسَبًّا[2] ، وكَلْكَلاًّ ؛ لأنهم قد يثقلونه في الوقف ، فأثبتوه في الوصل ... وإنما حذفُه في الوقف . قال رؤبة :

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا .[3]

---

[1] شرح شواهد شروح الشافية ٤/٢٤٦ . .

[2] السبسب : شجر يتخذ منه السهام . اللسان (سبسب) ١/٤٦٠ ، وقد أشار سيبويه بهذه الكلمة إلى قول رؤبة في ملحقات ديوانه ١٦٩ :

( تَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدَّبَا سَبْسَبًّا كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَبَّا ).

[3] البيت من الرجز ، وهو لرؤبة – وليس في ديوانه – في الكتاب ١/٢٩ ، ٤/١٧٠ ، والمحتسب ١/١٠٢، والنكت ٣/٢٣٣. وبلا نسبة في الأصول ٣/٤٥٣ ، واللباب ٢/١٠٦ . قال الأعلم – في تحصيل عين الذهب ١/١٢–: (أراد : الأضخمَ ، فشدد في الوصل ؛ ضرورةً ؛ تشبيهًا بما يُشَدَّد في الوقف ؛ إذ قيل : هذا أكبر وأعظم ، ولو قال : " الأضخمْ " فوقف على الميم لم تكن فيه ضرورةٌ ، ولكنه لما وصل القافية بالألف خرجت الميم عن حكم الوقف ؛ لأن الوقف على الألف ، لا عليها ؛ ولذلك مَثَّلَ سيبويه بـ " سَبْسَبًّا ، وكَلْكَلاًّ").

يُروى بكسر الهمزة وفتحها ، وقال بعضهم : " الضَّخَمَّا " بكسر الضاد ، وقال – أيضًا – في مثله ، وهو الشمَّاخ :

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ ).[1]

وقد اختار هذا التخريجَ ابنُ السراج[2] ، وابن جني – في المنصف، والمحتسب[3] – والأعلم[4] ، وابن عصفور[5]. قال ابن جني – في باب إجراء العرب كثيرًا من ألفاظها في الوصل مُجْرَاها في الوقف – : (وأنشد سيبويه :

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا

يريد : " الأضخمَ " خفيف الميم ، وهذا التثقيل إنما يكون في الوقف ؛ لِيُعْلَمَ باجتماع لساكنين في الوقف أنه متحرك في الوصل ؛ حرصًا على البيان ؛ لأنه معلومٌ أنه لا يجتمع في الوصل ساكنان ، وعلى هذا قالوا : " خالدْ ، وهو يجعلْ " فإذا وصلوا قالوا : " خالدٌ يا فتى " فكان سبيله إذا أطلق الميم في " الأضخمَ " بالنصب أن يزيل التثقيل ، إلا أنه أجراه في الوصل مُجْرَاه في الوقف ؛ للضرورة ، ومثله :

بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أَوْ عَيْهَلِّ كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الكَلْكَلِّ

يريد : " العيهلَ ، والكلكلَ " ، وهذا أكثر من أن أضبطه لك ؛ لسعته

---

[1] الكتاب ١/٢٩-٣٠ .

[2] ينظر الأصول ٣/٤٥١ .

[3] ينظر المنصف ١/١٠-١١ ، والمحتسب١/١٠٢ ، ٢٤٤ ، والخزانة ٥/٢٧٠ .

[4] ينظر تحصيل عين الذهب ١/١٢ .

[5] ينظر ضائر الشعر ٥٠ – ٥١ .

وكثرته).[1]

**الثاني** : أن تحريك هاء السكت في الوصل لحنٌ ، لا يثبت في الرواية ، ولا يُحْفظ في القياس ، وهذا تخريج ابن جني – في كتابه : شرح ديوان المتنبي – فقد قال في قول الشاعر :

يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ عَفْرَاءْ .[2]

(وهو شاذ ضعيفٌ عند أصحابنا ، لا يثبتونه في الرواية ، ولا يحفظونه في القياس ؛ من جهة أنه لا يخلو من أن تجرى الكلمة على حد الوقف ، أو على حد الوصل . فإن أجراها على حد الوصل فسبيله أن يحذف الهاء وصلاً ؛ لاستغنائه عنها في الوصل بما يتبع الألف . وإن كان على حد الوقف فقد خالف ذلك بإثباته إياها متحركة : بالكسر كانت ، أو بالضم ، وهي في هذا بلا خلاف ساكنةٌ ، ولا يُعْلَمُ هنا منزلةٌ بين الوصف والوقف يُرْجَعُ إليها ، وتجرى هذه الكلمة عليها ؛ فلهذا كان إثبات الهاء متحركةً خطأً عندنا).[3]

وقد اختار هذا التخريجَ الزمخشريُّ .[4]

**الثالث** : أن ما ورد من ذلك إنما هو من الواسطة بين الوصل والوقف ، فلا هو على حد الوصل،ولا على حد الوقف ، وإنما هو في منزلة بين المنزلتين ، وهذا تخريج ابن جني في الخصائص ، وهذه عبارته – في باب الحُكْم يقف بين الحُكْمَين – : (ومن ذلك بيت الكتاب :

---

[1] المنصف ١/١٠-١١ .

[2] البيت من الرجز ، وهو لعروة بن حزام العذري في الخزانة ١١/٤٥٧-٤٥٨ ، وبلا نسبة في المفصل ٤٦١ ، وضرائر ابن عصفور ٥١ .

[3] ينظر عبارة ابن جني في ضرائر ابن عصفور ٥٣ ، والخزانة ١١/٤٥٧-٤٥٨.

[4] ينظر المفصل ٤٦١-٤٦٢ .

" لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ "

فحذف الواو من " كَأَنَّهُ " ، لا على حد الوصل ، ولا على حد الوقف . أما الوقف فيقضى بالسكون " كَأَنَّهْ "، وأما الوصل فيقضى بالمَطْل ، وتمكين الواو " كَأَنَّهُو " ، فقوله – إذن – : " كَأَنَّهُ " منزلة بين الوصل والوقف ، وكذلك قوله :

يَا مَرْحَبَاهَ بِحِمَارِ نَاجِيَهْ إِذَا أَتَى قَرَّبْتُهُ لِلسَّانِيَهْ

فثبات الهاء في " مرحباه " ليس على حد الوقف ، ولا على حد الوصل ، أما الوقف فَيُؤْذِنُ بأنها ساكنةٌ " يا مرحباهْ " ، وأما الوصل فيؤذن بحذفها أصلاً " يا مرحبا بحمار ناجيه " ، فثباتها في الوصل متحركة منزلةٌ بين المنزلتين ، وكذلك قوله :

بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أَوْ عَيْهَلِّ

فإثبات الياء مع التضعيف طريفٌ ، وذلك أن التثقيل من أمارة الوقف ، والياء من أمارة الإطلاق فهو – إذن – منزلة بين المنزلتين).[1]

**تعقيب** :

تَحَصَّلَ من الدراسة ثلاثة أمور :

أحدها : أن قول الرضي – في تحريك المضعف الموقوف عليه– : (وليس في كلام سيبويه ما يدل على كون مثله شاذًا ، أو ضرورةً)[2] فيه نظرٌ ؛ فإن ما سلف من قول سيبويه : (فإذا كان في الشعر فهم يُجرونه في الوصل على حاله في

[1] الخصائص ٢/٣٥٨– ٣٥٩ .

[2] شرح الشافية ٢/٣٢٠ .

الوقف) [١] صريحٌ في الدلالة على أنه ضرورةٌ .

كما أن قول سيبويه – في باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة –: (قالت العرب في الشعر في القوافي : سَبْسَبًا ، يريد : السَّبْسَبَ ، وعيهلَّ ، يريد العَيْهَلَ ؛ لأن التضعيف لما كان في كلامهم في الوقف أتبعوه الياء في الوصل والواو على ذلك ، كما يلحقون الواو والياء في القوافي فيما لا يدخله ياءٌ ، ولا واوٌ في الكلام، وأجروا الألف مجراهما ؛ لأنها شريكتهما في القوافي ويمد بها في غير موضع التنوين ، ويلحقونها في غير التنوين فألحقوها بهما فيما ينون في الكلام ، وجعلوا " سَبْسَبَ " كأنه مما لا تلحقه الألف في النصب إذا وقفت . قال رجلٌ من بني أسدٍ :

بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أَوْ عَيْهَلِّ ). [٢]

قاطع الدلالة على أن تحريك المضعف في البيت ضرورة . قال البغدادي : (فقول الشارح المحقق : " وليس في كلام سيبويه ما يدل على كون مثله شاذًا ، أو ضرورة " مخالفٌ لنصه). [٣]

الثاني : أن ما ذهب إليه ابن جني في شرح ديوان المتنبي من أن تحريك هاء السكت في الوصل لا يثبت في الرواية ، قد رجع عنه في الخصائص ، وأثبت ما ورد منه ، وخَرَّجَه على نحو ما سلف من أنه واسطة بين الوصل والوقف . قال البغدادي – وقد أورد ما جاء على لسان ابن جني في شرح ديوان المتنبي .: (وقد رجع عن هذا في الخصائص). [٤]

**الثالث** : أن الذي يَرْكَنُ إليه الباحث ما ذهب إليه سيبويه من أن ما ورد

---

[١] الكتاب ٢٩/١ .

[٢] الكتاب ١٦٩/٤-١٧٠ .

[٣] ينظر شرح شواهد شروح الشافية للبغدادي ٢٤٧/٤ .

[٤] الخزانة ٤٥٧/١١-٤٥٨ .

من ذلك إنما هو من إجراء الوصل مُجرى الوقف ؛ للضرورة .

وأما ما ذهب إليه ابن جني في شرح ديوان المتنبي من أن تحريك هاء السكت في الوصل لحنٌ فغيرُ مَرْضِيٍّ من وجهين :

١- أن ما أنكره له نظيرٌ من كلام العرب ، أليس قد نُقِلَ عنهم في الشعر تحريكُ هاء الضمير في الوقف ، كما ورد عنهم تحريكُ المضعف ؟!

ولعلَّ هذا ما دعا ابن جني نفسه إلى الرجوع عن رأيه هذا ، فأقر في الخصائص بصحة ما ورد من ذلك ، وخَرَّجه على النحو السالف .

قال ابن عصفور : (وهذا الذي أنكره قد جاء مثله ، وهو قوله :

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادِ إِذَا طَلَبَ الوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ

وأشباهه؛ ألا ترى أن قوله : " كأنه صوت حاد " ليس على حد الوقف ؛ لأن الضمير متحركٌ ، ولا على الوصل ؛ لأنه غيرُ ممطولٍ ، فهو بين الوصل والوقف . وقد أثبت هو هذا وأمثاله ، ولم ينكره ، فكذلك ينبغي ألا ينكر " يَا مَرْحَبَاهُ " وأمثاله من جهة القياس ؛ لأنه لا فرق بينهما ؛ ألا ترى أنه أثبت الهاء الساكنة في الوصل ، وحكمها ألا تكون إلا في الوقف ، وحَرَّكَ الهاء ؛ لالتقائها ، وهي ساكنةٌ مع الألف على حد ما يفعل بالساكنين، إذا اجتمعا في حال الوصل ، كما أثبت ذلك حركةُ الضمير ، وهي لا تثبت إلا في حال الوصل ، فمن حرك بالكسر فعلى أصل التحريك؛ لالتقاء الساكنين ، ومن حرك بالضم فعلى ما حكاه قطرب من أن بعضهم فَرَّ ، فحرك بالضم).[١]

٢- أنه لا يجوز رَمْيُ مَن ثبتت فصاحته باللحن والخطأ ؛ فقد صح أن تحريك هاء السكت ورد في شعر مَن يحتج به من العرب ، ومن ذلك ما مَرَّ مِن

[١] ضرائر الشعر ٥٢ – ٥٣ .

قول الشاعر :

" يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ عَفْرَاءْ "

فقد تقدم أن هذا البيت لعروة بن حزام العُذريّ ، وهو أحد فصحاء العرب في صدر الإسلام . قال البغدادي – وقد أورد كلام ابن جني – : (وهذا مما لا ينبغي ؛ فإن العرب معصومون عن الخطأ واللحن في الألفاظ ، حتى قيل: إن البدويَّ لا يطاوعه لسانه في ذلك ، والبيت الشاهد لِعُرْوَة بن حِزام العُذريّ ، وهو من صميم العرب في صدر الإسلام).[1]

وأما ما ذهب إليه ابن جني في الخصائص من أن ما ورد من ذلك ليس على حد الوقف ، ولا على حد الوصل ، وإنما هو منزلة بينهما فيرد عليه أن القول بإجراء الوصل مُجْرَى الوقف مشتملٌ على القول بالواسطة مع زيادة عدم تكلف ادعاء منزلة بين الوصل والوقف .

[1] الخزانة ١١/٤٥٧-٤٥٨ .

# الخاتمــة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه ، ومن والاه .

أما بعد ،،،

فإنه يمكن إجمال أهم النتائج التي توصل إليها البحث في النقاط التالية :

١- أن النحاة قد استعملوا الواسطة في الدلالة على معنيين :

**أحدهما** : أنها أداة تربط بين أجزاء الجملة ، وسَنَدُهم في هذا المعنى أن الواسطة مِن " الوَسْط " بسكون السين ، وهو ظرفٌ مثل " بَيْنَ " وزنًا ومعنى ، تقول : " جَلَسْتُ وَسْطَ القَوْمِ " أي : بينهم .

**والآخـــر** : أن الواسطة اسمٌ لِمَا له منزلة بين منزلتين ، أو حُكْمٌ بين حُكْمَيْنِ ، وهذا المعنى هو موضوع هذا البحث ، وعُمْدَتهم في هذا المعنى أن الواسطة من " الوَسَط " بالتحريك ، وهو اسمٌ لِمَا بين طَرَفَي الشيء ، تقول : قَبَضْتُ وَسَطَ الحَبْلِ ، وقالوا : الشيء الوَسَطُ ، أي : بين الجيد والرديء .

٢- أن الذي تميلُ إليه النفسُ ما ذهب إليه ابن مالك من أن الأسماء قبل التركيب ليست واسطة بين المعرب والمبني ، بل هي مبنيةٌ ؛ لأنها تشبه الحروف المهملة في كونها لا عاملة ، ولا معمولة .

٣- أن الرَّأْيَ ما ذهب إليه الجمهورُ من أن حركةَ المنادى المفرد المعرفة في نحو : " يا زيدُ ، ويا رجلُ " ليست واسطةً بين الإعراب والبناء ، بل هي حركةُ بناءٍ ؛ وقد تقدم بيان ذلك بما أغنى عن تكراره .

٤- أن الذي يرتضيه الباحثُ ما ذهب إليه ابن جني من أن المضاف إلى ياء المتكلم واسطة بين المعرب والمبني ؛ لما سلف من أنه لو كان معربًا لظهرت فيه حركةُ الإعراب ، ولو كان مبنيًا لَوُجِدَ فيه شيءٌ من أسباب البناء ، فلما خلا من

حركات الإعراب ، وأسباب البناء لزم أن ينتفي عنه الوصفان ، وأن يُعْرَف باسم يخصه .

٥- أن الذي يَرْكَن إليه الباحث ما ذهب إليه الرماني ومن وافقه من أن " سَحَر " المراد به يومٌ بعينه واسطة بين المعرب والمبني ؛ وذلك لما نطقتْ به ألسنةُ النحاةِ من أنه مشكلٌ في بنائه ، وفي إعرابه ، وقد سبق بيان ذلك بما أغنى عن إعادته .

٦- أن المختارَ ما ذهب إليه الجمهور من أن " أمسِ " الملازم للظرفية والتعريف ليس واسطةً بين المعرب والمبني ، بل هو مبني ؛ وذلك لما سلف من أدلتهم ، فضلاً عن أن ما ذهب إليه غيرهم لا يخلو من ضروب التكلف والتعسف .

٧- أن الأولى ما ذهب إليه الجمهور من أن الاسم المتبع معربٌ بحركات مقدرة ؛ لأنه ليس فيه سببُ من أسباب البناء ، ولاشتمال ما ذهب إليه الجمهور على ما ذهب إليه بعضهم من أنه واسطةٌ ؛ ألا تراهم يقولون : هو معربٌ بحركات مقدرة ؛ لاشتغال المحل بحركة الإتباع ؟!

٨- أن الأرجح ما ذهب إليه الجمهور من أن العَلَم العاقل المحكيّ بـ " مَن " الاستفهامية ليس واسطة بين المعرب والمبني ، بل هو معربٌ بحركات مُقَدَّرة في الأحوال الثلاثة ؛ لِسَلامته من الاعتراضات السالفة على غيره .

٩- أن الأولى ما ذهب إليه الجمهور من منع الواسطة بين النكرة والمعرفة ، وأما ما ذهب إليه بعض النحويين من القول بالواسطة في الخالي من التنوين ، واللام ، نحو : " مَا ، ومَن ، وأَيْن ، ومتى ، وكيفَ " فقد مضى الرد عليه بما يغني عن تكراره.

١٠- أن المعتمد ما ذهب إليه سيبويه ، وأكثر البصريين من أن " إيَّا " ليس واسطة بين الظاهر والمضمر ، بل هو اسمٌ مضمرٌ ، ولواحقه حروفٌ تبين أحوال الضمير : من تكلم ، وخطاب ، وغيبة ؛ وذلك لسلامته من الاعتراضات

السالفة على غيره من المذاهب .

١١- أن الأرجح ما ذهب إليه الجمهور من أن الضمير المستتر ليس واسطة بين المتصل والمنفصل ، بل هو من المتصل ؛ لكونه كالجزء من العامل فيه ، والتتمة له ، ولأنه ليس مستقلاً بنفسه حتى يكون منفصلاً ، أو شبيهًا بالمنفصل .

١٢- أن الذي يَرْكَن إليه الباحث ما ذهب إليه الجمهور من أنه لا واسطة بين العلم المنقول والمرتجل .

١٣- أن الأولى بالقبول والاختيار ما ذهب إليه الجمهور من أن الحال واسطة بين الماضي والمستقبل ، وأن لا سبيل إلى إنكار زمن الحال ، أو فعله ؛ لأن الدليل قد قام على بطلان من أنكر شيئًا من ذلك .

١٤- أن الأرجح ما ذهب إليه بعض النحويين ، واختاره ابن مالك من القول بالواسطة فيما اشتهر من الأفعال بأنه يتعدى تارة بنفسه ، وتارة بحرف الجر ؛ إذ هو قسمٌ مستقلٌ برأسه ، لا يوصف باللزوم ، ولا بالتعدي ؛ وذلك لما سلف من الاعتراضات الواردة على غيره .

١٥- أن الأولى بالقبول والرجحان ما ذهب إليه ابن هشام من أن اللام المُقَوِّيَة لها منزلة بين منزلتين ؛ وذلك لِمَا مَرَّ من الجواب عما ذهب إليه المبردُ من أنها زائدة زيادة محضة ، وعما ذهب إليه الجرجاني ومن تبعه من صحة كون اللام معدية محضة ، متعلقة بالعامل المُقَوَّى .

١٦- أن الأظهر ما ذهب إليه الجمهور من منع الواسطة بين المنصرف ، وغير المنصرف ، وأن المثنى والمجموع على حده ، وما دخلته الألف واللام ، وما أُضِيفَ ، إنما هي أسماء منصرفةٌ ؛ لما سلف من زوال شبهها عن الفعل بما اشتملت عليه من خصائص الاسم.

١٧- أن الذي يَرْكَن إليه الباحثُ ما ذهب إليه سيبويه من أنه لا واسطة

**بين الوقف والوصل ، وأن ما ورد من ذلك إنما هو من إجراء الوصل مُجرى الوقف ؛ للضرورة .**

**وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،**

**وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .**

# فهـرس المصـادر والمراجـع

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي. تحقيق الدكتور/طارق الجنابي . عالم الكتب . مكتبة النهضة العربية . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

٢- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر لأحمد بن محمد الدمياطي الشهير بالبناء . تحقيق/ أنس مهرة . دار الكتب العلمية بيروت لبنان : ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م .

٣- أدب الكاتب لابن قتيبة . تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية. مصر . الطبعة الرابعة : ١٩٦٣م .

٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي . تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد . مكتبة الخانجي . مطبعة المدني. القاهرة. الطبعة الأولى : ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٥- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري . تحقيق/ محمد بهجة البيطار . مطبوعات المجمع العلمي بدمشق . دار الآفاق العربية .

٦- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية للإمام السيوطي . دار الكتب العلمية .

٧- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان .

٨- الأصول في النحو لابن السراج . تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة . الطبعة الرابعة : ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م .

٩- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس . تحقيق : زهير غازي زاهد . عالم الكتب . لبنان . الطبعة الثالثة : ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م .

١٠- ألفية ابن مالك في النحو والصرف لابن مالك . مكتبة الآداب . القاهرة . الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م .

١١- أمالي ابن الشجري لهبة الله بن الشجري . تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي . مكتبة الخانجي . مطبعة المدني . القاهرة . الطبعة الأولى : ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .

١٢- أمالي الزجاجي لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي . تحقيق/ عبد السلام محمد هارون . دار الجيل . بيروت . الطبعة الثانية : ١٤٠٧هـ ١٩٨٩م .

١٣- إنباه الرواة على أنباه النحاة لعلى بن يوسف القفطى . تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم . الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة الثانية : ١٤٠١هـ ١٩٨١م .

١٤- الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لأحمد بن محمد بن المنير الإسكندري. تحقيق/ محمد الصادق قمحاوي . مطبعة الحلبي . القاهرة : ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م .

١٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الجيل : ١٩٨٢م .

١٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الجيل . بيروت . الطبعة الخامسة : ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م .

١٧- الإيضاح لأبي علي الفارسي . تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان . عالم الكتب. بيروت . الطبعة الثانية : ١٤١٦هـ ١٩٩٦م .

١٨- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب . تحقيق الدكتور/موسى بناي العليلي. مطبعة العاني . بغداد : ١٩٨٢م .
١٩- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي . دار الفكر . الطبعة الثانية : ١٩٨٣م .
٢٠- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع . تحقيق الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتي . دار الغرب الإسلامي . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.
٢١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي . دار الفكر. الطبعة الثانية : ١٩٧٩م .
٢٢- التبصرة والتذكرة لعبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري . تحقيق الدكتور/فتحي أحمد مصطفى علي الدين . جامعة أم القرى بالسعودية . الطبعة الأولى : ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .
٢٣- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي . تحقيق الأستاذ الدكتور/ حسن هنداوي . دار القلم . دمشق . الطبعة الأولى : ١٤١٨هـ ١٩٩٧م .
٢٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو للعلامة ابن مالك . المطبعة الأميرية بمكة المحمية : ١٣١٩هـ
٢٥- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، ومعه حاشية يس على التصريح للشيخ/ يس العليمي . دار إحياء الكتب العربية (مطبعة الحلبي).
٢٦- التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي . تحقيق الدكتور/عوض بن حمد القوزي . مطبعة الأمانة . القاهرة . الطبعة الأولى : ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

٢٧- التكملة لأبي علي الفارسي . تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان . عالم الكتب. بيروت . الطبعة الثانية : ١٤١٩هـ ١٩٩٩م .

٢٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي . تحقيق الأستاذ الدكتور : عبدالرحمن علي سليمان . دار الفكر العربي . القاهرة. الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م .

٢٩- التوطئة لأبي علي الشلوبين . تحقيق الدكتور/ يوسف أحمد المطوع . مطابع سجل العرب : ١٤٠١هـ ١٩٨١م .

٣٠- جامع البيان عن آي القرآن للإمام الطبري . مطبعة الحلبي . الطبعة الثالثة : ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م .

٣١- الجمل في النحو للزجاجي .تحقيق/ علي توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الثانية : ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

٣٢- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي . تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة . دار الكتب العلمية . بيروت : ١٤١١هـ ١٩٩١م .

٣٣- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية للشيخ/ محمد الدمياطي المصري . مطبعة الحلبي بالقاهرة : ١٣٥٩هـ ١٩٤٠م.

٣٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي . تحقيق الشيخ/عبد السلام هارون . الهيئة المصرية العامة للكتاب : ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م .

٣٥- الخصائص لابن جني . تحقيق الدكتور/ محمد علي النجار . دار الهدى . الطبعة الثانية .

٣٦- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي . تحقيق الأساتذة : علي محمد عوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، وجاد مخلوف

جاد ، وزكريا عبد المجيد النوتي . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤١٤هـ ١٩٩٤م .

٣٧- ديوان زهير بن أبي سلمى . دار صادر بيروت .

٣٨- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني . تحقيق/ صلاح الدين الهادي . دار المعارف. مصر : ١٩٦٨م .

٣٩- ديوان رؤبة بن العجاج . جمعه/ وليم بن الورد البروسي . دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع . الكويت .

٤٠- ديوان النابغة الذبياني . اعتنى به حمدو طمَّاس . دار المعرفة . بيروت . الطبعة الثانية : ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

٤١- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة النحوي . تحقيق الدكتور/ حاتم الضامن . عالم الكتب ببيروت . الطبعة الثانية : ١٤١٦هـ ١٩٩٦م .

٤٢- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للعلامة/ شهاب الدين محمود الألوسي . دار إحياء التراث العربي . بيروت .

٤٣- سبب وضع علم العربية للسيوطي . تحقيق/ مروان العطية . دار الهجرة . بيروت . الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م .

٤٤- سر صناعة الإعراب لابن جني . تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي . دار القلم . دمشق . الطبعة الأولى : ١٩٨٥م .

٤٥- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم . تحقيق : محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م .

٤٦- شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل . تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الفكر . سوريا : ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

٤٧- شرح ألفية ابن مالك للأشموني ، ومعه حاشية الصبان ، وشرح الشواهد للعيني . مطبعة الحلبي .
٤٨- شرح ألفية ابن مالك للمكودي . تحقيق الدكتورة/فاطمة راشد الراجحي . جامعة الكويت : ١٤١٢هـ ١٩٩١م .
٤٩- شرح أنموذج الزمخشري في النحو للعلامة/ محمد بن عبد الغني الأردبيلي . تحقيق/ حسني عبد الجليل يوسف . مكتبة الآداب بالقاهرة .
٥٠- شرح التسهيل لابن مالك . تحقيق : محمد عبدالقادر عطا ، وطارق فتحي السيد . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م .
٥١- شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي . تحقيق الدكتورة/سلوى محمد عمر عرب . جامعة أم القرى : ١٤١٩هـ
٥٢- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور. تحقيق الدكتور/صاحب أبوجناح
٥٣- شرح الرضي على الكافية لرضي الدين الإستراباذي . تصحيح وتعليق/ يوسف حسن عمر . منشورات جامعة بنغازي . الطبعة الثانية ١٩٩٦م .
٥٤- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري المصري . تحقيق/عبد الغني الدقر . الشركة المتحدة . سوريا : ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .
٥٥- شرح شواهد سيبويه المسمى تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري بهامش كتاب سيبويه . مطبعة بولاق : ١٣١٦هـ .

٥٦- شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي . تحقيق الأساتذة : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد . دار الكتب العلمية . بيروت: ١٤٠٢هـ .

٥٧- شرح قطر الندى لابن هشام . تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة : ١٣٨٣هـ

٥٨- شرح الكافية الشافية لابن مالك . تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي . دار المأمون للتراث . مكة المكرمة . الطبعة الأولى : ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .

٥٩- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي . تحقيق الأساتذة : رمضان عبد التواب ، ومحمود فهمي حجازي ، ومحمد هاشم عبد الدايم . دار الكتب المصرية . الهيئة المصرية العامة للكتاب . مركز تحقيق التراث : ١٩٨٦م .

٦٠- شرح المفصل لابن يعيش . مكتبة المتنبي . القاهرة .

٦١- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي . تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . جامعة أم القرى بمكة المكرمة .دار الغرب الإسلامي ببيروت . الطبعة الأولى : ١٩٩٠م

٦٢- شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ المتوفى (٤٦٩هـ) تحقيق/ خالد عبد الكريم . المطبعة العصرية . الكويت .

٦٣- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب . تحقيق الدكتور/موسى بناي علوان العليلي. مطبعة الآداب . النجف الأشرف : ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .

٦٤- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي . تحقيق الدكتور/الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي. المكتبة الفيصلية . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٠٦هـ

٦٥- ضرائر الشعر لابن عصفور . تحقيق/السيد إبراهيم محمد . دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع . الطبعة الأولى : ١٩٨٠م .

٦٦- علل النحو لابن الوراق ( ت ٣٨١هـ ). تحقيق الدكتور/ محمد جاسم محمد درويش . مكتبة الرشد . الرياض . الطبعة الأولى : ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م .

٦٧- الفصول الخمسون لابن معط زين الدين يحيى بن عبد المعطي . تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي . مطبعة الحلبي : ١٩٧٧م .

٦٨- القاموس المحيط للفيروز أبادي . مطبعة الحلبي بالقاهرة .

٦٩- الكتاب لسيبويه . تحقيق الشيخ/ عبد السلام محمد هارون . دار الجيل . بيروت .

٧٠- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي . تحقيق الدكتور/ محمود الطناحي . مكتبة الخانجي بالقاهرة .الطبعة الأولى : ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٧١- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل للإمام الزمخشري . مطبعة الحلبي بالقاهرة : ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م .

٧٢- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة . دار الهلال . القاهرة .

٧٣- اللامات لأبي القاسم الزجاجي . تحقيق/ مازن المبارك . دار الفكر . دمشق . الطبعة الثانية : ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

٧٤. اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري . تحقيق الدكتور عبد الإله النبهان . دار الفكر . دمشق. الطبعة الأولى : ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .
٧٥- اللمع في العربية لابن جني . تحقيق الدكتور/ حسين محمد شرف . عالم الكتب. الطبعة الأولى : ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م .
٧٦- لسان العرب للعلامة/ محمد بن مكرم بن منظور . دار صادر . بيروت .
٧٧- ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاح . تحقيق/ هدى محمود قراعة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة : ١٣٩١هـ ١٩٧١م .
٧٨- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى لأحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي ، ومعه حاشية الشيخ يس العليمي . مطبعة الحلبي بمصر. الطبعة الثانية: ١٣٩٠هـ ١٩٧١م .
٧٩- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني . تحقيق/ علي النجدي ناصف . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة : ١٤١٤هـ ١٩٩٤م .
٨٠- مختار الصحاح للعلامة/ محمد بن أبي بكر الرازي . تحقيق/ محمود خاطر . مكتبة لبنان : ١٤١٥هـ ١٩٩٥م .
٨١- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي . تحقيق الدكتور/محمد الشاطر أحمد محمد . مطبعة المدني بالقاهرة . الطبعة الأولى : ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .
٨٢- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي . تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي. دار القلم. دمشق . دار المنارة . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

٨٣- مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري . تحقيق/ محمد خير الحلواني . دار الشرق العربي . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤١٢هـ ١٩٩٢م .

٨٤- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي . تحقيق الدكتور/ محمد الشاطر أحمد . مطبعة المدني بالقاهرة . الطبعة الأولى : ١٤٠٣هـ ١٩٨٢م .

٨٥- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي . تحقيق الدكتور/شريف عبد الكريم النجار. دار عمار . عمان . الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م .

٨٦- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل . تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات. دار الفكر . دمشق : ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .

٨٧- المصباح المنير للعلامة/أحمد بن محمد الفيومي . المكتبة العلمية . بيروت .

٨٨- معاني القرآن للفراء . تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار . دار السرور. بيروت .

٨٩- معاني القرآن للأخفش . تحقيق الدكتورة/ هدى محمود قراعة . مكتبة الخانجي. القاهرة . الطبعة الأولى : ١٤١١هـ ١٩٩٠م .

٩٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام . تحقيق/ مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله . دار الفكر . دمشق . الطبعة السادسة : ١٩٨٥م.

٩١- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري . تحقيق الدكتور : علي أبو ملحم . مكتبة الهلال . بيروت الطبعة الأولى : ١٩٩٣م .

٩٢- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠هـ) تحقيق الدكتور : عبدالرحمن بن سليمان العثيمين . جامعة أم القرى الطبعة الأولى : ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .

٩٣- المقتصد في شرح الإيضاح للإمام عبد القاهر الجرجاني . تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان . دار الرشيد للنشر . العراق : ١٩٨٢م .
٩٤- المقتضب للمبرد . تحقيق الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة : ١٤١٥هـ ١٩٩٤م .
٩٥- المقدمة الجزولية في النحو تصنيف عيسى بن عبد العزيز الجزولي . تحقيق الدكتور/ شعبان عبد الوهاب محمد. أم القرى للطبع والنشر والتوزيع . الطبعة الأولى : ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
٩٥- المقرب لابن عصفور . تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، وعبدالله الجبوري. الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.
٩٦- المنصف في شرح التصريف للمازني للعلامة/ ابن جني . تحقيق/ إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين . مطبعة الحلبي . الطبعة الأولى : ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م.
٩٧- موصل النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ خالد الأزهري . رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى بالسعودية . تحقيق ودراسة / ثريا عبد السميع إسماعيل . إشراف الأستاذ الدكتور/عبد الفتاح بحيري إبراهيم : ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .
٩٨- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للمرابط الدائي . تحقيق الدكتور/ مصطفى الصادق العربي . مطابع الثورة . بنغازي .
٩٩- نتائج الفكر في النحو للسهيلي . تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود . دار الكتب العلمية ببيروت . الطبعة الأولى : ١٤١٢هـ ١٩٩٢م .
١٠٠- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري . تحقيق/ زهير عبد المحسن سلطان . منشورات معهد المخطوطات العربية . الطبعة الأولى : ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

١٠١- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري . تحقيق الدكتور/محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٠١هـ ١٩٨١م
١٠٢- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون للعلامة/ إسماعيل باشا البغدادي . دار الكتب العلمية . بيروت : ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .
١٠٣- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للعلامة/ جلال الدين السيوطي . تحقيق : عبد الحميد هنداوي . المكتبة التوفيقية . مصر .